كلية الآداب/ الدراسات العليا

دائرة الجغرافيا – برنامج الماجستير

دراسة المساحات الخضراء في المخططات الهيكلية

في مدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور

Studies of Green Areas on Master Plan

In Beit-Jala, Bethlehem and Beit-Sahour

إعداد:

إيفا موريس إلياس عمرو

إشراف:

د.عمر تسدال

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العليا

في جامعة بيرزيت، فلسطين

2018

دراسة المساحات الخضراء في المخططات الهيكلية

في مدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور

Studies of Green Areas on Master Plan

In Beit-Jala, Bethlehem and Beit-Sahour

إعداد

إيفا موريس إلياس عمرو

نُوقشت هذه الرسالة وأُجريت بتاريخ 9.حزيران.2018

أعضاء لجنة النقاش	التوقيع
د. عمر تسدال/ مشرفاً	
د. وليد مصطفى/ عضواً	
د. أحمد النوباني/ عضواً	

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان :

دراسة المساحات الخضراء في المخططات الهيكلية

في مدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور

Studies of Green Areas on Master Plan

In Beit-Jala, Bethlehem and Beit-Sahour

" أُقر بأن ما شملت عليه هذه الرسالة إنما هو من نتاج جهدي الخاص، بإستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد ، إن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى مؤسسة تعليمية أو بحثية أُخرى ".

Declaration

"I acknowledge that this Thesis has been the product of my own effort, except where it is mentioned, that this the thesis as a whole, or any part of it, has never been submitted to any degree or scientific or research title to another educational or research institution."

Student Name: Eva Moris Elias Amro اسم الطالبة : إيفا موريس إلياس عمرو

Signature: التوقيع

الإهداء

أهدي هذا العمل الدؤوب

إلى مصدر إلهامي وقرة عيني وقوتي وأملي بالحياة أمي وأبي

وإلى سندي بالحياة إخوتي

وإلى كل شخص مشجع عزيز وقريب على قلبي من أصدقاء وأقارب

الشكر والتقدير

الشكر الأكبر للرب دائما وأبداً لتسيره للأمور

وأتوجه بجزيل الشكر لمشرفي الدكتور عمر تسدال الذي كان المساعد والداعم الفعلي وإعطائي النص والإرشاد لإتمام هذه الرسالة على أكمل وجه.

ولعضو لجنة النقاش الدكتور أحمد النوباني لدعمه لي لاتمام مسيرتي العلمية ومساعدتي بإنجاز هذه الرسالة بأفضل صورة.

ولعضو لجنة النقاش الدكتور وليد مصطفى لتوجيهه ومساعدته لي بسبيل تحقيق أهداف الدراسة واهتمامه بمسيرتي العلمية منذ بداية دراستي بجامعة بيت لحم حتى كونه عضو في لجنة النقاش.

اشكر دكاترة جامعتي بيرزيت وبيت لحم لتعزيز القيم العلمية بداخلي.

وأتشكر كل شخص من الجهات المعنية التي تقبلت بكل صدر رحب المساعدة والإجابة عن ما هو مطلوب.

واشكر صديقتي وابنة عمي وخالاتي لإعطائهم النصائح والوقوف معي في وقت الحاجة.

فهرس المحتويات

الإقرار ..... **ب**

الإهداء ..... **ج**

الشكر والتقدير ..... **د**

الملخص ..... **ل**

Abstract ..... **ن**

1. الفصل الأول: هيكلية الدراسة

1.1 المقدمة **2**

2.1مشكلة الدراسة **2**

3.1 أسئلة الدراسة **3**

4.1 أهداف الدراسة..... **3**

5.1 أهمية الدراسة **4**

6.1 مبررات الدراسة **5**

7.1 منهجية الدراسة\ أدوات الدراسة **7**

8.1 الحدود المكانية لمنطقة الدراسة **11**

9.1 صعوبات الدراسة..... **11**

10.1 محتويات الدراسة..... **12**

11.1 مصطلحات الدراسة..... **12**

12.1 جغرافية منطقة الدراسة: الجوانب الطبيعية والبشرية **14**

1.12.1 مدينة بيت جالا..... **15**

2.12.1 مدينة بيت لجم **17**

3.12.1 مدينة بيت ساحور..... **18**

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة والخلفية النظرية:

1.2 الدراسات السابقة 21

2.2 الخلفية النظرية 29

1.2.2 التخطيط 29

1.1.2.2 أهداف التخطيط 31

2.1.2.2 أنواع التخطيط 31

3.1.2.2 مستويات التخطيط 31

4.1.2.2 تجارب التخطيط في العالم والوطن العربي وفلسطين 32

2.2.2 المخطط الهيكلي 35

1.2.2.2 أهداف المخطط الهيكلي 35

2.2.2.2 مكونات المخططات الهيكلية المتواجدة في كل مخطط 36

3.2 التخطيط البيئي 36

4.2 المساحات الخضراء 37

1.4.2 تعريف المساحات الخضراء 38

2.4.2 نظريات المساحات الخضراء 40

3.4.2 تصنيف المساحات الخضراء 42

4.4.2 أهمية المساحات الخضراء 42

5.4.2 معايير المساحات الخضراء 43

5.2 صناعة المكان من اجل الحصول على الحق في المدينة 46

6.2 الاستدامة 48

7.2 تاريخ التخطيط في فلسطين..... 49

8.2 قوانين الأراضي وقيمة الأرض في كل فترة زمنية 54

1.8.2 الأراضي فترة الحكم العثماني (1516–1917) 54

2.8.2 فترة الانتداب البريطاني(1917–1948) 55

3.8.2 الاراضي فترة العهد الاردني(1948–1967)..... 56

4.8.2 الأراضي أثناء الاحتلال الاسرائيلي(1967–1994)..... 57

5.8.2 الأراضي فترة السلطة الفلسطينية(1994–الوضع الحالي)..... 58

9:2 النظام الكوريني 59

3. الفصل الثالث المناقشة والتحليل

1.3 مقدمة..... 62

2.3 ترسيم المساحات الخضراء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية 65

1.2.3 اولا: نظام كورين للغطاءالأرضي 66

2.2.3 مدى إمكانية الوصول الى المساحات الخضراء وتصنيفها تبعاً لكورين ورصد نسبة التراجع فيها.....
..... 68

1.2.2.3 إمكانية وصول السكان إلى المساحات الخضراء والأماكن الترفيهية في مدينة بيت جالا..... 69

2.2.2.3 إمكانية وصول السكان الى المساحات الخضراء والأماكن الترفيهية في مدينة بيت لحم 86

3.2.2.3 إمكانية وصول السكان الى المساحات الخضراء والأماكن الترفيهية في مدينة بيت ساحور..... 93

3.2.2.4 ملخص ترسيم المساحات الخضراء في مدن الدراسة 106

3.3المخططات والمساحات الخضراء 107

1.3.3 عملية إنشاء المخططات الهيكلية 107

2.3.3 المخططات الهيكلية في مدن الدراسة..... 111

1.2.3.3 مخطط مدينة بيت لحم لعام 1958 111

2.2.3.3 مخطط بيت جالا 1987 114

3.2.3.3 مخطط مدينة بيت ساحور 116

4:3 دور التشريعات والقوانين والجهات المعنية في توفير المساحات الخضراء ومعيقات توافر هذه المساحات 118

1.4.3 قوانين وتشريعات في مساحات خضراء 118

2.4.3 الجهات المعنية في توفير المساحات الخضراء 119

3.4.3 معوقات توافر المساحات الخضراء : 121

1.3.4.3 عدم الاهتمام بتوافر المساحات الخضراء 121

2.3.4.3 الاحتلال 122

3.3.4.3 الأملاك الخاصة 123

4.3.4.3 القرارات الخاطئة من قبل أصحاب القرارات 125

5:3 موقف البلديات من المساحات الخضراء 125

4. الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1.4 الاستنتاجات 128

2.4 التوصيات 131

الخاتمة 132

مصادر ومراجع 134

الملاحق 144

فهرس الخرائط

خريطة رقم(1)حدود منطقة الدراسة 15

خريطة رقم (2) قدرة الوصول للمساحات الخضراء في مدينة بيت جالا.....78

خريطة رقم (3) المساحات الخضراء في بيت جالا حسب تصنيف كورين.....79

خريطة رقم (4) تعدّي البناء على حساب المساحات الخضراء المخطط لها في مدينة بيت جالا.....84

خريطة رقم (5)المساحات الخضراء المخطط لها وغير المخطط لها في مديتة بيت جالا.....85

خريطة رقم (6) قدرة الوصول للمساحات الخضراء في مدينة بيت لحم.....89

خريطة رقم (7) المساحات الخضراء في بيت لحم حسب تصنيف كورين.....90

خريطة رقم (8) قدرة الوصول للمساحات الخضراء في مدينة بيت ساحور.....99

خريطة رثم (9) المساحات الخضراء في مدينة بيت ساحور حسب تصنيف كورين.....100

خريطة رقم (10) تعّديي البناء على حساب المساحات الخضراء المخطط لها في مدينة بيت ساحور.....104

خريطة رقم (11) المساحات الخضراء المخطط لها وغير المخطط لها في مدينة بيت ساحور.....105

فهرس الجداول

جدول رقم(1) تصنيفات كورين **60**

جدول رقم(2)تصنيفات كورين لغرض الدراسة **68**

جدول رقم (3) المساحات الخضراء من حيث القدرة للوصول اليها وتصنيفها حسب كورين لمدينة بيت جالا .. **80**

جدول رقم (4) التحولات في المساحات الخضراء لمدينة بيت جالا **82**

جدول رقم (5) المساحات الخضراء من حيث القدرة للوصول إليها وتصنيفها حسب كورين لمدينة بيت لحم.... **91**

جدول رقم (6) المساحات الخضراء من حيث القدرة للوصول إليها وتصنيفها حسب كورين لمدينة بيت ساحور. **101**

جدول رقم (7) التحولات بالمساحات الخضراء في بيت ساحور **103**

فهرس الصور

صورة رقم (1) حديقة بيت اللقاء 70
صورة رقم (2) المخرور 71
صورة رقم (3) حديقة البط / السلام 72
صورة رقم (4) السيمينير 73
صورة رقم (5) كريمزان 73
صورة رقم (6) مدرسة طاليثا قومي 74
صورة رقم(7) الزيتونة..... 75
صورة رقم (8) المكان الذي استخدمه أولا الاطفال وتم تحويله موقف للسيارات وسط مدينة بيت جالا 76
صورة رقم (9) ملعب السهل 77
صورة رقم (10) جامعة بيت لحم 86
صورة رقم (11) حديقة ماري الدوتي 88
صورة رقم (12) ملعب بلدية بيت ساحور 94
صورة رقم (13) عش غراب 95
صورة رقم (14) حقل الرعاة للروم الكاثوليك 96
صورة رقم (15) حقل الرعاة اللاتين 97
صورة رقم (16) جمعية الشبان المسيحية YMCA 98

فهرس الأشكال

شكل رقم (1) جوانب تحديد المساحات الخضراء 67

المخططات الهيكلية

نموذج مخطط مدينة بيت لحم عام 1958 ..... **113**

نموذج مخطط مدينة بيت جالا عام 1987 ..... **115**

نموذج مخطط مدينة بيت ساحور المتبع منذ عام 1958 ..... **117**

الملخص:

الهدف من الدراسة هو البحث عن معوقات وأسباب عدم تواجد المساحات الخضراء الكافية في المنطقة، وتمثلت الدراسة في المدن الواقعة في شمال غرب محافظة بيت لحم، فبالرغم من وجود بعض المحافل الدولية التي تهتم بالجانب البيئي إلا أن هنالك اهمالاً للبيئة في المخططات الهيكلية لمناطق الدراسة بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور. فمن خلال الدراسة تم التعرف على المساحات الخضراء الموجودة وعمل مسح لها، والسبب وراء تهميش الجانب البيئي في منطقتها. وتكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في مناطق لم تأخذ حقها بالدراسات السابقة، اذ تمت دراسة هذه المناطق والتعرف إلى مدى اهتمام البلديات في الجانب البيئي. والتطرق إلى بعض الأمور التي تختص بالاهتمام بالمكان وصناعة أماكن جديدة، فالمساحات الخضراء يحق لجميع أفراد المجتمع الوصول اليها. كما استخدمت بعض المناهج التي تحقق أهداف الدراسة كالمنهج التاريخي؛ لدراسة التغير على المساحات الخضراء من خلال المخططات الهيكلية المتوافرة لمنطقة الدراسة، وترسيم المساحات الخضراء فيها، ومعرفة ما مدى تعدي البناء على هذه المساحات بالرغم من التخطيط لها وهذا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي؛ فمن خلاله تم وصف أماكن الدراسة وتحليل المخططات الهيكلية لمعرفة التطورات التي جرت عليها، وكشف مدى تواجد الجانب البيئي في المخططات الهيكلية، وكذلك استخدم برنامج نظم المعلومات الجغرافية لتحديد التوزيع المكاني للمساحات الخضراء، وذلك باتباع تصنيف النظام الكوريني للغطاء الأرضي. وأجريت العديد من المقابلات للتعرف إلى مدى إدراك الجهات المعنية بالمساحات الخضراء.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أنّ معظم المساحات الخضراء لا يستطيع كل الأشخاص الوصول اليها إلا بشروط وقيود معينة؛ إذ لا تعد مفتوحة لكافة أفراد المجتمع. ومنها أنه لا يوجد فروق ما بين البلديات الثلاث من حيث الاهتمام بزيادة المساحات الخضراء، واعتبار التخطيط للشوارع وللسياحة أهم من توفير مساحات خصراء. وأنّ وهنالك تراجعاً بالمساحات الخضراء المخطط لها عام 1987 مقارنة بالوقت الحالي في مدينة بيت جالا حيث تراجعت المساحة إلى 22 دونم بعد أن كانت 72 دونما وأصبحت الآن 50 دونماً، كما تراجعت إلى 14 دونماً في مدينة بيت ساحور بعد ما كانت في مخطط 1958 320دونما وأصبحت الآن 306، وأما مدينة بيت لحم فلم تدرج المساحات الخضراء في مخططها القديم أصلاً.

Abstract:

the aim of the study is to seek out the constraints and reasons for not having enough green spaces in the region, and the study is in the major cities in the northwest of Bethlehem Governorate, despite of there are some international forums that concern with environmental aspect, but there is a negligence of the environment in the structural schemes of the regions Beit Jala, Bethlehem and Beit Sahur. Through the study, existing green spaces were identified and surveyed, and the environmental aspect of reason for the marginalization in the region. The importance of the study is that it is being examined in areas that have not taken their right to previous studies, as these areas have been studied and extent to which municipalities are concerned about environmental aspect. To address some of the issues that concern for the place and the manufacture of new places, the green spaces are right of all members of society to reach and access them. Some approaches have been used to achieve the objectives of the study, such as the historical approach, to study the variability of green spaces through the structural schemes that available for study area, and the delineation of its green spaces in it, and knowing how far the building has encroached on these areas despite their planning by Using Geographic

information systems (GIS), as well as analytical descriptive approach, through which the places of study and the analysis of the master plans were described to see developments that have been carried out, and the environmental aspect of the structural schemes has been detected, as well as the (GIS) have been used to determine spatial distribution of green spaces, following the classification of Corine land cover system. Several interviews were conducted to identify the extent to which the stakeholders were aware of green areas.

One of the most important findings of the study is that most of the green spaces are accessible to all people only under certain conditions and restrictions; they are not open to all members of society. Among them, there are no differences between the three municipalities in terms of increasing the green areas, and planning for streets and tourism is more important than providing space. There is a decline in the green areas planned for 1987 compared with the current time in Beit Jala, where the area has fallen to 22 metric Acers (dunums) but it was 72 dunums in 1987 and now 50 dunums, as it fell 14 dunums in the city of Beit Sahur as

compared to the 1958 masetr plan was 320 dunums and now 306, and Bethlehem city did not include green spaces in its old master paln.

1.الفصل الأول

هيكلية الدراسة

1.1 المقدمة

تعتبر المساحات الخضراء عنصرا مهما للبيئة لما لها من أهمية صحية للأفراد من حيث توفير الأكسجين وإعطاء المشهد الجمالي للمدينة، ولكن هنالك افتقار لهذه المساحات في مناطق الدراسة وذلك نتيجة لعدة أسباب أهمها الاحتلال الذي يعيق أي عملية تخطيطية، إضافة إلى عدم استملاك البلديات لأراضٍ خاصة بها لإقامة بعض المساحات الخضراء عليها سواء من حدائق وملاعب، كما يسهم ارتفاع قيمة الأرض وعدم توفر دعم خاصّ للمساحات الخضراء في إعاقة توفرها.

إضافة إلى عدم التقييد بالمخططات بالرغم من إدراج بعض المناطق كمساحة خضراء، وعدم اكتراث البلديات بحماية هذه المساحات وإلغاء أي امر يتعلق بالمساحات الخضراء.

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة أنه بالرغم من وجود تركيز على الجانب البيئي وخاصةً المساحات الخضراء في التخطيط من قبل المحافل الدولية كصندوق البنك الدولي الذي قام بتخصيص أموال للاهتمام بالبيئة عام 1989، إضافة إلى محاولة الهيئات المحلة تطوير بعض المشاريع بمساعدة من مؤسسات عالمية مثلا كمؤسسة الاسكان التعاوني Cooperative Housing (CHF) Foundationوبرنامج الأمم المتحدة للتطوير UNDP، إلا أنه هنالك قلة بتوفير وخلق مساحات الخضراء التي يحق للجميع الوصول إليها.

3.1 أسئلة الدراسة:

وتكمن أسئلة الدراسة كالتالي:

- ما هو دور الجهات المسؤولة من مهندسين ومخططين والمراكز البيئة بالاهتمام بالمساحات الخضراء والاستدامة بها؟
- ما مدى توجه المخططات الهيكلية في توفير المساحات اللازمة للمناطق الخضراء؟
- ما هي التحديات التي تواجه توفير الخدمات اللازمة من مساحات خضراء؟
- هل المساحات الخضراء في متناول جميع أفراد المجتمع ويحق لهم الوصول اليها؟

4.1 أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو عمل مسح ميداني للمساحات الخضراء في مدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور وذلك من خلال معرفة التحولات في المخططات الهيكلية والتي بدورها تعمل على تطوير المدينة والاستدامة بها، فالبيئة هي أحد الجوانب الاساسية في كل منطقة، فكما يتم التخطيط للمناطق الحضرية يجب التخطيط للبيئة والعمل على الحفاظ عليها.

وبالتالي تهدف الدراسة إلى:

- عمل مسح ميداني للمساحات الخضراء مستخدمين الصور الجوية، وذلك للعمل على توثيق المساحات الخضراء في مدن الدراسة وتحليلها.

- الاطلاع على المخططات الهيكلية القديمة ودراسة معايير هذه المخططات ومدى مراعاتها للبيئة (دراسة المخططات الهيكيلة) ودراسة التطورات الزمنية على الأراضي وكيف امتد العنصر البنائي على المساحات الخضراء، وذلك من خلال استخدام الصور الفوتغرافية القديمة ومقارنتها بالصور الجوية.
- التعرف على الجهات البيئية الداعمة لمخططات البلدية ومدى اهتمام المطورين والجهات المسؤولة بالجانب البيئي.
- إضافة معلومات بيئية وخاصة عن المساحات الخضراء لمدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور، وإبراز أهمية البيئة وخاصة المساحات الخضراء وكيفية الاستدامة البيئية وذلك لما لها أهمية في التطوير واستدامة الحياة.
- معرفة المعوقات والأسباب والمحاور التي أدت إلى نقص المساحات الخضراء.
- التطرق إلى موضوع العدالة وحق استخدام المساحات الخضراء والوصول إليها من كافة أفراد المجتمع.

5.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في اختصاصها بالوقوف على المساحات الخضراء وبيان أهميتها وأثرها الكبير على البيئة، وتهدف لدراسة المساحات الخضراء المتواجدة في مدن الدراسة من حيث قدرة السكان للوصول إليها، في ظل التزايد السكاني السريع، وذلك من خلال عمل مسح وتوثيق للمساحات الخضراء الموجودة في مدينة بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور.

لذا فأهمية الدراسة تمتلك المزايا الآتية:

- تعتبر ذات محتوى جديد وخاصة لمنطقة الدراسة، وبالتالي إضافة معلومات قيمة نتيجة المسح الميداني للمساحات الخضراء، وتعتبر هذه أول دراسة لمسح المساحات الخضراء في مدن الدراسة.
- تتحدث الدراسة من واقع المساحات الخضراء في منطقة الدراسة.
- تبرز الدراسة أهمية حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها نتيجة لازدياد أعداد السكان وزيادة الامتداد العمراني، وضمان تنمية مستدامة تلبي احتياجات ومتطلبات الحاضر دون التأثير على الأجيال القادمة.
- لها دور في تقدير الأهمية البيئية ضمن مرحلة التخطيط، وذلك بإظهار أهمية المساحات الخضراء في المخططات الهيكلية وضرورة إدخالها ضمن نظام تخطيط متكامل.
- توفّر الدراسة قاعدة معلومات مما تجعلها مرجعا مهما للدراسات اللاحقة، وبالتالي بابا جديدا للبحث عن جوانب أخرى لم يتم التطرق اليها في هذه الدراسة في الابحاث القادمة.
- النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة لها دور مهم في تحديد أهمية الأرض وضرورة الحفاظ عليها، وكيفية زيادة المساحات الخضراء في مدن الدراسة.

6.1 مبررات الدراسة:

هنالك مجموعة من العوامل التي دفعت الباحثة لاختيار موضوع دراسة المساحات الخضراء في المخططات الهيكلية في مدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور هي:

1- قلة توافر الدراسات للمساحات الخضراء في منطقة الدراسة، ذلك أن الاهتمام بالمساحات الخضراء يعتبر من الأمور الحيوية لما لها من أهمية في استدامة الموارد البيئية للأجيال القادمة، إضافة الى تحسين المشهد البيئي للمدن.

2- الحاجة إلى دراسة المخططات الهيكلية القديمة والحديثة للبلديات وذلك من أجل التعرف على التحديات التي تواجه البلديات في توفير المساحات الخضراء والاكتراث بها. وبالتالي تم عمل مسح وتوثيق للمساحات الخضراء الموجودة في مدن الدراسة. ولما كانت منطقة الدراسة مكان إقامة الباحثة، فقد أهلها ذلك للكتابة عنها بشمولية أوسع وواقعية أصدق.

3- الكشف عن الحجم الحقيقي للاهتمام بالمكان وخاصة بالأرض من خلال المسح الميداني على أرض الواقع وعبر المقابلات مع الجهات المختصة والكشف عن مدى النظر اليها على أنها عنصر مادي أم عنصر طبيعي جمالي، وهل هنالك اهتمام من قبل البلديات بصناعة المكان، ومنح الحق لجميع افراد المجتمع بالوصول إلى الأماكن دون أي قيود وشروط. ومن هنا ستبين الدراسة مدى اهتمام البلديات والأفراد عبر التخطيط بالمساحات الخضراء ذلك أن للحفاظ على البيئة دوراً فعالاً في كل مجتمع فهي تعمل على تحسين المظهر الجمالي للمدينة، كما تعمل على ترسيخ شعور أفراد المجتمع بالرفاهية والحرية في الوصول للأماكن ذات المساحات الخضراء.

4- التداخل ما بين الحيز العام والخاص، اذ كما هو معروف فهنالك تداخل ما بين الأراضي العامة والخاصة، فمثلا أراضٍ تصنف تحت الحيز العام وهي تحت تصرف الحكومة ولكنها غير متاحة لجميع أفراد المجتمع. ولدينا أراضٍ هي ملك عام لكن تم خصخصتها من الحكومة لاشخاص محددين. ولدينا أراضٍ خاصة لأفراد معينين لكنها مهمّشة وقد تكون بعيدة كالمخرور في بيت جالا،

والتي هي أراضٍ ملك خاص ولكن يستخدمها أفراد لا يملكونها وذلك نتيجة بعدها عن مركز المدينة وكذلك نتيجة لسفر مُلَّاكها.

وتم دراسة المساحات الخضراء داخل مدن الدراسة التي أجريت فيها العديد من التغيرات على حساب المساحات الخضراء. وتم في الدراسة إظهار مدى معرفة المخططين بأهمية المساحات الخضراء وتواجدها.

7.1 منهجية الدراسةا أدوات الدراسة:

المنهجية تظهر كيف تم تطبيق موضوع الدراسة وما هي المناهج، والوسائل والأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف الدراسة.

تعتمد الدراسة على مصادر معلومات متعددة سواء من خلال البيانات المتوافرة في كل من: وزارة الحكم المحلي، ومركز الإحصاء الفلسطيني، والبلديات شمال غرب محافظة بيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور.

وكذلك تم الاستعانة بالكتب والمراجع العربية والانجليزية والمقالات.

تم استخدام بعض برامج الحاسوب المتنوعة في ادخال البيانات وتحليلها وذلك لمعرفة المساحات الخضراء الموجودة في المنطقة، إضافة إلى استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لانتاج الخرائط التي تدعم الدراسة وخاصة لتحديد المساحات الخضراء في منطقة الدراسة.

كما تم عمل مسح ميداني للمساحات الخضراء والترفيهية في مدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساجور عام 2017. وعُقدت تسع مقابلات مع المسؤولين والجهات المعنية وذات العلاقة بالموضوع،

واستخدمت الصور الجوية لمناطق الدراسة وذلك بهدف مسح المناطق الخضراء وتصنيف المناطق بحيّزها العام والخاص، ومعرفة مدى قدرة وصول أفراد المجتمع إليها.

وبالتالي تم تحديد مناهج البحث المستخدمة في الدراسة إلى:

المنهج التاريخي: لتحليل المخططات القديمة وعمل ترسيم digitizing لها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية من خلال feature class polygons، وذلك لتوثيق وتحديد المساحات الخضراء في مدن الدراسة، لدراسة تطور استخدام الأراضي وتم اعتماد أدوات geoprocessing وخاصة الerase وذلك للتعرف على الزيادة والنقصان بالمساحات الخضراء، وبيان الأسباب التي أدت الى حدوث تغيرات على الأرض إضافة إلى معرفة الاختلاف بالاهتمام بالأرض عبر السنين لما مرت به البلاد من حقبات زمنية وتاريخ حافل بالاستعمار من العثماني إلى البريطاني حتى الآن وما فيه من ممارسات الاحتلال بحق الأراضي الفلسطينية. وتم الاطلاع على المخططات الهيكلية القديمة والحديثة، ومعرفة درجة الاهتمام بالمساحات الخضراء في التخطيط. إضافة لفحص البيانات المتوافرة في البلديات وذلك للاستدلال بها وتحديثها وتفصيلها والتأكيد على أهمية إدراج البيئة في الجانب التخطيطي. إضافة إلى معرفة ما إذا تمت مطابقة الصور الجوية الحديثة للمخططات الهيكلية الموضوعة.

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعتمد على تحليل ودراسة المخططات الهيكلية ودراسة التحولات للمساحات الخضراء فيها، إضافة إلى تحليل ما هو موجود من خرائط ووثائق وذلك لمعرفة التطور الذي حدث على مناطق الدراسة ومعرفة مدى التغيير على الأراضي. وتم التعريف بطبيعة منطقة الدراسة الطبيعية والسكانية من حيث عدد سكانها وموقعها ومناخها وأنشطتها الاقتصادية وغيرها.

وستشمل المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة الاحصاءات والبيانات، وذلك لاستخدام أدوات البحث العلمي (مقابلات وملاحظة). وتم تحليل الواقع الموجود عن طريق استخدام تقنيات التحليل الكمي واهمها GIS واستخدام أدواته التي تخدم البحث. وتم وصف وتحليل المساحات الموجودة في المنطقة وبيان مدى قدرة السكان بالوصول اليها إما بشروط محددة او من دون شروط وقيود.

المنهج المقارن: الذي من خلاله سيتم مقارنة المخططات الهيكلية ما بين مدن الدراسة بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور وأي من هذه البلديات تهتم بالمساحات الخضراء وإدراجها بالمخططات الهيكلية، وإظهار الواقع الحالي لها، وبالتالي استخلاص النتائج بناء على المقارنة فيما بينهم من خلال تحليل المقابلات ودراسة التطور التاريخي لمراعاة المساحات الخضراء في المخططات الهيكلية.

اما فيما يتعلق بأدوات الدراسة فسيتم استخدام أكثر من أداة وذلك للوصول إلى تحقيق الدراسة:

1- نظم المعلومات الجغرافية: هو برنامج يساعد على خلق قاعدة بيانات لموضوع الدراسة، وبالتالي تصبح قاعدة بيانات مفتوحة يمكن للباحثين الآخرين الاستفادة منها والإضافة عليها، ومن ثم عمل خريطة مناسبة لهذه البيانات وهذه الخريطة ستحتوي على معلومات وكذلك ستكون مرتبطة بالصور الجوية المؤرشفة التي تم من خلالها مسح للمناطق الخضراء. كما تم استخدام هذا البرنامج لعمل ترسيم للخرائط القديمة ومقارنتها بالمخططات الحالية فضلاً عن استخدامه لإظهار منطقة الدراسة وخرائط للمخططات الهيكلية وكذلك العديد من الخرائط التي تلزم للبحث. وسيتم استخدام البرنامج بنسخة 10.4ArcGIS وذلك لإنشاء قاعدة البيانات الملائمة لإنشاء الخرائط.

2- العمل الميداني وذلك من خلال الذهاب لهذه المساحات الخضراء ومعرفة ما هو وضعها الفعلي، إضافة إلى ذلك تم تحديد المساحات الخضراء التي يستطيع السكان الوصول اليها بشروط محددة أو من غير شروط سواء كانت ملك عام أم خاص. فالمساحات الخضراء هي حق بيئي مستحق للجميع، فالبيئة مخلوفة للجميع ولا تقتصر على فئة محددة.

3- الصور الجوية وخاصة صورة عام 2016 وذلك لعمل مسح شامل للمساحات الخضراء من ملاعب وساحات خضراء بناء على تصنيف كورين، والقدرة على الوصول إلى هذه المناطق.

4- إجراء المقابلات مع الجهات المختصة، وطرح العديد من الأسئلة عليها وهي الأسئلة ذاتها التي تم طرحها على مسؤولي الأقسام في البلديات ودائرة الحكم المحلي ودائرة الأراضي والتسوية، وذلك للتعرف على مدى إدراكهم للجانب البيئي، ومدى إدراجهم له في عملية التخطيط، وبيان سبب غياب الجانب البيئي في التخطيط.

5- أخذ الصور الفوتغرافية اللازمة لأغراض البحث.

6- كذلك تم الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والمقالات وذلك لجمع المعلومات التي تخدم الدراسة بشكل كبير.

كما تم ترسيم "digitizing" واستخدام أدوات ال geoprocessing وذلك للتعرف على الامتداد العمراني على الأراضي على حساب المساحات الخضراء. وكذلك تم استخدام نظام الكورين (CORINE) التابع للاتحاد الاوروبي (feranec,others ,p1) لغطاء الأرضي الذي يعمل على ثلاث مستويات ومقسم إلى 44 تصنيفاً للغطاء الأرضي، وهذا متبع في الدول الأوروبية وبدأ

استخدامه في الدول العربية لما له من تفاصيل وتم عمل بعض التعديلات عليه من قِبل الباحثة وذلك من خلال دمجه مع استخدامات الأراضي التي تم تحديدها بناء على أرض الواقع والصورة الجوية إضافة الى قدرة السكان للوصول إليها. وبالتالي لأن هذا التصنيف يخدم الجانب البيئي وأظهار أهميو البيئة.

8.1 الحدود المكانية لمنطقة الدراسة

تم اختيار مدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور؛ وذلك لأنّها المدن الرئيسة والحضرية في المحافظة والتي جرى عليها العديد من التغيرات عبر الزمن وخاصة امتداد المستعمرات الكبرى مثل جيلو وهار جيلو وجبل أبو غنيم على حساب أراضي المدن، وهذه المدن تقع في الجزء الشمالي الغربي لمحافظة بيت لحم. وتم تخصيص المنطقة المخطط لها بالمدن من قبل البلديات وغير المخطط لها، وتم مسح المساحات الخضراء في مدن الدراسة من شمالها إلى جنوبها من حيث قدرة سكان المدينة الوصول إليها.

9.1 صعوبات الدراسة:

من الطبيعي أن تواجه الدراسة بعض الصعوبات كغيرها من الدراسات، ومن هذه الصعوبات عدم توافر المعلومات الإحصائية للمساحات الخضراء سابقا وخاصة في منطقة الدراسة وذلك نتيجة عدم اكتراث البلديات بالمساحات الخضراء ومراعاة المعايير العالمية بتوفير المساحات الخضراء، وأيضا لا يوجد هنالك تعريف محدد للمساحات الخضراء لدى البلديات، مما زاد في صعوبة تحديد المساحات الخضراء فبالتالي تم اعتماد تصنيف كورين وتعديله كاستخدام للأراضي.

10.1 محتويات الدراسة:

تحتوي الدراسة على أربعة فصول وكل فصل يحقق هدفاً وذلك لاتمام الدراسة على أكمل وجه، فالفصل الأول يحتوي على مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وأسئلة ومبررات الدراسة، ومنهجية الدراسة، والحدود المكانية، وجغرافية منطقة الدراسة وصعوبات الدراسة.

الفصل الثاني يحتوي على الخلفية النظرية والدراسات السابقة، والفصل الثالث يحتوي على المناقشة والتحليل والنتائج، والفصل الرابع والأخير يحتوي على استنتاجات الدراسة والتوصيات التي توصي بها الباحثة و الخاتمة.

وأخيرا تحتوي الدراسة قائمة المصادر والمراجع وعلى ملاحق الأشكال التي تم التوصل اليها من ترسيم للمساحات الخضراء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، إضافة إلى أسئلة المقابلات.

11.1مصطلحات الدراسة:

- المساحات الخضراء هي التي يحصل الأفراد من خلالها على الجانب الترفيهي (للعب او للاستجمام بانواعه) سواء باحتوائها على اشجار ام لا، اضافةً الى المناطق التي يحق للجميع استخدامها سواء بشروط او بدون شروط.
- الاماكن الترفيهية: هي الأماكن التي قدد لا تحتوي على أشجار ولا على عنصر الخضرة، ولكن يحصل السكان على جانب الاستمتاع وقضاء وقت الفراغ مثل الملاعب.

- القدرة على الوصول بشروط: أي هي الأماكن التي يستطيع السكان الوصول إليها ولكن ضمن قيود معينة مثل دفع مبلغ للدخول وأيضا الأماكن التي لا يستطيع فئة معينة دخولها لأنه مُلاكها لا يسمحون لأي فئة أخرى بالدخول.
- قدرة السكان الوصول بدون شروط : استطاعة الأشخاص لدخول المناطق دون أي شرط وقيود ولا يوجد أحد يمنعهم فهي حق متناول للجميع.
- نظام كورين: هو نظام أوروبي ويستخدم عالميا لتصنيف الغطاء الأرضي، ويتكون من اربع مستويات ومن 44 تصنيفاً لاستخدامات الغطاء الأرضي. وهو ضروري لمعرفة ما يغطي سطح الأرض وهو يخدم الجانب البيئي بشكل فعال، لأنه يظهر الجوانب المختلفة من استخدامات الأرض.
- الاستدامة: هي دراسة طبيعة العلاقة ما بين الانسان والبيئة المحيطة به، وتنمية الأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي لأي مشروع يقام.
- المخطط الهيكلي: إطار قانوني على المدى الطويل من 10–15 سنة لتطوير أو إعادة تنمية الأراضي.
- التخطيط البيئي: يهتم التخطيط البيئي بشكل واقعي ومتكامل لكل ما يقيمه ويستغله الإنسان، كما يقوم بمعالجة كافة المشاكل البيئية التي قد تنتج عن استغلال وتنمية المكان وتحسين النوعية البيئية.
- صناعة المكان: هو استغلال الحيز المتروك وتحويلة لمكان عام يحق للجميع استخدامه، لخلق مكان يمكن من خلاله الحصول على الجانب الترفيهي.

12.1 جغرافية منطقة الدراسة: الجوانب الطبيعية والبشرية:

تبلغ مساحة محافظة بيت لحم 575 كم مربعاً وأهم المدن فيها هي بيت لحم والتي تُعدّ مركز المحافظة، وبيت جالا، وبيت ساحور، وتمتاز كل منطقة من مناطق الدراسة ببعض الخصائص الجغرافية والطبيعية وهي مدن تقع في المناطق الشمالية الغربية لمحافظة بيت لحم. وسيتم التحدث عن كل منطقة.

وبشكل عام تشتهر المحافظة بالمصنوعات الخشبية والصدفية والتحف التذكارية وأعمال التطريز التي تباع للسياح، بالإضافة إلى صناعة الحجر والرخام والصناعات المعدنية. ولأهمية بيت لحم الدينية والتاريخية الأثر الكبير في زيادة النشاط السياحي، إذ تعتبر الصناعات السياحية فيها من المصادر الأساسية للدخل.

تقع منطقة الدراسة في الاقاليم المناخية شبه جافة وشبه رطبة فبالتالي تقل نسة المساحات الخضراء في منطقة الدراسة لأنها تميل إلى المناطق الشبه جافة أما مرتفعات هذه المناطق تزداد فيها المساحات الخضراء لكن ليس بنسب مرتفعة، فهذا يحول دون توافر المساحات الخضراء بشكل كثيف لكن هذا ليس مبرر إلى قلة المساحات الخضراء فمثلا مدينة بيت جالا تغتبر الأعلى ارتفاعا لكن بفعل ارتفاع عدد السكان والتوسع العمراني على حساب المناطق الخضراء إضافة إلى مصادرة الأراضي من قبل الاحتلا دفع هذا إلى قلة توافر المساحات الخضراء في منطقة المدينة بشكل خاص وجميع مدن الدراسة بشكل خاص.

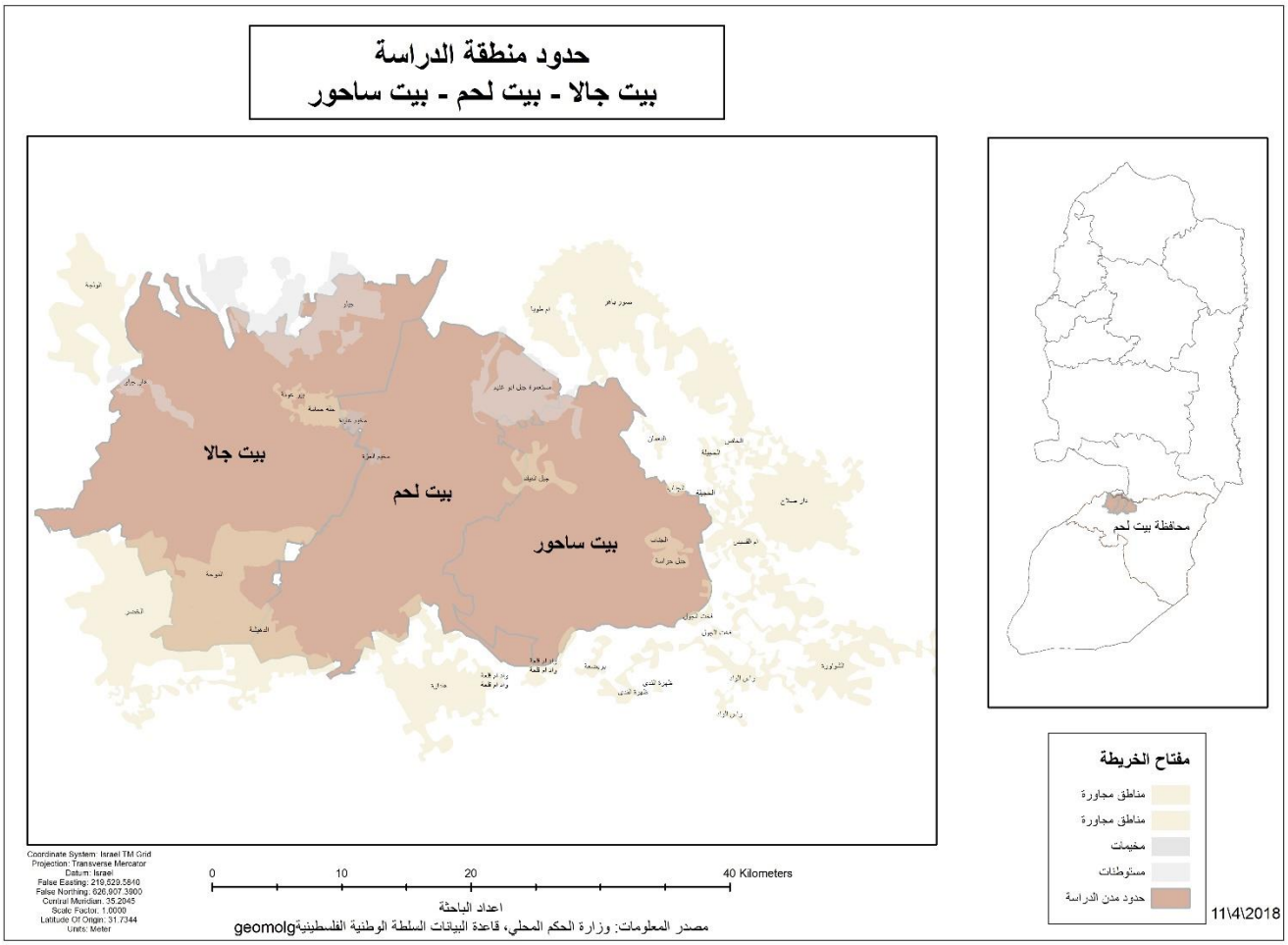

خريطة رقم(1)حدود منطقة الدراسة

1.12.1 مدينة بيت جالا

مدينة بيت جالا، هي إحدى مدن محافظة بيت لحم، وتقع غرب مدينة بيت لحم، يحدها من الشرق مدينة بيت لحم، ومن الشمال مدينة القدس ومستوطنة جيلو المقامة على أراضي المدينة، ومن الغرب قريتا الولجة وبتير، ومن الجنوب مدينة الدوحة وبلدة الخضر. تقع مدينة بيت جالا على ارتفاع 779 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 563 ملم، يعتبر

مناخها معتدلاً إذ يصل معدل درجات الحرارة فيها إلى 16 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 60.5 %. (معهد أبحاث التطبيقية –اريج، 2010a، ص4)

وتبعد مدينة بيت جالا عن بيت لحم بنحو 2 كيلومتر ويعود اسمها إلى اللغة الآرامية والتي تعني "بساط العشب". وتعد مدينة بيت جالا من أقدم المدن في فلسطين وتأسس مجلسها البلدي عام 1912. مدينة بيت جالا هي موطن لـ (14,798) حسب المركز الاحصائي لعام 2016 (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2018)

تبلغ مساحة المدينة مع اراضيها التاريخية (14307) دونم أُقتطع منها مساحات واسعه والمتبقي حوالي سبعة آلاف دونم منها مساحة المخطط الهيكلي (4554) دونماً أُقتطع منها (200) دونم لمرور شارع (60) والنفق، كما أن المناخ المعتدل وكميات الأمطار التي تهطل عليها جعلها أكثر ملائمة لزراعة الأشجار المثمرة مثل أشجار الزيتون والمشمش والعنب وذلك لطبيعة الأرض الجبلية، أما زراعة الخضار والحبوب فهي محدودة. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية للمدينة 7500 دونم من الأراضي الخصبة (موقع بلدية بيت جالا،2013)

في مدينة بيت جالا يوجد حوالي 465 منشأة اقتصادية مرخصة تتوزع على القطاع التجاري والحرفي والصناعي والسياحي والخدمات والبنوك. ويبلغ عدد القوى العاملة حوالي 4000 موزعين على المنشآت وتتنوع مصادر الدخل لسكان المدينة تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي فيها، وهم موزعون على الوظائف العامة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والعمالة الخارجية كذلك الدخل الناتج عن القطاع السياحي والصناعي والتجاري بالإضافة إلى التحويلات من أبناء المدينة المهاجرين.(موقع بلدية بيت جالا،2016)

2.12.1 مدينة بيت لجم:

مدينة بيت لحم، هي إحدى المدن الرئيسة في محافظة بيت لحم، وتقع في شمال المحافظة، وعلى بعد 10 كم جنوب البلدة القديمة في القدس. يحدها من الشرق مدينة بيت ساحور، ومن الغرب مدينتا بيت جالا والدوحة، ومن الشمال مدينة القدس وقرية صور باهر، ومن الجنوب برك سليمان وقريتا الخضر وأرطاس. تقع مدينة بيت لحم على ارتفاع 772 مترا فوق سطح البحر المتوسط، يسود فيها مناخ متوسطي معتدل، ذو صيف حار وجاف، وشتاء بارد ممطر. ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 501 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 16.3 درجة مئوية، ويتراوح معدل الرطوبة النسبية ما بين 50 – 75. وتبلغ مساحة مدينة بيت لحم 22 كيلو متر مربع.(معهد أبحاث التطبيقية –اريج، 2010b، ص4) لكن المساحة الحالية بعد مصادرة بعض الاراضي واقامة مستوطنة جبل ابو غنيم تقدر حوالي 8 كيلو متر مربع.

إن اسم مدينة بيت لحم يرجع إلى اسم مدينة جنوب القدس وهو بيت إيلي لحاما، بيت لحم في كل اللغات هي الخصوبة والأرض الطيبة. (موقع بلدية بيت لحم،2018) يبلغ عدد سكان مدينة بيت لحم 31799 نسمة لعام 2016 ً(موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2018)

ولا تزال بيت لحم مدينة دينية ولها أهمية دينية للمسيحين وما يرتبط بها الدور الأساسي في اقتصاد المدينة التي تحولت إلى مدينة سياحية على مدى الأعوام. ومن أهمها تطور صناعة خشب الزيتون والصدف والنحاس والتطريز. تعد بيت لحم ثاني مدينة في الضفة الغربية بحجم إنتاجها الصناعي بعد نابلس. وقد تطورت فيها فروع صناعية متعددة أهمها وأقدمها صناعة النسيج. وتتطور في المدينة صناعة المعكرونة، كذلك تنمو في بيت لحم صناعات أخرى أهمها صناعة المعادن

كالالمنيوم، كما تمّ في المدينة إنتاج السخانات الشمسية في مصنع كبير يزود الضفة بأكملها بالسخانات الشمسية. وفي المدينة قرابة 19 مقلع حجارة وكسارة، ونحو 11 معملاً.(موقع الموسوعة الفلسطينية لمدينة بيت لحم، 2013)

وتعود قلة الزراعة في المنطقة إلى عدة عوامل منهما ملكية الأراضي الخاصة، وأيضا مصادرة الاحتلال الأراضي الشمالية للمدينة، إضافة الى قلة المردود المادي من الزراعة. والزراعة في أراضي المدينة بعلية وأهم المنتجات الزراعية هي الشجرية من زيتون وعنب ولوزيات، يُضاف إلى ذلك بعض الخضر الصيفية. ويزرع في المنطقة من الحبوب القمح والشعير وبعض البقول. أما الاحراج في المنطقة قليلة فقط محيطة بالاديرة.

3.12.1 مدينة بيت ساحور:

مدينة بيت ساحور، هي إحدى مدن محافظة بيت لحم، وتقع شرق مدينة بيت لحم. يحدها من الشرق قريتا الشواورة ودار صلاح، ومن الشمال قرية الخاص والنعمان ومستوطنة أبو غنيم، ومن الغرب مدينة بيت لحم، ومن الجنوب قرية هندازة. وتقع مدينة بيت ساحور على ارتفاع 649 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 454 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 16.6 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 60.3%.(معهد أبحاث التطبيقية – اريج، 2010c، ص4)

يعود اسم بيت ساحور بيت الساهر إلى أصل كنعاني حيث أن "بيت" تعني مكان و "ساحور" تعني حارس، مما يعكس أهمية المنطقة للرعاة. و قد كانت هذه الأراضي تشتهر بالرعي وكانت تحتوي

على أهم سهل وهو سهل الرعاة الذي كان يُعّد من أكثر السهول خصوبة، ولكن بفعل ازدياد اعداد السكان تحول إلى مناطق سكنية.(موقع بلدية بيت ساحور، 2013) ويبلغ عدد سكان مدينة بيت ساحور آخر إحصائية لمركز الإحصاء الفلسطيني عام 2016 إلى حوالي 15565 نسمة. (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2018)

وتعتبر بيت ساحور من أحد المدن التي تهتم بالزراعية بالرغم من تراجع المساحات الراعية فيها، فالمساحة المزروعة تبلغ 6945 دونماً منها 560 دونماً لشجرة الزيتون. وتتقاسم المساحة الباقية كل من أشجار العنب(1399 شجرة) واللوز (6965 شجرة) مع الحبوب والخضر. وتؤلف الصناعات اليدوية والصناعات السياحية مصدر دخل أساسياً للمشتغلين بها. وأهم هذه الصناعات صناعة الصدف والحفر على خشب الزيتون، تليها في الأهمية أعمال التطريز وأشغال الإبرة. أما في مجال الصناعة الآلية فتحتل شركة البلاستيك المركز. ويوجد بعض أنوال النسيج الحديثة (موقع الموسوعة الفلسطينية مدينة بيت ساحور،2013)

2. الفصل الثاني

الدراسات السابقة

الخلفية النظرية

يتطرق هذا الفصل إلى أهمية وأهداف التخطيط فضلاً عن المخططات الهيكلية التي تشمل جميع عناصر المدينة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إضافة إلى التخطيط البيئي وإبراز أهمية المساحات الخضراء والتعرف إلى الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع المساحات الخضراء وصناعة المكان البيئي الذي يحق للجميع الوصول اليه. وذلك لخدمة البحث الذي يهدف الى تحديد المساحات الخضراء المتواجدة في مدن الدراسة، وذلك لإظهار ما مدى قدرة وصول السكان لهذه المساحات بشروط اجتماعية محددة أو غير محددة.

1.2 الدراسات السابقة:

إنّ المساحة المحدودة للأراضي الفلسطينية المحتلة والزيادة المطردة في عدد السكان وزيادة الطلب على الموارد، خاصة الأرض التي تتناقص يومياً نتيجة المصادرة المستمرة لبناء المستعمرات الإسرائيلية وشق الطرق الالتفافية وبناء الجدار الفاصل، يتطلب تنظيماً عقلانياً ومتوازناً لاستخدامات الأراضي وتخطيطاً سليماً لها، ويفرض على متخذي وصناع القرار وضع الخطط والسياسات للتطوير وبناء مؤسسات التخطيط التي تقوم بتوجيه وإدارة عملية التخطيط، ويتطلب كذلك استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة (مثل نظم المعلومات الجغرافية) داخل الكيان الإداري للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال التخطيط.

إن تحديد استخدامات الأراضي يُعتبر من المشاكل المعقدة في عملية التخطيط خاصة عندما يكون هناك تنوع في المشاركين المعنيين في عملية التخطيط. فالقرارات في استخدامات الأراضي لمنطقة محددة هي من بين الأمور التي تعتمد على صلاحية استخدام الأرض وحسب الغرض من ذلك

الاستعمال ، والتنوع في استخدام الاراضي غالباً ما يتم التنافس عليه وخاصة في المناطق الحضرية. **(ذوبة وربايعة ،2007،ص15)**

فبناء على الدراسات في التخطيط فمنهم من يراعي دراسة الجانب الاقتصادي ودوره المهم في ازدهار الدولة بعيدا عن الأمور البيئية، ومنهم من يراعي الشروط السياسية، لدورها الأساسي بعيدا عن البيئة.(صالح،2001،ص15)

وهناك دراسات ركزت على أهمية البيئة وكيفية التعامل معها بحذر كوسيلة وليس كغاية للنمو والاستدامة، وهنالك الدراسات التي ركزت على التخطيط الحضري وأثره في استخدامات الأراضي وملاءمتها لاستخدام معين، ولكن لا يوجد دراسات ركزت على أسباب غياب العنصر البيئي في التخطيط. وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذه الدراسة ومعرفة مدى اهتمام الجهات المعنية بالمساحات الخضراء.

أما الصندوق الدولي فقد اهتم بالجانب التنموي للبيئة سنة 1989، وذلك من محاولة إنعاش الجانب البيئي لكن أين النتيجة؟ بقيت حبراً على ورق دون أي تطبيق كما هو الحال في البلدان العربية الأخرى فهي توقع على اتفاقيات لكن دون نتيجة وهذا ما قاله موبدين في كتابه عن الاستدامة (حسن،2014،ص10)

فالموارد البيئية عرضة للاستنزاف نتيجة لارتفاع أعداد السكان، لذا تظهر الحاجة إلى التخطيط وبالأخص التخطيط البيئي، وذلك لتنمية هذه الموارد الطبيعية حتى يُستفاد منها لاحقا لتحقيق الاستدامة واستفادة الأجيال القادمة منها، فذلك كله لا يتمّ إلا من خلال معرفة إدارة وتخطيط الموارد البيئية.

وقد تحدّث **(Neil Smith)في كتابه *Uneven Development*، 1989** في الفصل الأول عن صناعة المكان ومدى أهميته، وذلك من خلال وجود نظريتين هما: نظرية الفضاء النسبي والمطلق، فهنا تكمن مدى أهمية الأرض، وعلاقة السكان بالأرض، وهنا تظهر أهمية فهم الماضي لفهم الحاضر وتشكيل المكان، وكذلك فهم ملكية الأراضي، وفهم المكان للتعرف على التحولات التي قد تحدث على الأمر الواقع، فمن هنا يجب فهم كيفية تحوّل الأراضي من الملكيات العامة للخاصة كما يجب فهم كيفية الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، ليس فقط من خلال فهم العلاقات الاجتماعية والأرض بل من خلال فهم التحولات التي جرت على المكان عبر التاريخ والحداثة وتحليلها. وهذا ما تمت دراسته في تحولات للمساحات الخضراء في المخططات الهيكلية لمدن الدراسة. اضافة إلى ذلك إن صناعة المكان هي وسلة للحفاظ على الحيز العام الذي يسمح للأشخاص الحرية بالوصول للمكان دون أي شروط وقيود. وهذا ما أظهرته الدراسة من خلال توضيح المناطق التي يستطيع السكان الوصول إليها بشروط أو بدون شروط.

وفي كتاب **1983,David Harvey *Social Justice and the City*** العدالة الاجتماعية والمدينة في الجزء الاول تحدّث المؤلف عن مشاكل الإطار المفاهيمي بالتخطيط الحضري، وبالتالي يوضح الكاتب أن هنالك تداخلات ومخيلات ما بين الجغرافيين والاجتماعيين، وذلك لأن الجغرافيين يراعون المكان ويوضحون العلاقة ما بين المكان والاشياء المحيطة، بعكس الاجتماعيين الذين يوضحون كيف سيتم تحقيق العدالة الاجتماعية من حيث حصول كل فرد من الأفراد على جزء من البيئة فهم جزء لا يتجزأ من البيئة. الدراسات الحديثة والمخططون الجدد يهتمون في الجانب البيئي

وما يحدث على الأراضي من تغيرات والتركيز على المكان، هنالك جهود من بعض المخططين للدمج ما بين الجهتين وذلك لما لها من تداخلات اذ يجب التركيز على المكان من أجل التطوير.

فبالتالي بناء على ما يقوله هارفي وجب التركيز على جانب المكان والاهتمام بالمكان لما له من أهمية في التنمية المستدامة، إضافة إلى حصول جميع أفراد المجتمع على ما يستلزمه من عنصر الترفيه، وذلك لأنّنا في عصر اذا ما سيطرت المادة على التخطيط ينعدم الجانب الترفيهي لجميع الأفراد وبالتالي تصبح الحدائق العامة ليست لجميع الفئات. وقد جاءت دراستي للتعرّف على الحيز المكاني العام والخاص، وتم عمل مسح للمساحات الخضراء ومدى التفاعل ما بين مُلاك الأراضي والبلدية.

أما **دراسة يارا سقف الحيط "المرض كمجاز في أدبيات التخطيط" عام 2016** المنشورة في مجلة بدايات فقد تناولت فيها الكاتبة العديد من الأدبيات التي تتحدث عن مدى تشبيه الفقر للتخطيط بالمرض، وكيف يلتقي ذلك مع الأهداف الاستعمارية والتي تهدف إلى أهداف اقتصادية خاصة، اذ يتم وفقها القضاء على المجتمع فقط لأهداف خاصة بعيداً عن الأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيق العدل والمساواة ما بين أفراد المجتمع، ولكن للأسف بات ذلك بعيدا عن أهداف صناعة مكان للجميع التي تهدف المحافظة على البيئة والترفيه للجميع.

وبالتالي دراسة يارا تخدم دراستي، اذ تتناول التداخل ما بين المادة والبيئة، وهذا ما سيتم اظهاره في دراستي فبعض المناطق البيئية هي لأفراد وفئات محددة لا يحق للجميع الوصول إليها وهذا لا يحقق شروط وصول السكان للأماكن للحصول على الجانب الترفيهي، إضافة إلى تحديد هذه المساحات الخضراء خلال ترسيمها وتحديد مدى قدرة وصول السكان لهذه المساحات بشروط أو دون شروط.

وقد توصلت **دراسة اجريت في فنلندا عام 2014 لإيفا سوفيا بعنوان**

"The power of urban planning on environmental sustainability: a focus study in Finland"

التي تتحدث عن تأثير التخطيط الحضري على استدامة البيئة إلى أهمية تعزيز المجتمعات المستدامة كهدف سياسي مرغوب فيها، فإن البحوث الحديثة تأخذ منظورا واسعا بشأن الاستدامة البيئية للمناطق الحضرية، وهذا يظهر من خلال استهلاك البيئة والحاق الضرر بها. كما أجريت دراسة جماعية مركزة في فنلندا بغرض دراسة كيفية تأثير الوعي البيئي المتزايد على استخدام الأراضي الحضرية، وهذه الدراسة أدركت مدى تأثير التوسع الحضري على البيئة إضافة إلى دراسة مدى معرفة السكان بالبيئة والوعي لديهم.

وهذه الدراسة تخدم من خلال أن التخطيط للبيئة ضروري وذلك للاستدامة بها، ولكن قد يؤدي ذلك الإهمال إلى تراجع المساحات الخضراء والامتداد عليها، فمن خلال الدراسة التي ستجريها الباحثة سيتم اظهار مدى اهتمام بلديات المدن بتوافر وخلق المساحات الخضراء.

ومن خلال دراسة اجريت في لبنان بعنوان استوديو اشغال عامة في بيروت لندين وعبير عن صناعة المكان ،2016. فقد تحدثت عن أهمية صناعة مكان بيئي يحق للجميع الوصول إليه دون أي قيود، كما هو الحال في صخرة الروشة هي مكان عام ولكن تمت خصخصتها لفئة مجتمعية، وذلك لتصبح ذات هدف اقتصادي مادي، بعيداً عن الاهتمام بالجانب البيئي، وتم التطرق إلى كيفية يبحث الأطفال عن أماكن ترفيهية فلمّا لم يعثروا قاموا بكسر القواعد وإنشاء ملاعب خاصة في الأراضي المتروكة التي تحقق سهولة الوصول لها. وهذا ما حاول الأطفال الوصول اليه من خلال

خلق مكان جديد كما هو الحال في وسط مدينة بيت جالا لكن للأسف تم تحويل هذا المكان إلى موقف سيارات.

فبالتالي تهدف الدراسة التي ستقوم بها الباحثة لإظهار مدى أهمية صناعة مكان للحصول على الجانب الترفيهي، واظهار أن مناطق الدراسة تفتقر للمساحات الخضراء، وأن هنالك أماكن اختلقها الأطفال للعب لكن تم اختراقها وإقامة المشاريع الأخرى عليها.

وأما **دراسة الفلسطينين في مصائد التخطيط العمراني الإسرائيلي لمنير فخر الدين 2016** فيرى فيها الباحث أن من الضروري دراسة العلاقة ما بين الجهات المسؤولة بالأراضي وأيضا دراسة العلاقات السياسية ما بين البلديات ومدن الدراسة، وذلك لما لها من تقارب مع الأراضي المحتلة، وإضافة إلى ذلك الاهتمام بجانب الأرض عبر التاريخ وكيف تغيرت اهتمامات المستعمرين بالأراضي، وذلك نتيجة لما مرت به أرضنا من فترات استعمار ومضايقات بدءاً من العثمانين إلى البريطانيين وصولاً إلى فترة الاحتلال الصهيوني في الوقت الحالي، وقد أكدّ الدكتور منير أنه من خلال دراساته عن التخطيط والأرض أنّ اهتمام العثمانين والبريطانين إهتموا بالأرض على أساس أنها عنصر اقتصادي يمكن استغلاله لزيادة رأس المال فقط، وبالتالي عدم الاكتراث بالجانب البيئي وقد تأخّر الاهتمام بالجانب البيئي حتى مرحلة التسعينات من القرن العشرين.

وهذه الدراسة خدمت الباحثة اذ من خلال الاطلاع على المخططات الهيكلية لمدن الدراسة بات الاهتمام بالمساحات الخضراء وإدراجها في المخططات ما بين فترة الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي. وبهذا قامت الباحثة بترسيم المساحات الخضراء في المخططات القديمة، إضافة الى

ترسيم المساحات الخضراء في المنطقة بالوقت الحالي بالاعتماد على الصورة الجوية لعام 2016، وذلك لاظهار التحوّل والتراجع للمساحات الخضراء المخطط لها.

أما دراسة الموسوي، 2009، "يأهمية المساحات الخضراء ونظم تصميمها في المدن،مدينتي دبي وصبراتة (نموذجا)". فقد هدفت الدارسة إلى دراسة النمط المكاني لتوزيع الحدائق في المدن العربية، ومدى ارتباطها بتوزيع السكان والامتداد العمراني، ودراسة خصائص الحدائق النموذجية العامة ومدى موافقتها للمعايير الوطنية والعالمية. كما تناولت الدراسة أهمية المساحات الخضراء وتصميمها وتنسيقها، والعوامل المؤثرة على نموها داخل الحيز العمراني، بدراسة الواقع الحدائق لمدينتي صبراتة بليبيا ودبي بالامارات العربية المتحدة. وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها توفير البيئة الأساسية لإنشاء الحدائق والمتنزهات بشكل يحقق الاكتفاء الترويحي لسكان المدينة العربية.

وبهذا تتفق دراستي مع الباحث من خلال اظهار مدى اهمية المساحات الخضراء وتوافرها في المدن واتباع المعايير العالمية لتوفيرها، ويظهر البحث موقف البلديات من أهمية توافر المساحات الخضراء ومعرفة ما رأيهم بتواجدها في المدن، وهل هنالك شروط ومعايير متبعة من قبلهم لإنشائها.

وهناك دراسة قام بها الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، وزارة الثقافة، جمهورية مصر العربية، 2010، بعنوان أسس ومعايير التنسيق الحضاري للمناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء. لإرشاد المخططين والمصممين وأصحاب القرار فيما يتعلق بالمناطق المفتوحة لتحديد مواقعها ونطاقها وحجمها المطلوب ومداخلها التصميمية والتخطيطية، ولتوجيه وضبط البيئة العمرانية لتحقيق التفاعل بين الإنسان وبيئته. ويهدف هذا إلى توفير الأسس والمعايير العلمية لمساعدة

مصممي المناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء ويكون مرجعية علمية في هذا المجال. وتضمّنت الدراسة الدليل لمعايير ومعدلات المناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء على المستويات التخطيطية المختلفة و التسلسل الهرمي لهذه المناطق .

وهذه الدراسة تخدم البحث وتظهر أهمية المخططين واصحاب القرار في توفير المساحات الخضراء وبهذا تتفق دراستي مع دراسة الموسوي من حيث تحديد المعايير وإظهار أهمية المساحات الخضراء في المدن. حبث قامت الباحثة باجراء مقابلات مع اصحاب القررا والجهات المختصة لمعرفة موقفهم من توافر المساحات الخضراء، فضلا عن المقارنة ما بين مدن الدراسة ومعرفة أي المدن كانت أكثر اهتماماً من حيث توافر المساحات الخضراء.

وأيضا تناولت دراسة (الزعفراني،2003 بعنوان المناطق الخضراء في القاهرة الكبرى، مشكلة وإمكانيات الحل، تناولت الدراسة مشكلة النقص الشديد في المناطق الخضراء في مدينة القاهرة وسوء توزيع هذه المناطق على أحياء المدينة، وهدفت هذه الدراسة إلى التعامل مع هذه المشكلة وإثبات إمكانية حلها وطرح استراتيجيات عامة للحل. وخلصت الدراسة إلى إمكانية مضاعفة المناطق الخضراء في القاهرة من خلال مناقشة الوضع القائم، وحمايته وتطويره وزيادة المساحات الخضراء والمفتوحة من خلال طرح استراتيجيات رئيسية للحل.

تؤكد على ما جاء في الدراسة التي اجراها الجهاز القومي للتنسيق الحضاري من حيث ضرورة توفير المساحات الخضراء ومعرفة أهميتها لما لها من أثر كبير على السكان في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وما ستضيفه دراسة الباحثة هو تحديد المساحات الخضراء وإظهار مدى قدرة وصول السكان إليها بشروط أو بدون شروط.

وهكذا فقد ركّزت معظم الدراسات على المعيقات وما هي معايير تقييم المشاكل لتراجع المساحات الخضراء بشكل عام، متلاشين الترسيم للمساحات الخضراء وتوثيقها باستخدام الأدوات التقنية كنظم المعلومات الجغرافية، إضافة إلى الإهمال بجانب التحولات التي حدثت على المساحات الخضراء. فبالتالي ستنفرد وتتميز هذه الدراسة بالتطرق لدراسة التحولات للمساحات الخضراء من خلال ترسيم المناطق الخضراء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية بالاستعانة بالصور الجوية، اضافة إلى الاطلاع على المخططات الهيكلية للتعرف على مدى اهتمامها بالمساحات الخصراء.

2.2 الخلفية النظرية:

بما أنّ المساحات الخضراء وحق الوصول اليها وصناعة المكان هي أجزاء من التخطيط البيئي، لذا سيتم أولا التعريف بالتخطيط وأنواعه وأهدافة ومستوياته، ومن ثم يتم التطرق إلى المخططات الهيكلية وأهدافها ومكوناتها والتي هي أساس عملية التخطيط، وفيما بعد يتم التطرق إلى التخطيط البيئي واهتماماته وأهدافة ومقوماته، وعن المساحات الخضراء وتصنيفاتها ومعاييرها وأهميتها. وهذا الفصل يخدم الدراسة من خلال اظهار أن هنالك شروطاً ومعاير أساسية لإنشاء مساحات خضراء ويحق للجميع الوصول إليها وأن يضمن لها شرط الاستدامة لما لها من دور في المحافظة على البيئة.

1.2.2 التخطيط:

هنالك اهتمام بالتخطيط من قبل الجهات المختصة إلا أنه لا يوجد تركيز على الجانب البيئي، وهذا ما أكّده محمد العاني في كتابه أصالة المدينة كوحدة جغرافية وتخطيطية، فالاهتمام الأكبر يتركز

على الأمور الشكلية والوظيفية للمدينة دون الجانب البيئي، من ثم ستركز هذه الدراسة على الاهتمام بالجانب البيئي وبالأخص المساحات الخضراء، كما تطرقت دراستي إلى الجانب التاريخي للتعرف على التحديات التي تعيق توفير مساحات خضراء، وكيف تم تناولها عبر الزمن في المخططات الهيكلية أما ما يخص صناعة المكان الذي تطرق اليها نيل سميث وندين وعبير، فسيتم التطرق إليها من خلال استغلال المساحات المتروكة، وكذلك دراسة المجتمع والمكان. وقد تم من خلال الدراسة عمل مسح عام للمساحات الخضراء في المدن المدروسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لمواجهة عدم الإهتمام كما يجب بتوفير المساحات الخضراء.

هنالك قاعدة أساسية تتبعها الجهات المختصة في مراحل التخطيط، وهي دراسة المنطقة المراد التخطيط لها، واختيار الخطة سواء إقليمية كانت أو محلية أم وطنية، ومن ثم تحديد أهداف التخطيط، وبعدها التنبؤ، وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق الخطة. وثم عبر تحليل منطقة الدراسة وسبل المحافظة على البيئة فيها وتأمين الاستدامة البيئة واقتراح أماكن ذات مساحات خضراء جديدة.(خميس، 1999، ص15)

فعملية التخطيط ضرورية لاستمرار الحياة، والمحافظة على الموارد الطبيعية التي هي لازمة للأجيال القادمة، فبما أن البيئة جزء من الحياة إذنّ يجب المحافظة عليها واعطاؤها التركيز الأهم وبالأخص بالتخطيط، وذلك لما تضيفه للمدن من جانب جمالي وطبيعي.

1.1.2.2 أهداف التخطيط:

هنالك بعض الأمور التي يهدف التخطيط للوصول إليها منها تحسين الإنتاج والخدمات، وزيادة درجة الاكتفاء الذاتي للدولة من حاجياتها الأساسية من الخدمات، والعمل على إيجاد نوع من التوازن بين كمية الإنتاج ونوعيته ومستوى الخدمات من ناحية وبين الزيادة السكانية وحجم الاستهلاك وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى. وكذلك حسب (الزوكة،،1997،ص17-20) التوزيع العادل للمشروعات المختلفة على الأقاليم على قطاعات الإنتاج بما يتلائم مع كل إقليم حسب حاجته وامكانياته تجنبا للنمو الذي قد يعيق تطور إقليم دون غيره. وإحداث التغيرات المناسبة ومنع حدوث التغيرات السلبية، إضافة إلى التقليل بقدر الإمكان من الإسراف في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة. وأخيرا حسب(غنيم، 2008،ص20-25) البحث عن حلول وخيارات مستدامة واختيار الحلول التي تشبع الحاجات القائمة، مع إدارة وتوجيه عملية تنمية المجتمع.

2.1.2.2 أنواع التخطيط

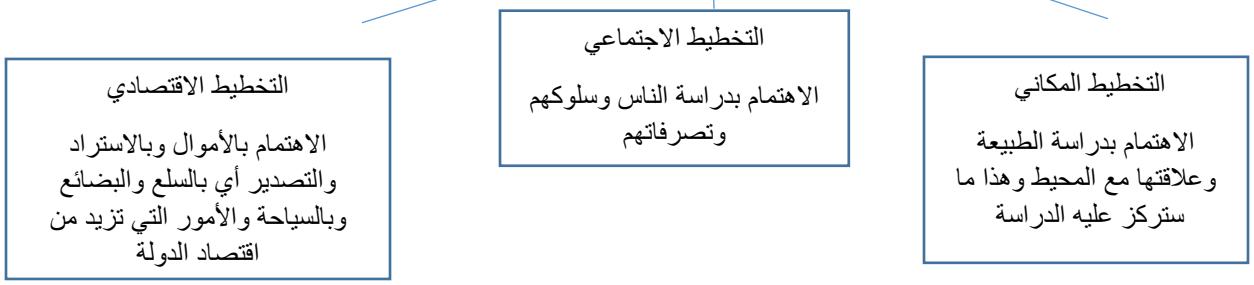

3.1.2.2مستويات التخطيط

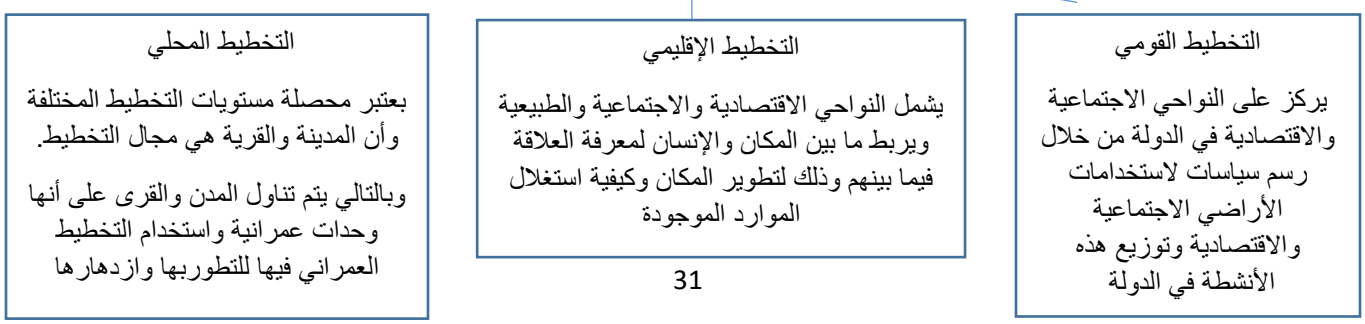

4.1.2.2تجارب التخطيط في العالم والوطن العربي وفلسطين:

بداية التخطيط في العالم بدأت من العصور القديمة حيث ابتدأت من اليونان للرومان ومن بعد ذلك ازداد الاهتمام بالجانب التخطيطي للمدن، وظهر المفهوم الفعلي للتخطيط في أوروبا عام 1850 وبالأخص في غرب أوروبا، إذ كان التخطيط بالشكل العام يهتم بمفهوم التوطين، فيما بعد تم الاتجاه إلى الاهتمام بحركة البشر والهجرة وغيرها، وذلك لارتباط ذلك بالثورة الصناعية، وهي تعد النقلة النوعية للتخطيط، وعندها ظهر الاهتمام بالاقتصاد والأموال، وبالتالي أثّر ذلك على البيئة لأن اجتماع الاقتصاد والبيئة يؤدي بينهما إلى علاقة تنافرية.(United Nations, 2008).

ازداد الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي حتى بداية الحروب العالمية بعد عام 1914 التي ظهرت بها التوجهات المختلفة الاشتراكية والرأسمالية، وبهذا تم الاهتمام بقيمة الأرض والطبيعة والإتجاه نحو الأفكار الإشتراكية والتعاونية والتي لاقت رواجاً عند العديد من المخططين كالناقدَيّنِ ديفيد هارفي ونيل سميث. فالعديد من الدول الأوروبية مثل هنغاريا وبولندا وبلغاريا اهتمت بالتخطيط الإشتراكي، بعكس فرنسا وهولندا اللتين اهتمتا بتشكيل مكاتب للتخطيط وذلك للاهتمام بالاقتصاد القومي، وكذلك الحال في تجارب عالمية بالتخطيط كالولايات المتحدة التي قامت بوضع العديد من الخطط التنموية في صحراء نفادا والعمل على إحيائها. وتُعدُّ الخطط التي تعمل بها الولايات المتحدة اجمالا طويلة الأمد، وذلك لعمل استدامة. وأيضا تُعد تجربة المانيا غنية التي هي من أهم الدول الأوروبية إهتماماً بالتخطيط الإقليمي ولاسميا أنها نهضت بنفسها بعد الحرب العالمية الثانية. وأما الدول التي نهضت بالفعل بفكرة التخطيط وبالأخص الاهتمام بالتنمية فهي الصين (لاو،1994، ص4-6)

أما فيما يتعلق بالدول العربية التي انتظرت طويلاً حتى حصلت على استقلالها، واستمرار تبعيتها للدول الأخرى فلم تتمكن من عمل الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بسبب بنيتها الضعيفة للغايةوالتي حالت دون نهوضها بنفسها. أول دولة حاولت النهوض بنفسها هي مصر، اذ عملت خططاً تنموية قصيرة الأمد وجزئية ولمناطق محددة فيها ثم تبعتها الأردن وسوريا والعراق والسودان(عبدالقادر ،1986،ص86-88).

يجب ألا تقتصر عملية التخطيط على جهات معينة فقط بل يجب أن تكون عامة تشمل جميع أفراد المجتمع وكافة القطاعات سواء كانت عامة أو خاصة، كما ويجب إشراك الأفراد فيها لأنهم جزء لا تتجزأ من العملية التخطيطية. ويجب أن تكون عملية التخطيط تعاونية وتوعوية لا أن تكون مجرد خططٍ مطبوعة على ورق لا تدرك مدى أهمية التخطيط وخاصة التخطيط البيئي، وذلك للمحافظة على ما هو موجود وضمان الاستدامة فيه، وأنه من الواجب الاهتمام بالأرض باعتبارها عنصراً طبيعياً ضرورياً وليس فقط لأنها ملكية للحكومة أو مجرد عنصر مادي. ففي هذه الدراسة تمت دراسة مدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور، وتم عمل مسح للمساحات الخضراء والتعرف على التحديات التي تواجه البدليات في توفير مساحات الخضراء باعتبارها ملك للجميع.

مرت تجربة التخطيط في فلسطين في العصر الحديث بمراحل عديدة بدءاً من العثمانين مروراً بالبريطانين حتى وقتنا الحاضر الذي تستمر فيه سيطرة الاحتلال الصهيوني، إلا أن تجربة التخطيط في فلسطين لاقت اهتماماً متزايداً من قبل المخططين الفلسطينين منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن عام 1994(ما بعد أوسلو).و بدأت عملية التخطيط تأخذ طابعها المحلي والعملي وتدرجت بداية، بإعداد برنامج التأهيل الطارئ بالتعاون مع البنك الدولي، ثم

البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين(1996–1997) ثم انتقلت من شكلها البرامجي قصير الأمد لصيغ الخطط متوسطة الأمد، حيث تم إعداد وثيقة خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية (1998–2000)، ثم تلا ذلك إعداد خطة التنمية الخمسية (1999–2003) لتكون إطاراً عاماً وشاملاً للتنمية الاقتصادية في فلسطين، ثم انتقلت عملية التخطيط لوضع الإطار التنموي السيادي الاستراتيجي للدولة الفلسطينية، والذي تمثل في إعداد خطة تجسيد الدولة الفلسطينية (2001– 2005).(عبد الحميد،2005،ص10–15)

بالمجمل يمكن اعتبار تجربة فلسطين في التخطيط حديثة، معظم المخططات الهيكلية المتواجدة في المدن كلها تعتمد على مخططين تابعين لمؤسسات تخطيط عالمية. (مقابلة مع مهندس بلدية بيت لحم الاستاذ زياد قراقع،2016)

التخطيط في منطقة الدراسة محدود فمعظم المخططين الداعمين لمنطقة الدراسة هم خارج نطاق البلديات، اذ فالبلديات تهتم فقط بالتخطيط لاقامة شوارع جديدة واعطاء تراخيص للبناء فضلا عن القلة بالاهتمام بالقيمة البيئة للأرض، نظرا لقرب منطقة الدراسة من المستعمرات التي تحد المدن من التوسع بالارض وعدم تحقيق الخطط التنموية المستقبلية، فهنالك محدودية واضحة بالتخطيط وهنالك العديد من الخطط المستقبلية التي تبقى حبرا على ورق وهذا اجمالا حال معظم المدن الفلسطينية. وبداية التخطيط للمدن الفلسطينية وخاصة التي كانت قرى وتوسعت حتى باتت مدن كبيرة ظهر فترة الحكم البريطاني وذلك نتيجة بداية اهتمام البريطانيون بالتخطيط.

2.2.2 المخطط الهيكلي:

يسمى التخطيط العام للمدينة في الولايات المتحدة بثلاث تسميات تدل كلها على معنى واحد ، – Comprehensive Plan–Master Plan – General Plan ، أما في بريطانيا فيسمى Structural Plan والمخطط الهيكلي إطار قانوني على المدى الطويل من 10–15 سنة لتطوير أو إعادة تنمية الأراضي، يستخدم لتعريف التنمية المستقبلية وأنماط استخدام الأراضي، وتعميم التوزيع الأساسي للبنية التحتية والطرق الرئيسية بشبكة المواصلات، ويشمل أراضي المحميات ومناطق الحفاظ وأي اتجاهات مستقبلية لادارة وتوجيه التنمية (علام،1991، ص10)

فهو وسيلة أساسية لتوجيه عملية التنمية في المدن بغرض ترسيم البيئة الطبيعية منها، وجعلها نظيفة وصحية وبتنظيم العلاقة بين الاستخدامات المختلفة للأراضي بهدف تحقيق المنفعة العامة للسكان وتوفير المعلومات لاستخدامها في التنمية وتوسيع القاعدة الاقتصادية.

1.2.2.2 اهداف المخطط الهيكلي

الهدف الرئيسي للمخطط الهيكلي هو التخطيط والتنفيذ، حيث يوجه هذا التخطيط عادة لتنمية المجتمع وتغييره في الاتجاه المرغوب فيه شاملا مصادر طبيعية وأنشطة اقتصادية ومواصلات واتصالات ونقل وخدمات عامة وتوفير مستوى أعلى من التأكد للمطورين، والجمهور، والمتضررين فيما يتعلق بالتطوير المسموح به في المساحات المخصصة لزيادة النمو والتجديد بسبب تعزيز التطوير وفقا للخطة من أجل المصلحة العامة. (حيدر، 1994، ص20–21)

2.2.2.2 مكونات المخططات الهيكلية المتواجدة في كل مخطط

تتكون من تقرير وخرائط وخطط تقسيم الأراضي بحيث تتضمن الخطة حدود الأراضي المخصصة لاستخدامات وأغراض محددة كما في خطط التنمية والتطوير، ويغطي التقرير مبررات الخطة، ويتكون من مجلدين: الأول يحتوي على ملخص تنفيذي، ومقدمة وخلفية عامة تتضمن ضمن ما هي التغيرات التي حدثت على المدينة خلال السنوات ال20 السابقة وذلك لأن الخطط الطويلة المدى تكون ما بين 15–20 سنة فبالتالي يتم التعرف على ما تم تحقيقه وانجازه، وتحليل وتفاصيل للخطة المقترحة وذلك للعمل على التنمية المستقبلية للمدن المدروسة، ثم معرفة تكاليف التنمية المقترحة وخطط التمويل، والمجلد التاني الذي يكون للمقترحات المعدة والمرصودة والملاحق .(وزارة الحكم المحلي،2010 ،ص23–25)

3.2 التخطيط البيئي:

يهتم التخطيط البيئي بشكل واقعي ومتكامل لكل ما يقيمه ويستغله الإنسان، كما يقوم بمعالجة كافة المشاكل البيئية التي قد تنتج عن استغلال وتنمية المكان وتحسين النوعية البيئية، وعليه فإن عمليات التخطيط البيئي تعتني بالمكونات الطبيعية والمبنية للبيئة، كما تعتني بالتغيرات الهيكلية في هذه المكونات، خاصة تلك التي تؤدي إلى تراجع نوعية البيئية.(عبد الرزاق،2005، ص5–6)

ومن أهداف واهتمامات التخطيط البيئي تحقيق التنمية المستدامة وضمان رفاهية سكان المدن والأرياف معاً، من خلال العمل على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وليس نمواً اقتصادياً فقط،

وتحقيق التوازن بين التنمية الريفية والحضرية، وحماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من كافة الأنشطة والأفعال المضرة بيئيا، وجعل المدن والقرى ملائمة للعيش صحياً وبيئيا،. وحماية البيئة والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة انظمتها الطبيعية، والعمل على تنمية الموارد الطبيعية والحياة واستغلالها استغلالا معقولاً، ومكافحة التلوث بأشكاله المختلفة.(الديراوي،2013،ص18-19)

فمن الأهداف التي يراعيها التخطيط البيئي الأهداف البيئية بجميع أشكالها من حيث زيادة المساحات الخضراء، والاهتمام بها، إضافة إلى الأهداف التوعوية الضرورية للاستدامة المستقبلية للبيئة من خلال زيادة الاستثمارات في الجوانب البيئة إضافة إلى زيادة الكوادر المختصة بالأمور البيئة ونشر الوعي البيئي بين السكان. وكذلك الاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال جعل المساكن الجديدة تراعي شروط العمارة الخضراء، وأيضا إلى الاهتمام بالجانب الصناعي من خلال بناء المصانع بعيدة عن المساكن والمحميات الطبيعية.(عبد الرزاق،2005،ص7-8)

4.2 المساحات الخضراء:

المساحات الخضراء هي جزء من التخطيط البيئي ولهذا سيكون التركيز هنا على واقع المساحات الخضراء في المخططات الهيكلية وبيان التحديات التي تواجه البلديات في توفيرها.

1.4.2 تعريف المساحات الخضراء

حسب وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة Environmental Protection Agency (EPA) فإنَّ المساحة المفتوحة هي أي قطعة مفتوحة من الأرض (التي لا يوجد فيها مباني أو اي منشئة بنائية) ويمكن للسكان الوصول اليها. ويمكن أن تشمل المساحة المفتوحة ما يلي:

- مساحة خضراء (أرض مغطاة جزئيا أو كليا بالعشب أو الأشجار أو الشجيرات أو غيرها من النباتات). وتشمل المساحات الخضراء المتنزهات والحدائق المجتمعية. وهذا ما سيتم التطرق اليه في الدراسة.
- أفنية المدارس
- الملاعب
- مناطق جلوس عامة
- الساحات العامة

وحسب تعريف المؤسسة العالمية للصحةWorld Health Organization (WHO) تمثل المساحات الخضراء مثل المتنزهات والمجالات الرياضية وكذلك الغابات والمروج الطبيعية والأراضي الرطبة أو النظم الإيكولوجية الأخرى عنصرا أساسيا في أي نظام بيئي حضري. وتشمل البقع المائية، من البحيرات والأنهار والنوافير.

فبناء على ما سبق فقد عُرّفت المناطق الخضراء بعدة تعاريف، فهي تلك المناطق التي تشغل مساحات خضراء واسعة تفوق في مساحتها الأماكن المفتوحة، في حين عرفها آخرون بأنها المناطق

التي يمكن زراعة عدد من الاشجار الكبيرة والعالية فيها والتي تضفي جمالا طبيعيا على الأحياء السكنية وعادة المناطق الخضراء يستفيد منها السكان سواء للتنقل أو التمشي أو قضاء أوقات الفراغ.

وتندرج المنتزهات ضمن المناطق الخضراء في استعمال الأرض المخصص للوظيفة الترفيهية، وتعرف هذه المناطق بأنها الاراضي التي لا تحتوى على بناء لمختلف الاستعمالات الأرضية، وتحتوي خضرة ومياهاً وأراضي واسعة وتتمتع بهواء نقي ومخصصة للنشاط الترفيهي العام. ويميز بين نوعين من المناطق الخضراء هما: الحدائق العامة المفتوحة كليا لعامة المواطنين، والحدائق الخاصة التي يقتصر استخدامها على فئة خاصة من أفراد المجتمع. وهي المناطق القريبة التي يستطيع السكان الوصول اليها بدون أي عوائق سواء مادية أو اجتماعية على أن تكون مخصصة لجميع أفراد المجتمع. (يوسف، 2010، ص30)

اذ مع التزايد المستمر في عدد السكان وزيادة التوسع الرأسي والأفقي في الإسكان أصبح هناك حاجة ملحة إلى توفير وتوسيع المساحات الخضراء، فأي مدينة بدون مساحة من الأشجار والحدائق وغيرها تقع ضمن نطاقها ليست ذات قيمة، لذا هو أمر ضروري ومهم بحيث لا يمكن التغاضي عنه، لأنّه من متطلبات الإنسان الضرورية. كما تساعد هذه المساحات في الفوائد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجمالية وهذا يعكس الأثر الإيجابي على الصحة البدنية والعقلية، وتحسين نوعية الحياة ويخدم جميع فئات المجتمع وخصوصا الأطفال وكبار السن وذلك لسهولة الوصول إليها.

فالمساحات الخضراء بأشجارها وأزهارها مع توفر أماكن اللعب والترفيه للأطفال والكبار فيها تمثّل شخصية المنطقة السكنية، فالخضرة تعمل على حماية البيئة من التلوث؛ فتوفر الظّل ورفع الرطوبة

في الجو والتقليل من الضوضاء مما يؤثر ايجابيا على صحة المواطنين، فضلاً من أنها تؤدي إلى وظائف تخطيطية؛ حيث تعمل على تحديد المناطق السكنية والفصل بين المرافق المختلفة، إلى جانب تجميل وتنسيق المكان (الديراوي، 2013، ص49)

فالمساحات الخضراء هي المناطق التي لا تحتوي على أي منشأة بنائية، والتي تحتوي على عناصر طبيعية كالأشجار والمياه والمنتزهات والحدائق العامة، والتي يحق للجميع الوصول إليها وذلك للحصول على الجانب الترفيهي.

ويعود الفضل الأكبر في التركيز على الجانب البيئي للمخطط إلى بارون هوسمان Baron Haussmann، الذي كان أول من عالج ما خلفته الثورة الصناعية من مشاكل بيئية وأبدى الاهتمام في المنتزهات والحدائق وربطها مع المساكن. (Luca,2011,p34).

2.4.2 نظريات المساحات الخضراء:

هنالك بعض النظريات التي ربطت ما بين التخطيط الحضري والمساحات الخضراء لخصها بوعناقة بما يلي: (بوعناقة،2009،ص100-104):

أولاً: المدينة الحدائقية: ظهرت هذه الفكرة في عام 1898 انجلترا على يد الكاتب ابنزر هواردز Eebenzer Howards، وتتلخص الفكرة في الجمع ما بين المدينة وما توفره من الخدمات الحضرية المختلفة والريف الذي يمد الأشخاص براحة نفسية. كما قام عالم الاجتماع باترك جيدس بربط الإنسان بالإطار الاجتماعي والبيئي، وهذا ما هدف إليه ديفد هارفي من خلال التركيز على حياة الأشخاص الاجتماعية والبيئة المحيطة وذلك لتحقيق العدالة البيئية، علما بأن جيدس هو أول

من استخدم مفاهيم المسح الإقليمي والتنمية الريفية وتخطيط المدن والتصميم الحضري. فمن خلال المدينة الحديقية يتمّ توفير كل احتياجات السكان في المدينة كالسكن والعمل والطبيعة.

ثمّ ظهرت نظرية مرتبطة بالمدينة الحدائقية وهي المدن التابعة التي تفصل بين حركة العمل وحركة السكان،حيث يتمّ من خلالها إنشاء مدينة خاصة بالصناعة والعمل فقط، تحيط بها مدن أخرى مكرسة للحياة الاجتماعية والسكن. حيث يخصص المركز للمناطق الصناعية فقط، وحول المناطق الصناعية تقام مناطق سكنية، تحاط فيما بعد بمنطقة خالية زراعية تفصل ما بين المدن التابعة الأخرى.

ظهر من هذه النظرية في القرون الحالية الاهتمام بالأحياء وإنشاء حدائق عامة مجاورة بدلا من القطع الخضراء الصغيرةالمتفرقة وذلك من أجل توفير حاجة السكان للترفيه.

ثانياً: المدينة الشريطية: ظهرت فكرتها في اسبانيا على يد العالم سوريا ماتا (1882) والتي تم تطبيقها في ضواحي مدريد، والفكرة أساسها أنّ امتداد المدينة حول اطرافها يجعل الريف وجمال الطبيعة القريب من مركز المدينة بعيداً، فمن خلال الشكل الشريطي تنشأ المناطق السكنية على جوانب طرق المواصلات، ومن خلال هذه الطرق الرئيسة والفرعية يتم ربط المدن مع بعضها، بالتالي تكون المدينة ممتدة على مسافات طويلة والتمتع بالمناظر الطبيعية بعيدا عن الاكتظاظ.

ثالثاً: المدينة الإشعاعية: قام أشهر المفكرين المعماريين الفرنسين وهو شارل إدوار جانيريه–كري معروف بإسم لو كوربوزييه بعرض مخطط أسماه مدينة الغد، وهو عبارة عن حدائق ضخمة تتوسطها عمارات عالية تغطي 60% من مساحة المدينة وتتركز في وسطها المواصلات الأساسية والمطارات وتقام خارج المدينة الفيلات المحاطة بالمساحات الخضراء، فمن خلالها تُشَجّع العمارات من أجل

زيادة المساحات المشجرة، وهذا ما حاول العديد من المهندسين المعماريين إدخاله في المدن الحالية في الدول المتقدمة.

وللأسف هذه النطريات غير متبعة في فلسطين مما في ذلك مدن الدراسة، وذلك لعدة عوامل منها قلة الأراضي المتاحة، ثمّ قلة اتباع التخطيط خاصة فيما يتعلق بتوفير المساحات الخضراء في مخططات مدن الدراسة، إضافة إلى قلة الامكانيات المادية.

3.4.2 تصنيف المساحات الخضراء:

يختلف تصنيف المساحات الخضراء بناء على الانتفاع منها، فمنها ما هو للمنفعة المحدودة كالحدائق الموجودة في المناطق الصغيرة وملاعب الأطفال، ومنها ما هو للمنفعة العامة للتسلية والغابات والشوارع المشجرة، ومنها ما هو خاص كالحدائق المنزلية أو حدائق خاصة للنباتات.

وهنالك تصنيف المساحات الخضراء حسب الوظيفة فمنها ما هو للإنتاج الزراعي كالبساتين والحقول الزراعية، ومنها ما هو للوقاية مثل الأرصفة المشجرة والتي تضفي جمالا للشوارع. ومنها ما هو للترفيه كالملاعب والمنتزهات المشجرة. ستعتمد الدراسة على توثيق هذه المساحات بكافة أشكالها من خلال عمل مسح ميداني لها ودراسة التطورات الزمنية التي مرت بها هذه المساحات.

4.4.2 أهمية المساحات الخضراء:

تتضح أهمية المناطق الخضراء في المدن أكثر منها في الريف فأي مدينة بدون حدائق ليست ذات قيمة. فالحدائق تمثل بأشجارها وشجيراتها وأزهارها ومسطحاتها الخضراء من أماكن لعب للأطفال ومع توافر السلالم والأسوار، والنوافير وجهة مهمة للمناطق السكنية. فالخضرة تؤدي إلى حماية البيئة

من التلوث مما يؤثر إيجابيا على الناحية الصحية للمواطنين، وكذلك توفير مساحات من الظل ورفع رطوبة الجو وتنقيته وتقليل الضوضاء وتعديل الحرارة. كما تؤدي المساحات الخضراء وظائف تخطيطية وايكولوجية من حيث التقليل من نسبة الغبار في الجو والحفاظ على التوازن البيئي، والعمل على تحديد المدن والمناطق السكنية، والفصل بين المرافق المختلفة وتجميل وتنسيق الميادين ومناطق الراحة.

فالمساحات الخضراء مكملة وواجهة للبناء، وتعطي منظراً جذاباً يفصل ما بين المباني والشوارع، ويمكن لها أن تكون على شكل أسوار محيطة بالمنشآت المختلفة أو حدود للملاعب والمباني، تعمل على تحسين المشهد وتقضي على التلوث البصري الناتج عن البشر، وتعمل على حماية الأبنية والشوارع من الأتربة والغبار وتحدُّ من التلوث الهوائي.

5.4.2 معايير المساحات الخضراء:

هنالك اختلاف في تحديد المقاييس العامة لتوفير المساحات الخضراء في المدن، وذلك نتيجة اختلاف الظروف الطبيعية الملائمة ككمية التساقط السنوي والمياه الجوفية أو السطحية، وطبيعة المناخ والتربة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان ونصيب الفرد من المساحات الخضراء.

تقدر الاستاذة رائدة حنانية في قسم التنمية البشرية لبلدية بيت لحم أن معدل نصيب الفرد في مدن الدراسة لا يتجاوز 0.5 متر مربع من المساحة الخضراء. بينما تؤكد بعض الدراسات في الغرب إلى أن المساحات الخضراء يجب أن تصل إلى 3 م^2 لكل شخص، كما أن معدل حصة الفرد من

المناطق الخضراء على مستوى المنطقة السكنية يجب أن يبلغ 5 م² لكل شخص (أمانة بغداد، 1973ص22) وهذه معايير تفتقر إليها منطقة الدراسة للأسف الشديد،

في الستينات من القرن العشرين حدد المخطط سيمونس Simons, R.F نصيب الأسرة الواحدة من المناطق الخضراء يجب أن يكون بمعدل 90 متراً مربعاً، كما أفاد إلى أن نسبة المناطق الخضراء في المدينة يجب ألا تقل عن 10 % من مجمل مساحة المدينة. أما المخطط بول رايتر فقد حدد نصيب الفرد ب10 أمتار مربعةً من المساحات الخضراء الترفيهية. وفي التسعينات حاولت عدد من المنظمات الدولية كبرنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP، وكذلك بعض من المؤسسات البلدية في دول مختلفة وضع معايير كمية تحدد الحد الأدنى من المناطق الخضراء المطلوب توفيرها، بين 12 متراً مربعاً و16 متراً مربعاً للفرد. وبالطبع تحقق معظم الدول المتقدمة في مدنها أضعاف هذا الرقم (في معظم المدن الأوروبية يتراوح الرقم بين 20–40 متراً مربعاً للفرد). أما نسبة المناطق الخضراء في المدينة نسبة إلى مساحة سطحها فالحد الأدنى له عادة ما يتراوح بين10% و20% ، ونجد على سبيل المثال أن هذه النسبة في ألمانيا ترتفع لتصل ما بين 40% و50%(الزعفراني،2003،ص40–41).

يجدر بالذكر أن الأمر في هذا الصدد يعتمد على نوعية الشجر حين هنالك أنواع من الأشجار مما تشغل مساحة قليلة إلا أن منفعتها كبيرة تكفي لتحقيق التوازن البيئي، وعليه فإن حدائق كهذه استخدامذات أثر بيئي فعلي على البيئة المحيطة.

ومن المعروف أن شجرة واحدة يمكن أن تزيل حولي 12 كلغم من ثاني أكسيد الكربون من الجو وهو ما يعادل 17700 كم من الغازات المنبعثة من السيارات، إلا أن المئات بل الآلاف من الأشجار

المغروسة على جوانب الطرقات العامة لا يمكن أن توفر مكانا آمنا للاستراحة والاسترخاء وليست بديلاً عن الحدائق.(جمعية الخط الاخضر).

يرى الركابي (2013، ص58–60) أن الحدائق يجب أن توزع مكانيا في المدينة بحيث يمكن للمواطن الوصول إلى حديقة على مسافة قريبة ومعقولة من منزله، وتبعاً لما أوصى به (Simons R.F) يجب أن تتدرج الحدائق على عدة مستويات على النحو التالي:

1- حديقة المبنى، وهي الحديقة الخاصة بالمسكن أو المبنى، وتقوم بخدمة مستخدميها فقط على المستوى الترفيهي، بينما تعم الفائدة البصرية والبيئية لمنطقة ككل.
2- الفراغات الخضراء على مستوى المنطقة السكنية: حيث تبدأ مساحتها من 2500 متراً مربعاً، ولا تبعد أكثر من 400 متر عن المسكن، وتكون مفتوحة لجميع الفئات بدون أي قيود أو رسوم وتستخدم كمطل أخضر للمساكن ومكان آمن للعب الأطفال.
3- الفراغات الخضراء على مستوى مساحة الحي: مكان آمن للعب الأطفال، وفراغ للتمشي والرياضة، وللاسترخاء والترفيه، وتبدأ مساحتها من 50000 متراً مربعاً، ولا تبعد أكثر من كيلو متر واحد عن المسكن.
4- الفراغات الخضراء على مستوى المدينة: ووظيفتها توفير منطقة طبيعية تعزل الإنسان عن المحيط العمراني للمدينة وتبدأ مساحتها من 250000 متراً مربعاً، ويجب أن تكون مفتوحة لجميع الفئات، وهي تفصل السكان عن المناطق البنائية
5- الحدائق ذات نطاق الخدمة الإقليمي أو القومي أو الدولي: وهي حدائق تكتسب أهميتها نتيجة لنوعيتها الخاصة ، كحدائق الحيوان التي يصل بعضها لمستوى السياحة الدولية.

6- الحديقة المجاورة للمساكن: ويجب أن تحتوي هذه على مظلات وكراسي للاستراحة ومنظر جمالي، وأنّ لا تبعد عن 200-320 مترا وأن تكون ذات مساحة ما بين 4200 -6300 متراً.

تُعتبر الحدائق والمنتزهات العامة من أساسيات تخطيط المدن الحديثة والتي يعمل على إنشائها لتكون مرافق عامة للمدن للنزهة وقضاء أيام للراحة والإجازة للسكان والترفيه عنهم. ويخصص في هذه الحدائق أو المنتزهات أماكن لممارسة بعض الألعاب الرياضية مثل المشي والجري وأماكن للعب الأطفال ومناطق للجلوس والاستراحات وغيرها من وسائل الترفيه.

5.2 صناعة المكان من اجل الحصول على الحق في المدينة

يعد الفيلسوف الفرنسي هينري لوفيفر عام 1968 أول من أدخل في "كتابه الحق في المدينة" اصطلاحي الحق في المدينة وصناعة المكان مؤكدا على حق الأفراد في الوصول إلى المدينة، واستخدامها بما يوازي حقهم في التعليم أو العلاج. ويؤكد على نفس الفكرة ديفيد هارفي في كتابه العدالة الاجتماعية والمدينة فيقول إنه عند التطور الهائل في المدن الحضرية التي تركز على الجانب الاقتصادي المادي مبتعدة عن العدالة والمساواة الاجتماعية ما بين السكان، حيث صناعة المكان هي وسيلة تخدم جميع أفراد المجتمع إضافة فهي لا تهدف فقط لدراسة المكان وما علاقة المجتمع به، بل فهم المكان وما المجريات التي حدثت عليه عبر العصور، إضافة الى ذلك دراسة العلاقة ما بين الحيز العام والخاص، وذلك لمعرفة ما طبيعة المكان، فمن خلال دراسة الباحثة تم التعرف على الأماكن العامة والخاصة والتي يحق للأفراد الوصول اليها بشروط أو من دون شروط، وعمل مسح

لها وذلك للتعرف على مدى قدرة وصول السكان لهذه الأماكن، وهذا ما أكد عليه نيل سميث في كتابة "التفاوت في التطور".

إذاً فصناعة المكان تهدف إلى خلق مكان غير منحاز الى جهة معينة، ويحق لجميع أفراد المجتمع الوصول إلى هذا المكان البيئي للاستمتاع بالرفاهية، وبما هو موجود من أراضٍ في المدينة، ومن دون تمييز ما بين افراد المجتمع. وهذا ما قامت به اطروحتي هذه من حيث دراسة ما هو متواجد من مساحات خضراء، وعمل مسح للمساحات الخضراء ودراسة المخططات الهيكلية لمدن الدراسة، والتوصل إلى ما هي التحولات على هذه المساحات، وما مدى تطبيق ما هو موجود في المخططات وما هو موجود على أرض الواقع من تطبيقات، وما مدى اتباع المعايير العالمية التي تخدم وجود مناطق خضراء تخدم جميع الافراد. إضافة إلى الاهتمام بالاحياء وذلك نتيجة لتوافر العديد من الأراضي المهملة، والتي قد يستغلها بعض الأفراد الآخرين لخلق مساحة مخصصة لهم، وذلك للحصول على نوع من أنواع الترفيه.

وهذا ما اكدت عليه الاتفاقيات العالمية من حق الأفراد بالحصول على مناطق ترفيهة وبيئة طبيعية مناسبة لهم، وهذا ما أكدته المؤتمرات البيئية بداية من ستوكهولهم 1972 إلى مؤتمر ريو دي جانيرو 1994. أما فيما يتعلق بفلسطين فهنالك قانون حماية البيئة الذي صدر سنة 1999 الذي يتعلق بالأمور البيئية باعتبار البيئة حقاً مكتسباً من حقوق الإنسان، فقد ورد في البند 1 من المادة 4 من القانون حق كل إنسان بالعيش في بيئة سليمة ونظيفة، والتمتع بأكبر قدر ممكن من الصحة العامة والرفاهية.(عقروق،2009 ،ص69-70)

6.2 الاستدامة

بفعل ترابط مفهوم البيئة والتنمية ظهر مصطلح الاستدامة، اذ تهدف إلى دراسة طبيعة العلاقة ما بين الانسان والبيئة المحيطة به، وتهتم التنمية بدراسة الأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي لأي مشروع يقام.

يرى الكاتب بومدين طاشمة (2015، ص50-60) أن أول من أشار إلى أهمية التمنية البيئية هي اللجنة العالمية للتنمية والبيئية في مؤتمر "مستقبلنا مشترك" عام 1987 م، ومن بعدها ازداد الاهتمام بالجانب البيئي المستدام، وذلك نتيجة لازدياد أعداد السكان إضافة إلى زيادة العمران الذي أدى إلى تدهور الجانب البيئي، فكانت هنالك مؤتمرات دولية قبل إصدار هذا القانون التابع للجنة العالمية، ففي ستوكهولم كان الاهتمام الأول هو في التنمية البشرية 1972 لكن من بعده ظهر الاهتمام بالجانب البيئي وبعده جاء مؤتمر ريو ديو جانيرو عام 1992م، في قمة الأرض الذي اهتم بالبيئة والتنمية، وبعده مؤتمر جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة عام 2002,

أما في الشرق الاوسط وبالأخص في الوطن العربي فلا يوجد اهتمام من معظم الدول العربية بهذا الجانب، اذ دائما ما يتم أخذ قلة الأموال وتدهور الوضع الاقتصادي على أنها السبب الأساسي بعدم الاستدامة، تعد الجزائر من أكثر الدول العربية التي تهتم بالجانب البيئي حيث تسعى الى الاستدامة واشتركت في فترة من الفترات في عملية التشجير ووضعت عام 2007 خطة مستديمة لعام 2025 (عبد الرزاق،2005،ص107). أما فيما يتعلق في الاستدامة في فلسطين وبناء على سلطة جودة البيئة عام 2014، تم التعاون في البداية مع المؤسسات التمويلية النرويجية والسويسرية لتنفيذ مشاريع بالتنمية البيئية في الأعوام 2010 ثم 2012 وآخره 2014، وقد اهتمت هذه المشاريع بالبيئة

والتمنية المستدامة، فبالتالي تجربة فلسطين بالتنمية المستدامة جديدة وتحتاج الى المزيد من الدراسات التي تهتم في البيئة وهذا ما سعا إليه هذه الدراسة للبحث في إمكانية الاستدامة في الموارد البيئية في مناطق الدراسة بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها الاراضي الفلسطينية بفعل الاحتلال.

7.2 تاريخ التخطيط في فلسطين:

تأثر التخطيط في فلسطين تاريخيا بالأحداث والأنظمة السياسية التي مرت على فلسطين، وبدأت المجالس البلدية في فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بناء على قوانين الدولة العثمانية وخاصة قانون إدارة الولايات عام 1871، الذي نصّ على تشكيل مجالس بلدية في مراكز الولايات، وأيضا قانون البلديات لعام 1877الذي شكل أساساً قانونياً وتنظيمياً لعمل البلديات في فترة الحكم العثماني. ولكنّ هذا القانون كان محدوداً فيما يتعلق بإشراك السكان وربط المجالس بالسلطة المركزية وبالتالي قلص صلاحيات هذه المجالس المحلية. ويُلحق بالبلديات مجالس القرى.(وزارة الحكم المحلي،2003 ص15، اشتية وحباس،2004، ص25) وقد وفّر هذا القانون نظام تراخيص البناء في المدن، ووضع قواعد لاستملاك الأراضي، وذلك لبناء الطرق وتطوير المكان. قد شدد التخطيط فترة الحكم العثماني على النواحي الفيزيائية من إنشاء طرق ومباني خاصة في المدن(خمايسي، 1997، ص23)

في بداية فترة الحكم البريطاني الذي بدأ في عام 1917 بمرحلة الاحتلال العسكري استمر العمل في قانون البلديات العثماني 1877، إلا أن تم في 1921 إلغاء العمل بالنظام العثماني واستحداث تظام جديد يعرف باسم نظام الهيئات المحلية، حيث تمثل كل هيئة مجموعة من القرى. أمّا عام 1922 فقد أصبحت بريطانيا المسؤولة عن أوضاع البلاد السياسية والإدارية والاقتصادية وأعطي المندوب

السامي البريطاني الحق في تغيير حدود البلديات وغيرها دون الاكتراث لأحد. (اشتية وحباس، 2004، ص 26). وقامت السلطات البريطانبة بإعداد تشريع جديد لتخطيط المدن يعتمد على التتطور الذي حدث في بريطانيا خلال بداية القرن العشرين، حيث ظهر هناك تخطيط المدن أول مرة عام 1906، وتم تأسيس نظام تخطيط المدن في بريطانيا عام 1909، وهو الذي أسس للتخطيط للمناطق والمواقع، وحل المشاكل الحضرية والبيئية والاجتماعية التي خلقتها الثورة الصناعية، وهذا ما فعله البريطانيون عند التخطيط في المدن التي وقعت تحت أيديهم. فمع تحول الحكم العسكري البريطاني في فلسطين إلى انتداب تم تحديد قوانين تخطيط المدن، حيث أُعدّت مخططات هيكلية وتنظيمية في المدن الفلسطينية كالقدس وحيفا ويافا ونابلس وبئر السبع وغزة، و إحتوت هذه المخططات وركزت على الإنشاءات وتراخيص لمباني وشق الطرق. وبقي هذا القانون فعالاً حتى سنة 1936 عندما أصدر نظام جديد أضاف المستوى الإقليمي إلى المستووين المركزي والمحلي، وقد استمر هذا القانون ساري في فلسطين حتى عام 1955 إذْ تم فيه إصدار قانون لتخطيط المدن والإنشاءات في الضفة(خمايسي،1997، ص30)

ومن المخططين هنري كندل الذي استلم التخطيط من عام 1935 إلى 1948، إذ كان يعمل على المخططات الهيكلية الإقليمية والمحلية والتصديق عليها، وبعض هذه المخططات ما تزال مستخدمة إلى يومنا هذا، كما هو الحال في القدس ونابلس، وقد كان الهدف من وراء هذا التخطيط واضحاً يسمح للسلطات السيطرة على البناء في المناطق العربية والتحكم بها(mahrouk,1995.p40، خمايسي،1997،ص32). بهذا التخطيط أصبحت فلسطين منطقة مخططة محددة واضحة شاملة

للمناطق المهمة، وبالتالي تم استخدام أساليب قمعية من قبل سلطات الانتداب لأخذها من السكان وإعطاء اليهود صلاحيات بالدخول إلى قلسطين.

وعند انتهاء الانتداب البريطاني اي عام 1948، كما هو معروف تم تقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق المتعارف عليها، وهي الجانب الاسرائيلي المحتل، والضفة الغربية، وقطاع غزة، خضعت فيها هذه المناطق إلى إدارات سياسية مختلفة، وكذلك كان الحال طبعاً بما يخص التخطيط لهذه المناطق. 72% من مساحة فلسطين كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي كان له السيادة في إصدار الخطط والقوانين الخاصة بالتخطيط، أما الضفة الغربية كانت تحت سيادة الأردن الذي قام بدوره بإصدار قوانين وأنظمة في الأعوام 1955 و1966 مختصة في تنظيم المدن. أما منطقة القطاع فقد كانت تحت السيطرة المصرية والتي أبقت على قانون تنظيم المدن لسنة 1936.

لم تعمل السلطات الأردنية على تعديل نظام التخطيط البريطاني، وبالتالي لم تراعي التغيرات الديموغرافية من حيث الزيادة السكانية، واحتياجات السكان من طرق ومنتزهات وغيرها، اذ اقتصر معظم التخطيط في تلك الفترة على الضفة الشرقية من نهر الأردن (خمايسي،1997، حلبي،1997، ص45) واقتصر الأمر فترة الحكم الأردني في الضفة الغربية على إعداد المخططات الهيكلية فقط والتي ما زالت معظم البلديات الحالية تسير عليها.

أقامت اسرائيل بعد احتلالها لكل من الضفة الغربية وقطاع عزة عام 1967 أقامت مخططات شكلية تابعة للمؤسسات الإسرائيلية تخدم إلى تهيئة المنطقة المحتلة وجعلها خاضعة لسيطرة الاحتلال ومراقبته، وتحقيق أهداف العسكرية(Benvensiti&khayat,1988,P50; Coon,1992, P30) إذ أنّ تركيز الاحتلال للتخطيط كان منصبا على توسيع وزيادة المستوطنات، ووضع اليد على أكبر

قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية. كانت بداية المشاركة الفلسطينية في إعداد المخططات في منتصف الثمانينات حيث أعدت مخططات هيكلية محلية لبعض المدن والقرى كما أعدت بعض المخططات الهيكلية تحت اشراف مهندسين فلسطينين ما بين 1985 -1993.(كون،1995، ص35؛ خمايسي، 1998،ص40)

فبعد توقيع " اتفاق غزة – اريحا" عام 1994 انتقلت الشؤون المدنية إلى السلطة الفلسطينية وبالتالي انتقلت إليها مسؤوليات التنظيم في منطة A، وكما معروف فهي المناطق التي تخضع إداريا وتنظيميا وأمنيا للسلطة، أما عام 1995 فقد ظهرت مفاهيم المناطق B وC أما المنطقة(B)وهي التي تكون السيادة الادارية والتنظيمية تحت السيطرة الفلسطينية لكن دون الامنية أما (C) فالسيادة الأمنية والإدارية والتنظيمية تحت الاحتلال، ومع هذا فقد حدت إقامة جدار الفصل من سيطرة السلطة على المناطق التي كان يفترض أن تكون تحت إشرافها.

اذ جدار الفاصل يمتد في محافظة بيت لحم بطول 50كم، بدءاً من شمال شرق المحافظة في مدينة بيت ساحور وباتجاه الغرب عند المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، وحتى الجهة الغربية والشمالية الغربية لمدينة بيت جالا. وجدار الفصل هذا عزل مساحات شاسعة من الأراضي الطبيعية، والتي عانت من تناقص مستمر عبر سنوات الإحتلال الإسرائيلي، بشكل لا يتناسب مع الزيادة المستمرة في عدد السكان، وتوسع المساحة العمرانية في المحافظة على حساب الأراضي الطبيعية. اضافة الى تحديات ومعوقات سياسية تتعلق بالتقسيمات الإدارية والأمنية، وما نتج عنها من عدم تواصل جغرافي بين محافظات الضفة الغربية من جهة أخرى وبين محافظات الضفة والمناطق في الداخل الفلسطيني من جهة أخرى.(موقع poica ، إعداد معهد الأبحاث التطبيقية،2004)

حاولت السلطة الفلسطينية إدخال التعديلات، وعملت على تشكليل مجالس التنظيم الأعلى ولجان إقليمة ومحلية وقروية، وذلك للعمل على تطوير كل المناطق من خلال الاشتراك مع المؤسسات المحلية المختلفة سواء مؤسسات خاصة أم عامة، وبتلقي الدعم الأكبر من قبل النرويج عام 1998 التي قامت بدعم وزارة الحكم المحلي في وضع المخططات الهيكلة المختلفة للكثير من المناطق التي لم يكن لديها مخططات هيكلية. وهنالك خطط هدفت إلى النهوض بالريف الفلسطيني من حيث تقدبم الخدمات المختلفة للمناطق الفلسطينية، فقد عملت الوزارة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في هذا الاتجاه وبالتالي ومن خلال هذا التعاون تم إشراك السكان وأخذ آرائهم في أمور مختلفة لأن السكان جزء مهم من الخطة التنموية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،1998، ص33: وزارة الحكم المحلي،2003، ص41)

إن عدم التواصل الجغرافي ما بين مناطق الضفة وما بين الضفة والقطاع نلقى هنالك فروق في التخطيط نتيجة عدم الحوار ما بين المخططين، والاختلاف ما بين الاستراتيجيات لتنفيذ عمليات التخطيط. وهنالك فرق واضح في المناطق الواقعة تحت يد الاحتلال بشكل مباشر نتيجة اختلاف الاهتمام بالتخطيط وسهولة تطويرها والتحكم بها نتيجة لسيطرته الكبيرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية.

والجانب البيئي في التخطيط غير بارز هنالك بل غائب ولا وجود له في عملية التخطيط عبر العقبات التاريخية التي مرت بها البلاد بالرغم من وجود بعض المحاولات.

8.2 قوانين الأراضي وقيمة الأرض في كل فترة زمنية:

هنالك قوانين تحدّ من استخدامات الأرض نتيجة توسع البناء على حساب المساحات الخضراء إضافة إلى امتداد العديد من المشاريع على هذه المساحات، فضلاً عن أحقية البلديات بأخذ نسبة من الأراضي والامتداد عليها بما يشاء لهم وخاصة لشق الطرق وغيرها.

1.8.2 الأراضي فترة الحكم العثماني (1516-1917)

بقيت فلسطين تدفع الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى بداية فترة الحكم العثماني حيث طبقت السلطات العثمانية القوانين العثمانية لإدارة شؤون البلاد، من خلال فرض الضرائب على الأراضي، اذ فتم تطبيق نظام الالتزام وهو نظام لتجميع الضرائب.(عجوة،2011،ص8)

فعندما دخلت الدولة العثمانية لفلسطين عام 1516 بدأت بإصدار القوانين بما يخص الأراضي الأميرية (وهي الأراضي ذات المنفعة العامة كالمراعي التي تعود ملكيتها للمسلمين ويحق للدولة التحكم بها وبيعها والزراعة فيها ومن يهتم بها لفترات طويلة يحق له امتلاكها) وفي عام (1882م)، أصدرت الدولة العثمانية، ونظمت مختلف المعاملات التي تجري بين الناس، وما يسري على الأراضي، وخاصة الأميرية. تم التركيز على الأرض وخاصة بما يخص المساحة والطابو الذي صدر عام 1861 الذي سمح للمزارعين تسجيل الأراضي باسمائهم والأراضي التي لم يتم تسجيلها تعرض للبيع في المزاد العلني، ثمّ قسمت الأراضي إلى ملكية عامة وخاصة. وعندئذ تم تطبيق نظام الالتزام لكنه ألغي، وتم توزيع الأراضي ما بين الدولة والإقطاعيين والمدنين والعسكرين والفلاحين والإقطاعات إلى خاص وزعامة (يتسلمها زعيم الدولة ويكون من قادة الجيش) وثيمار (نظام إقطاعي

لمالكي الارض بدلا من العسكر). (سفاريني،1994، ص131) فبهذا ساهمت خصخصة الأراضي إلى تراجع ملكيات الأراضي الصغيرة واحتكار الملاك الكبار لهذه الأراضي.(عدوان،2009 ص،30)

قسمت الأراضي منذ عام 1858 الى عام 1912 إلى خمسة أقسام: أراضي ملك، وموقوفة وأميرية وموات ومتروكة(المشاع). ومازال قانون تقسيم الأموال غير المنقولة المشتركة متبع في غزة حتى الآن، لكنه ألغي في الضفة وحل محله قانون تقسيم الأموال غير لمنقولة. وفي عام 1914 تكمن الكارثة الكبرى بسماح الأجانب تملك الأراضي ما دام تم تسجيل الطابو باسم الشخص، وقانون انتقال الأموال غير المنقولة (الأراضي الأميرية والموقوفة)1920 ما زال قائماً حتى الان في الضفة الغربية وقطاع غزة إذ به تنتقل هذه الأموال إلى الوريث الشرعي، وفي حال بيعت يُعطى الرجل عن نصيب اثنتين لكن الأجانب احتجوا وتم تغير ذلك وتم اعطاء الذكور والإناث بالتساوي حتى 1991 إلى أن عاد كما كان سابقا وذلك وفقا للشريعة الإسلامية.(عجوة،2011، ص13-15)

2.8.2 فترة الانتداب البريطاني(1917-1948)

تم الغاء العديد من القوانين وخاصة الاميرية منها ففي عام 1918 مسحت الأراضي ميدانياً باستخدام الخرائط لتحديد المناطق، وبالتالي تم تحويل المناطق المهملة إلى المؤسسات الصهيونية لكن هذا قوبل العديد من الاعتراضات إذ طالب الفلسطينيون بإعطاء الأراضي المشاع للفلاحين، وتم في عام 1920 تحويل الأراضي من أميرية إلى ملكية شخصية وذلك لتهويد الأراضي الفلسطينة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ص54)

في عام 1920 نقل الإشراف على الأراضي من الحكم العسكري إلى الحكم المدني وبالتالي حدثت تعديلات في قانون الطابو لأنه هنالك العديد مِمّن إدعوا مت غير حق ملكيتهم لأراضٍ لا تعود لهم، لذا تم تحديد من له الحق بالتصرف في الأرض. وفي العام نفسه تم التركيز على ملكية الأراضي وانتقالها إذ لا يحق لأي شخص مقيم بالخارج أن يمتلك أرضاً وللعلم فإنّ معظم الاراضي الشاسعة المتروكة هي لأشخاص مقيمين بالخارج. (المر،1928، ص155-160) وهذه القوانين معمول بها إلى يومنا هذا بناء على ما قالته سائدة عجوة عام 2011 في دراستها (ص18).

وفي عام 1921 حصل تعديل الأراضي الموات أي الأراضي التي لا يمتلكها أحد، وليست قريبة من المناطق السكنية اذ في حال أظهر شخص ما طابو امتلاكها وتم استصلاح هذه الأرض من قبله وعمل فيها له أن يستملكها. (الحزماوي،1998، ص114).

وفي عام 1926 تم اصدار قانون نزع الملكية، وذلك في حال رفض مالك الأرض منح أحد جزء منها أو استئجارها لإقامة مشروع للمنفعة العامة وذلك بعد موافقة المندوب السامي حيث يحق لحكومة قلسطين سحب الملكية منه و تخمين سعر الأرض وتعويضه بها(قانون نزع الملكية 1926،ص955-965)

3.8.2 الاراضي فترة العهد الاردني(1948-1967):

في هذهِ الفترة بقي قانون تسوية الأراضي والمياه الذي صدر بتاريخ (1933) والذي بقي على قواعدَ ثابتة للملكية وأعطى قوة ثبوتية وبقي ساري المفعول حتى صدور قانون التسوية 1937الذي بقى ساريا حتى أول قانون تسوية الأراضي والمياه في العهد الأردني عام 1952والذي مبني على أساس

كيفية اجراء التسوية للأراضي من جداول ادعاءات وحقوق واجراءات أخرى، وهذا القانون مازال ساريا حتى يومنا هذا.(عجوة،2011،ص21).

وفي عام 1950 صدر القانون المؤقت الموحد في الطرفين الشرقي والغربي ، وكذلك قانون 1964 الذي يقتضي تثبيت ملكية الأراضي بشرط أن لا تكون قد سجلت من قبل طرف ما، وفي نفس العام تم إيقاف جميع الدوائر لتسجيل الأراضي ومنعها من إجراء أي معاملة تخصّ الأموال غير المنقولة حتى عام 1988 إلى أن تم إعلان دولة فلسطين.(الحسيني،2008، ص17)

4.8.2 الأراضي أثناء الاحتلال الاسرائيلي(1967-1994):

كان للاحتلال جذور في الأراضي الفلسطينية منذ إصدار السلطان عبد الحميد قانون يُجيز للأجانب امتلاك الأراضي حيث بدأ اليهود بأخذ الأراضي بحجة الشراء حتى صدور قرار 181 عام 1947 "قرار تقسيم فلسطين". بعد أن دخل الاحتلال الاسرائيلي فرض السيطرة الأمنية على الأراضي والتصرّف بها والتوسع فيها. اذ ما بين عام 1967 إلى 1971 تم السيطرة على الحياة المدنية للفلسطينين وسُمِح للأجانب امتلاك الأراضي، فكانت خطوة لتهويد الأرض، علماً بأن القانون الأردني عام 1953 كان قد سمح للأجانب بالتملك وقد سمح القائد العسكري الحق في السماح لهم بالتملك ومنع أي من المواطنين من مراجعة الطابو للأراضي التي يملكها، وفي عام 1964 كان للقائد العسكري الحق في التدخل وتشكيل لجنة للكشف عن الأراضي وتقدير قيمتها لأغراض انتقال الأراضي. (عجوة،2011، ص24 نقلا من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 1939/12/26، والمعدل بالقانون رقم 34 لسنة 1945)

وفي الأعوام 1971-1981تم تسهيل عمليات الاستيطان. ومن 1981-1994 طبق الأمر العسكري لسنة 1967 الذي يجيز لدولة الاحتلال إدارة أراضي السكان الغائبين عن أرضهم.(الدحدوح،1998، ص75) أصدر الاحتلال الاسرائيلي قوانين غير شرعية سهلت عليه السيطرة على الأراضي دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب الفلسطيني, ولا زال هذا الوضع قائما حتى الوقت الحاضر.

5.8.2 الأراضي فترة السلطة الفلسطينية(1994-الوضع الحالي):

بقيت معظم القوانين الخاصة بالأرض كما هي، لكن تم تغير بعض الأمور وذلك بموجب استلام بعض الصلاحيات من إدارة الاحتلال، وصدرت العديد من التشريعات التي تهدف إلى خدمة الأراضي، والمحافظة على حقوق الفلسطينين من امتلاك الأراضي وبالتالي إنشاء وزارة منفصلة عن وزارة العمل ودوائر المساحة. وفي عام 2004 أصدرت مشاريع وقوانين تترابط مع وزارة التخطيط وذلك لتطور المدن والقرى وذلك لتوحيد القوانين منها من خلال حماية حقوق الأراضي، وتسجيل الأراضي وقانون الاستملاك للأغراض العامة. (الحسيني،2008، ص27).

خلاصة:

من الواضح خلال الفترات الزمنية التي مرت على فلسطين، أن الاهتمام بالأرض شيء ضروري وفعال فهي عنصر لا يمكن إنشاء مشروع أو فكرة بدونه تواجد أرض، كما يتضح أن الأرض خلال الفترات الزمنية تم التركيز عليها كعنصر مادي، ولم يكن هنالك تركيز على التخطيط، إذ ظهر في فلسطين فترة الانتداب مخططون، اهتموا بتطوير المدن واستحداثها، لتهيئة أراضي صالحة

للاستثمار، فما ساعد على زيادة الاستيطان، وارتفاع الاستثمار اليهودي للأراضي في فلسطين، وبالتالي تهويد الأراضي وتجريد السكان الفلسطينين من أراضيهم. كما كان غاية الاهتمام بالمساحات الخضراء وزراعة الأرض فقط لإمتلاك الأرض ولم تكن لهدف حصول السكان على عائد بيئي صحي، وبالتالي هنالك غياب واضح للاهتمام بهذه المساحات، وهذا ما سيتم الاهتمام به في الدراسة بالمساحات الخضراء، وعمل مسح لها، وذلك لإظهار التحولات التي حدثت على المساحات الخضراء وامتداد البناء على هذه المساحات.

9:2 النظام الكوريني:

اقترح برنامج اللجنة الاوروبية باستخدام النظام الكوريني، الذي كان هدفه جمع معلومات عن حالة البيئة، فيما يتعلق ببعض الموضوعات التي لها علاقة بالدول الأعضاء، وتنسيق جميع البيانات، وتنظيم المعلومات داخل تلك الدول أو على المستوى العالمي، تلك التي لها علاقة بالبيئة وحماية المصادر الطبيعية. وقد قرر المجلس بناء على اقتراح اللجنة، اعتماد هذا البرنامج في عام 1985. يعني كوريني "تنسيق المعلومات حول البيئة" **coordination of information on the environment**

وكان مشروعاً أولياً يعمل على العديد من القضايا البيئية المختلفة. وقد تم الاستيلاء على قواعد البيانات Corine والعديد من برامجها من قبل European Environmet Agency (EEA) وهدفها هو جرد الغطاء الأرضي في 44 فصيلة، وعرضه كمنتج لرسم الخرائط، بمقياس خريطة 1:100000، فهو نظام تصنيف هرمي على أربع مستويات لكن الأكثر اتباعا حتى المستوى الثالث

الذي يتكون من 44 فصلا كما هو موضح في الجدول رقم (1) . (EEA,1995; Feranec,Otahel,P1)

تصنيف الغطاء الأرضي الكوريني		
المستوى	المستوى الثاني	المستوى الثالث
1.السطوح الصناعية	1.1 منشآت عمرانية 2.1 صناعي، تجاري ووحدة النقل 3.1 مواقع مناجم، مكبات وبناء 4.1مناطق خضراء صناعية غير زراعية	1.1.1 منشآت عمرانية متواصلة 2.1.1 منشآت عمرانية غير متواصلة 1.2.1 وحدات صناعية أو تجارية 2.2.1 شبكة طرق وسكك حديدية، والأراضي المرتبطة بذلك 3.2.1 موانئ 4.2.1 مطارات 1.3.1 مناجم تنقيب عن المعادن 2.3.1 مكبات للنفايات 3.3.1 مواقع بناء 1.4.1 مناطق عمرانية خضراء 2.4.1 مرافق رياضية
2.مناطق زراعية	1.2 ارض زراعية 2.2 محاصيل دائمة 3.2 كلأ (مراعي) 4.2مناطق زراعية مختلفة	1.1.2 أراض زراعية غير مروية 2.1.2 أراض زراعية مروية بشكل دائم 3.1.2 حقول أرز 1.2.2 كروم عنب 2.2.2 زراعات أشجار فواكه ومزارع توت 3.2.2 بساتين زيتون 1.3.2 كلأ (مراعي) 1.4.2 محاصيل سنوية مرتبطة بالمحاصيل الدائمة 2.4.2 أنماط فلاحيه مركبة 3.4.2 أراض مغطاة بالزراعة، مع منطق نباتات طبيعية (زراعية+ شجيرات صغيرة). 4.4.2 مناطق غابات زراعية

المستوى	المستوى الثاني	المستوى الثالث
3.غابات ومناطق شبة طبيعية	1.3 غابات 2.3 شجيرات ونباتات عشبية 3.3 مساحات مفتوحة مع قليل أو عدم وجود نباتات	1.1.3 غابات ذات أشجار عريضة الأوراق 2.1.3 غابات ذات أشجار صنوبرية 3.1.3 غابات خليطه 1.2.3 مراع طبيعية (شجيرات ومراع عشبية). 2.2.3 سبخات مائية وأراض جيدة 3.2.3 نباتات صغيرة دائمة الخضرة، ومقاومة للجفاف 4.2.3 شجيرات غابات انتقالية 1.3.3 شواطئ ،كثبان وسهول رملية 2.3.3 صخور جرداء 3.3.3 مناطق نباتات متفرقة 4.3.3 مناطق محروقة 5.3.3 مناطق ثلوج، وأنهار جليدية
4.أراض مبللة	1.4 أراض مبللة داخلية 2.4 أراض مبللة ساحلية	1.1.4 مستنقع داخلي 2.1.4 أرض الخث أو الرطب 1.2.4 مستنقع مالح 2.2.4 ملاحات 3.2.4 مسطحات المد والجزر الداخلية
5.أجسام مائية	1.5 أجسام مائية 2.5 ماء بحري	1.1.5 مسارات مائية 2.1.5 أجسام مائية 1.2.5 بحيرات ساحلية 2.2.5 مصبات 3.2.5 بحار ومحيطات

جدول رقم(1) تصنيفات كورين

3. الفصل الثالث

المناقشة والتحليل

1.3 مقدمة:

ويهدف هذا الفصل إلى آلية تحقيق أهداف الدراسة من خلال مسح المساحات الخضراء في مدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور بشكل ممنهج باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والصور الجوية والاعتماد على البحث الميداني لمعرفة مدى مقدرة وصول السكان لهذه الاماكن بشروط ومن دون شروط وقيود، وتصنيف هذه المساحات المرسمة بناء على النظام الكوريني للغطاء الارضي وتم تخصيصه لأنه يخدم المساحات الخضراء في مدن الدراسة، وتم اظهار اهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة. وتم ادخال المقابلات التي عقدت مع الجهات المختصة لاظهار المعيقات بتوفير المساحات الخضراء، وكذلك موقف البلديات من المساحات الخضراء وما مدى اهتمامهم بها.

تأثرت استعمالات الاراضي في فلسطين بالحكومات التي تعاقبت عليها عبر الزمن، وتأثرت منطقة الدراسة كغيرها من المدن، فاختصّت الجهات في حكم فلسطين بالتخطيط واستخدامات الاراضي، وذلك من خلال المخططات الهيكلية والانظمة والقوانين.

لا يوجد سوى مخطط هيكلي واحد لكل منطقة من مناطق الدراسة ، وهذا يدلّ على أنه لم يتم التخطيط لهذه المناطق إلا منذ فترة حديثة، وبالرغم من أن مدينة بيت لحم تتميز بالجانب الديني الاثري إلا أن التخطيط لها كان ضعيفاً، وهذا ما انعكس على المدينة سلباً نظراً لما واجهته من إهمال في التخطيط.

إذ إن المخطط الهيكلي لمدينة بيت لحم تم وضعه منذ عام 1958، وحالياً تم وضع مخطط جديد من قبل الداعمين وخاصة من قبل مؤسسة الامم المتحدة الانمائية United Nations

Development Programme " UNDP "، إلا أنه لاقى عدداً من الانتقادات نظراً لجهل المخططين الأجانب بطبيعة المنطقة؛ كما وتم وضع المخطط الخاصّ لمدينة بيت ساحور في عام 1958 أيضاً، أما مدينة بيت جالا فتم وضع المخطط الهيكلي لها عام 1987 وذلك بمساعدة الجانب الإسرائيلي، وذلك نظراً لطبيعة المنطقة حيث إنها محاطة بالمستوطنات الأساسية القريبة من القدس.

ً تم وضع مخططات جديدة منذ عام 2016 لكل من البلديات الثلاث، إلا أنه لم يتم التصديق عليها حتى الآن من قبل وزارة الحكم المحلي، نظراً لكونها لاقت العديد من الانتقادات من قبل السكان والجهات المعنية، وذلك لإشتراك عدة جهات أجنبية تجهل طبيعة وتفاصيل المنطقة في إعدادها.

قامت وزارة الحكم المحلي بتحديد نسبة 7% للمساحات الخضراء ضمن المخططات الهيكلية لاستخدامات الأراضي بما تشمله من مناطق مزروعة وأشجار وحدائق؛ إلا أنّ هذا التحديد غير مطبّق فعلياً، حيث تبين من خلال المخططات الهيكلية لمدن الدراسة بعد الإطلاع عليها أن النسبة المئوية للمساحات الخضراء في منطقة الدراسة ككل، لا تتجاوز 7% في بيت ساحور و3% في بيت جالا، بينما كانت 1% في بيت لحم. كما وأن هناك بعض المناطق وتبعاً للمخطط الموضوع كان من المفترض أن تكون مناطق خضراء أصبحت مناطق عمرانية على أرض الواقع وذلك بعد ترسيم المساحات الخضراء في المخطط الهيكلي ومقارنتها مع الصورة الجوية لعام 2016، وهذا نظراً لكون مُلكيتها خاصة ولا تعود المُلكية للبلديات؛ نظراً لارتفاع أسعار الأراضي في منطقة الدراسة فلم

تشترها البلدية. وهذا ما أكده مهندسي البلدية من خلال المقابلات وخاصة المهندس إلياس أبو مهر مهندس في معهد أريج،2018.

ويرجع السبب الرئيس في قلة المساحات الخضراء إلى غياب التخطيط السليم للنمو العمراني، والدراسة المسبقة التي تحدد اتجاهات ومحاور النمو والتوزيع المكاني للأنشطة المختلفة حسب استعمالاتها المتنوعة، فنجد انه يتم تحديد المواقع بشكل غير مدروس (عشوائي)، مما ينتج عنه حدوث تنافر بين استعمالات الأرض وضعف التنسيق والتكامل المطلوب بين الوظائف لهذه الاستعمالات، وكل ذلك يرجع إلى غياب المخطط الأساسي الشامل الذي يحدد استعمالات الأرض فيها، بما في ذلك يحدد مقومات البيئة الحضرية مما ينجم عنه تشويه متعمد وغير متعمد لبنية المدينة كمكان حضري ومكوناته وعناصره مما يؤدي إلى تغير صورته التي ينبغي أن تكون عليها أو ينبغي الظهور بها (عبد الحسن 2013، ص40-43).

فالمخطط الشامل للمدينة يمثّل السياسات العامة التي توجه التنمية الطبيعية للمدينة ويتم الإعداد له لمدة تتراوح من 20 – 25 سنة وهي أطول فترة يمكن للمُخَطِّط أن يبني فيها تصوره لمراحل التطور المستقبلية لأي مدينة (عبد الحسن 2013، ص33)، وذلك لأن المدينة تمر بعدة مراحل نمو تتطلب إعادة الدراسة لمخطط آخربين فترة وأخرى.

وهنا لابد من اللجوء إلى التخطيط الحضري فهو مجموعة من الاستراتجيات لتوجيه نمو السكان بما يتلائم مع العناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد كي تشمل كافة جوانب الحياة، وذلك من أجل تغيير الوضع القائم (تغير استعمالات الأراضي) إلى وضع أكثر تقدما، ورفع مستوى المعيشة من كافة جوانبه عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا

وجماليا، أي تحقيق أفضل توزيع جغرافي مع تحقيق أكبر فائدة للسكان، من خلال استعمال الموارد المتاحة والإمكانيات، ويتم ذلك من خلال رسم الخرائط والدراسات للميدانة والتصاميم اللازمة، كما يحتاج إلى أساليب خاصة في المسح والتمثيل والتنبؤ(الديراوي 2013،ص 40).

فالتوسع العمراني يجب أن لا يتم على حساب تحويل الأراضي المنتجة زراعيا إلى أراضٍ للاستعمال الحضري، وفي كل مرة تزداد فيها رقعة العمران كانت المساحات الخضراء تتناقص، غير أن الإنسان لم يقطع صلته بالطبيعة وظل على ارتباط بها، لأن للبيئة تأثير كبير في سلوك الفرد، وأدى كل هذا إلى ظهور لأول مرة مصطلحات لأنواع المدن حسب مشاكلها وحجمها، ومنها مدن الضغوط النفسية أو مدن الإحباط النفسي، ومن ثم مدن المترو بولس أو المدن الكبرى وهي ظاهرة المدن المندمجة.

وقد تم استخدام نظام كورين لتحديد الغطاء الأرضي في منطقة الدراسة، بعد أن تم اختيار بعضٍ من تصنيفاته والتي تخدم الموضوع ، وبناءً على هذه التصنيفات تم تحديد استخدامات الأراضي بالاعتماد على العمل الميداني واستخدام الصورة الجوية لعام 2016 .

ويقصد بالمساحات الخضراء في الدراسة، المساحات التي يحصل الأفراد من خلالها على الجانب الترفيهي (للعب او للاستجمام بانواعه) سواء باحتوائها على اشجار ام لا، اضافةً الى المناطق التي يحق للجميع استخدامها سواء بشروط او بدون شروط.

2.3 ترسيم المساحات الخضراء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

تم الترسيم بالاعتماد على مقياس رسم 1:500، وذلك لتحديد التفاصيل المراد إظهارها، كما وتم حساب مساحة المناطق باستخدام calculate geometry وحساب المناطق بالمتر المربع وبالدونم،

وذلك لإظهار التحولات والفرق بين ما هو موضوع في المخططات الهيكلية والصورة الجوية لمناطق الدراسة لعام 2016؛ إضافةً إلى توضيح توزيع المساحات الخضراء في كل مدينة من مدن الدراسة بالخرائط، وإظهار التصنيفات تبعاً للنظام الكوريني الذي تم اعتماده باضافة بعض التعديلات لملائمة الدراسة.

1.2.3 اولا: نظام كورين للغطاء الأرضي:

تم استخدام تصنيف كورين نظراً لكونه يخدم البيئة ويخدم منطقة الدراسة من حيث تحديد المناطق بشكل منفرد، وبالتالي فقد تم التركيز على ترسيم المساحات الخضراء بناء على هذا التصنيف في المناطق المبنية والغابات وكذلك في المناطق الزراعية، وذلك باعتماد عاملين هما مدى إمكانية وصول السكان لهذه الأماكن، ومدى استحقاقهم في استخدامها سواء بشروط أو بدون شروط.

وذلك من خلال ترسيم المساحات الخضراء بناء على تصنيفات تم اختيارها من تصنيف كورين ودمجها مع استخدام الأرض على أرض الواقع، ومعرفة مدى قدرة السكان على الوصول إلى هذه المساحات من خلال البحث الميداني. كما تم ترسيم المساحات الخضراء التي تم تحديدها في المخططات الهيكلة لمدن الدراسة وبناءً على ذلك تم التعرف على التحولات التي حدثت على المساحات من خلال الصورة الجوية للعام 2016، بالإضافة إلى العمل الميداني الذي يوضح إن كان هناك تعدّ على المساحات الخضراء المخطط لها على أرض الواقع. كما ويوجد مساحات خضراء مزروعة وغابات في منطقة الدراسة لم يتم وضعها في المخطط، ولكن تم تحديدها من الاعتماد على مدى قدرة الناس في الوصول اليها، وتم تصنيف جميع المناطق الخضراء حسب نظام كورين.

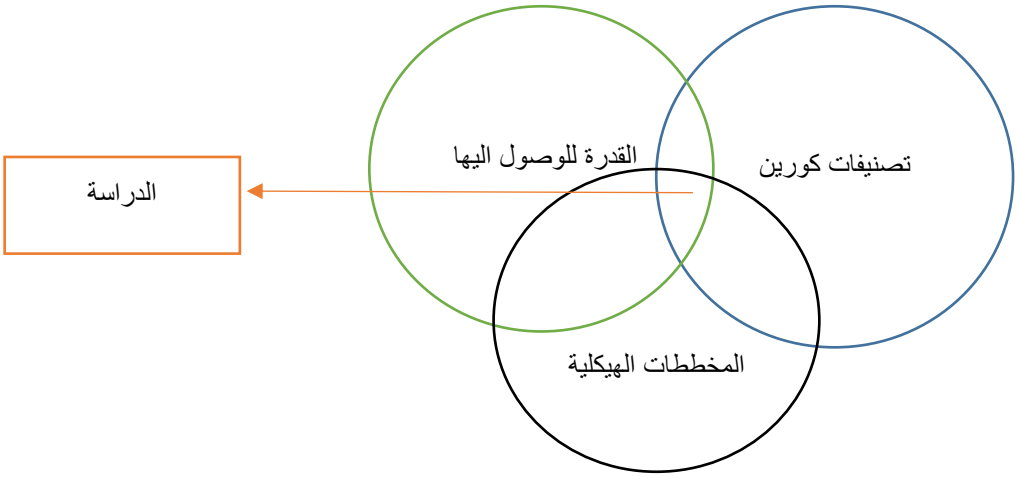

شكل رقم (1) جوانب تحديد المساحات الخضراء

ويوضح (الشكل1) وجود تصنيفات للمساحات الخضراء تم اختيارها بناء على خدمة هدف الدراسة وفقا لتصنيف كورين، كما هو موضح في (الجدول2) وهذه المساحات تم تحديدها بناء على مدى قدرة الناس على الوصول اليها سواء بشروط أو بدون شروط وذلك بالاعتماد على البحث الميداني، إضافةً إلى المساحات الخضراء المحددة في المخططات الهيكلية.

أما النظم العالمية فهي تعتمد معيار الغطاء الأرضي واستخداماته، وأخص بالذكر في هذه الدراسة تصنيف كورين العالمي للغطاء الارضي المتبع في اوروبا، حيث إن استخدامات الأراضي متعددة ولذلك تم استخدام سبع تصنيفات من هذا التصنيف، وذلك لإظهار استعمالات الارضي في مدن الدراسة.

وتم ترسيم المساحات الخضراء وتحديد تصنيفها الكوريني من خلال نظم المعلومات الجغرافية، وذلك بتحديد بعض التصنيفات من كورين بناء على الأمور التي تخدم الباحثة من حيث القدرة على الوصول الى المنشآت المحددة في التصنيف بناءً على البحث الميداني باعتماد أن هذه المناطق قابلة لأن تكون مساحات خضراء.

		تصنيف معدل للغطاء الارضي الكوريني لخدمة الدراسة
سطوح صناعية	1.4.1	**مناطق عمرانية خضراء**
	2.4.1	**مرافق رياضية**
زراعة	1.2.2	**كروم عنب**
	2.2.2	**زراعات اشجار فواكة**
	3.2.2	**بساتين زيتون**
غابات	2.1.3	**غابات ذات اشجار صنوبرية**
	3.1.3	**غابات خليطة**

جدول رقم(2)تصنيفات كورين لغرض الدراسة

2.2.3 مدى إمكانية الوصول الى المساحات الخضراء وتصنيفها تبعاً لكورين ورصد نسبة التراجع فيها

تعاني مُدن بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور كغيرها من المدن من مشكلة قلة المناطق الخضراء كإحدى مشاكلها التخطيطية والبيئية، في ظل نقص الموارد الطبيعية وبالأخص المساحات الأرضية ذات المُلكية العامة ؛ وتحدثت العديد من الدراسات في العالم حول أحقية الاشخاص بالوصول إلى الأماكن دون أي قيود وشروط ومنها دراستيّ كل من ديفيد هارفي عام 1983 ونيل سميث عام 1989 وهما الأبرز في هذا المجال الجغرافي الاجتماعي.

فلقد تبين للباحثة من خلال ترسيم المساحات الخضراء في كل من المناطق المُخصصة للترفيه والاستجمام اضافة الى المناطق المتروكة والأحراش والغابات، أن معظم المناطق الخضراء تتبع للمُلكية الخاصة إما لأشخاص من سكان المنطقة أو لصالح المؤسسات الدينية كالأوقاف والأراضي الكنسية، أما المساحات الخضراء ذات المُلكية العامة فكانت قليلة أما المناطق ذات المُلكية الخاصة فمنها ما يمكن استخدامها ضمن شروط أو بدون شروط، ومنها ما هو غير مُتاح للسكان أساساً؛ وهذا ما ستوضحه الدراسة تاليا بشكل مفصل لكل منطقة.

حيث تبلغ المساحات الخضراء نسبة إلى مساحة أراضي البلدية 14.579 في مدينة بيت جالا،و0.298 في مدينة بيت لحم،و 6.019 في مدينة بيت ساحور.

*وجميع الصور الفوتغرافية الملتقطة هي من تصوير الباحثة.

1.2.2.3 إمكانية وصول السكان إلى المساحات الخضراء والأماكن الترفيهية في مدينة بيت جالا

إن معظم الأراضي في مدينة بيت جالا هي أراضي ذات مُلكية خاصة يمكن الوصول اليها بشروط، حيث إن القليل منها فقط من الممكن الوصول اليها دون قيود، وقد بينت الخريطة الخاصة بالتخطيط للمساحات الخضراء والموضوعة في عام 1987 أن المساحات الخضراء قياساً بمساحة المدينة في جُلها مساحاتٌ ذات مُلكية خاصة سواء أوقاف أو أشخاص معينين ولا يحق للجميع الوصول اليها.

❖ الأماكن الترفيهية والمساحات الخضراء في مدينة بيت جالا وإمكانية الوصول إليها

1-أرض حنا الشيخ (بيت اللقاء)، تُعتبر منطقة خضراء وتحوي حديقة وملعب وهي ذات مُلكية خاصة ترجع مُلكيتها لأحد الأشخاص ضمن طائفة معينة ولا يمكن لأفراد من طوائف أُخرى استخدامها ، اذ لا يمكن دخولها سوى برسومٍ رمزية.

صورة رقم (1) حديقة بيت اللقاء 15\4\2018

2- أرض المخرور وهي أراضٍ تعود مُلكيتها لسكان المدينة إلا أنها متروكة لغياب أصحابها إضافةً لقُربها من المستعمرات، ويستخدمها سكان المدينة للاستجمام والمشي وممارسة النشاطات الترفيهية والرياضية نظراً لطبيعتها الخلابة حيث يمكن الوصول إليها دون شروط أو قيود.

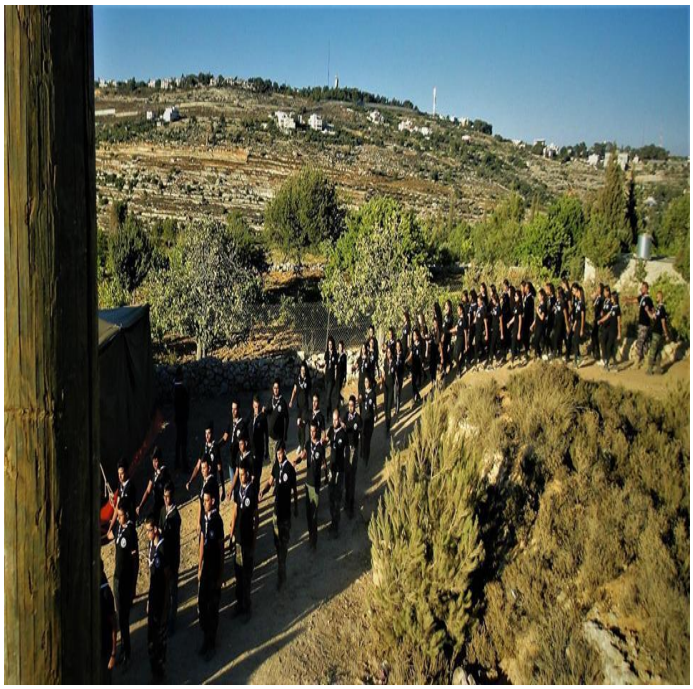

المخيف الكشفي الأورثووكسي في المخرور

سيارات الدفع الرباعي في المخرور جانب ترقيهي

صورة رقم (2) المخرور **18\6\2017**

3-ملعب السهل الواقع على أراضي بيت جالا والذي كان مخططاً له على أن يُصبح ملعباً وحديقة للاطفال، إلا أنه يُقام عليه حالياً بناء ربما لأغراض تجارية أو سكنية منذ بداية عام 2018 مع الأسف الشديد.

4- حديقة البط (حديقة السلام) وهي مساحة خضراء ذات مُلكية عامة، تعود مُلكيتها للبلدية ويحق للجميع دخولها مقابل رسوم رمزية فبالتالي يسهل للسكان الوصول اليها دون أية شروط أو قيود.

صورة رقم (3) حديقة البط / السلام تاريخ 15\4\2018

5- المساحات الخضراء في كل من دير كريميزان والسيمينير ملكاً خاصاً للأديرة المسيحية ، إلا أنه يمكن للسكان دخولها بتنسيق مسبق ولأهداف معينة، إلا أن طريق دير كريمزان متداول للجميع ويحق للسكان الوصول اليه والسير به، أما دخول الدير فيجب ان يكون بتنسيق مسبق.

صورة رقم (4) السيمينير تاريخ22 \12\2017

صورة رقم (5) كريمزان 15\5\2017

6- أراضي مدرستيّ الأمل وطاليثا قومي المقامة في المنطقة والتي تحوي مرافق كالملاعب ومساحات خضراء يسمح الدخول اليها فقط بأخذ إذن من المسؤولين؛ فمثلا مدرسة طاليثا قومي هي مدرسة تابعة للكنيسة اللوثرية تحتوي على مركز بيئي ومساحات كبيرة من الأحراش (غابات صنوبر وسرو) إضافة إلى وجود ملعبين خارجي وداخلي ويقام عليهما بعض المسابقات، ويسمح للمدارس والأشخاص الدخول لاستعمال مرافق المدرسة ولكن بتنسيق مسبق. ومدرسة الأمل يوجد فيها ملعب بُني عام 2017 بتبرع من بلدية يننا الألمانية وبلدية بيت جالا، ويحق للجميع استخدامه بعد التنسيق مع المدربين.

مشهد من المركز البيئي في مدرسة طاليثا قومي

جزء من غابات من مدرسة طاليثا قومي

صورة رقم (6) مدرسة طاليثا قومي 2018\3\27

7- النادي الاورثودوكسي وهو نادي يحق للجميع الدخول اليه، اذ يحوي بركة للسباحة يحق للجميع استخدامها مُقابل دفع مبلغ مالي، وهنالك مرافق للعب كرة السلة وللتمارين الرياضية ولكن يُشترط العضوية في النادي الرياضي كمقابل لاستخدامها، وهنالك مرفق عام للأطفال يمكن الدخول اليه ولكن بتنسيق مسبق أو بأيام الأحد حيث تُقام ألعاب ومسابقات لعامة السكان.

8- حديقة تابعة للكنيسة اللوثرية في بيت جالا يحق للأطفال الدخول اليها مقابل دفع رسوم قليلة.

9- مسبح الزيتونة وهو عبارة عن مسبح ذي مُلكية خاصة للألعاب المائية يحوي ألعاباً للأطفال، ويمكن للجميع دخوله مقابل دفع دخولية محددة.

10- الافرست، وهو عبارة عن فندق صغير يحتوي على مكان للعب ولكن من خلال حجز مسبق في القاعة الخاصة.

صورة رقم(7) الزيتونة 15\4\2018

11- تم خلق مكان من قبل الأطفال أنفسهم في وسط المدينة للعب فيه، وسبق وأن كان موقفاً للسيارات ولكن نتيجة لقرب هذا الموقع من مركز البلدة القديمة ومناطق السكن فقد خصصه الاطفال كمكان للترفيه واللهو؛ لكن تم تحويله لموقف سيارات من جديد، وهذا يُعد اعتداء على ابسط الحقوق للأطفال.

صورة رقم (8) المكان الذي استخدمه أولا الاطفال وتم تحويله موقف للسيارات وسط مدينة بيت جالا 28\3\2018

صورة رقم (9) ملعب السهل 15\4\2018

لكنّ جميع هذه المرافق في المدينة لم يتم تصنيفها على أنها مساحات لعامة الشعب، فقد تم إدراجها على أنها مناطق مبينة فقط باستثناء حديقة البط الموجودة ضمن منطقة المساحات الخضراء المخطط لها.

كما أنّ المخطط الهيكلي لمدينة بيت جالا لم يشمل التخطيط لجميع المناطق، إذ نجد أن منطقة المخرور وكريمزان هي مناطق خارج المخطط.

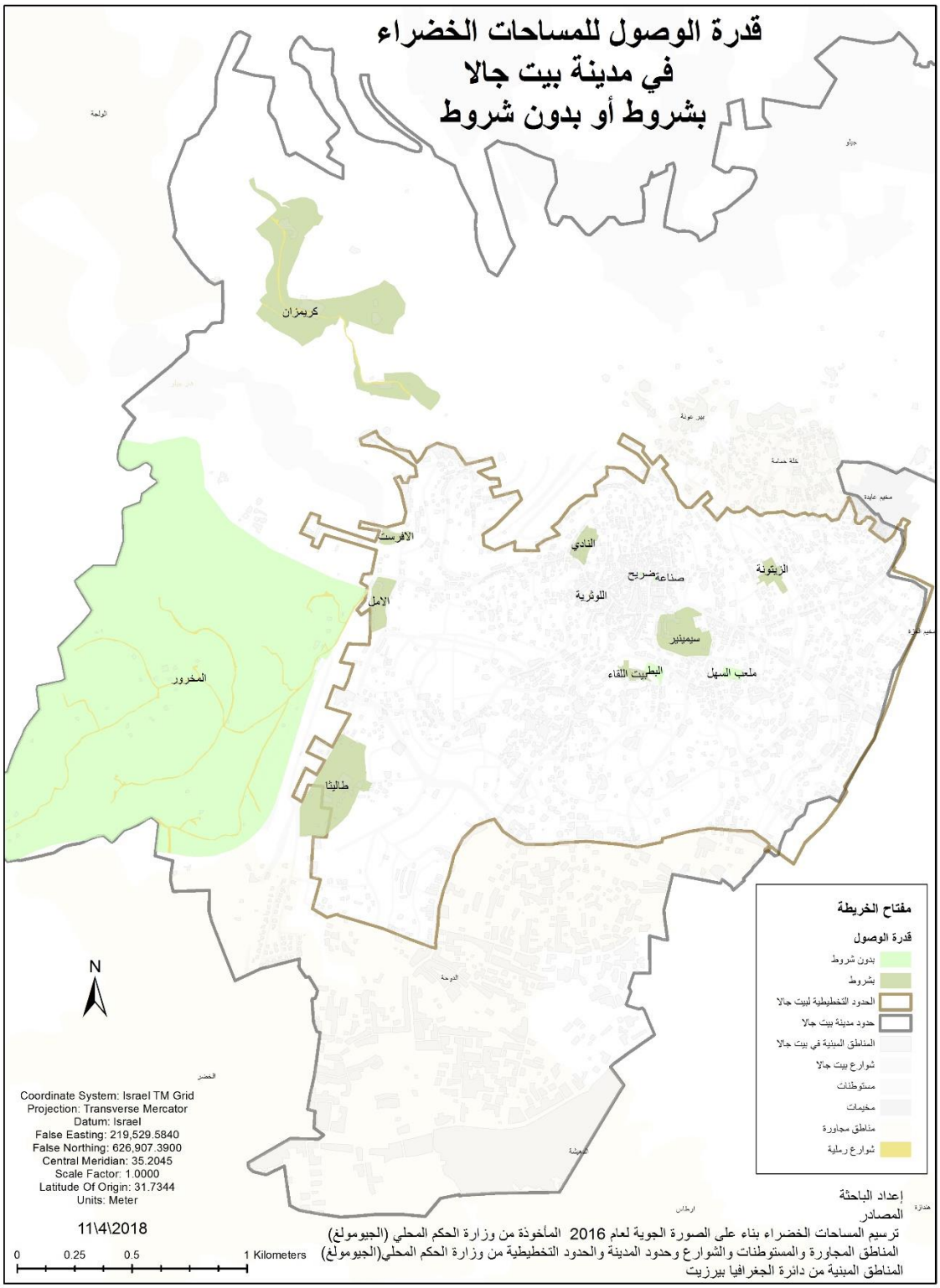

خريطة رقم (2) قدرة الوصول للمساحات الخضراء في مدينة بيت جالا

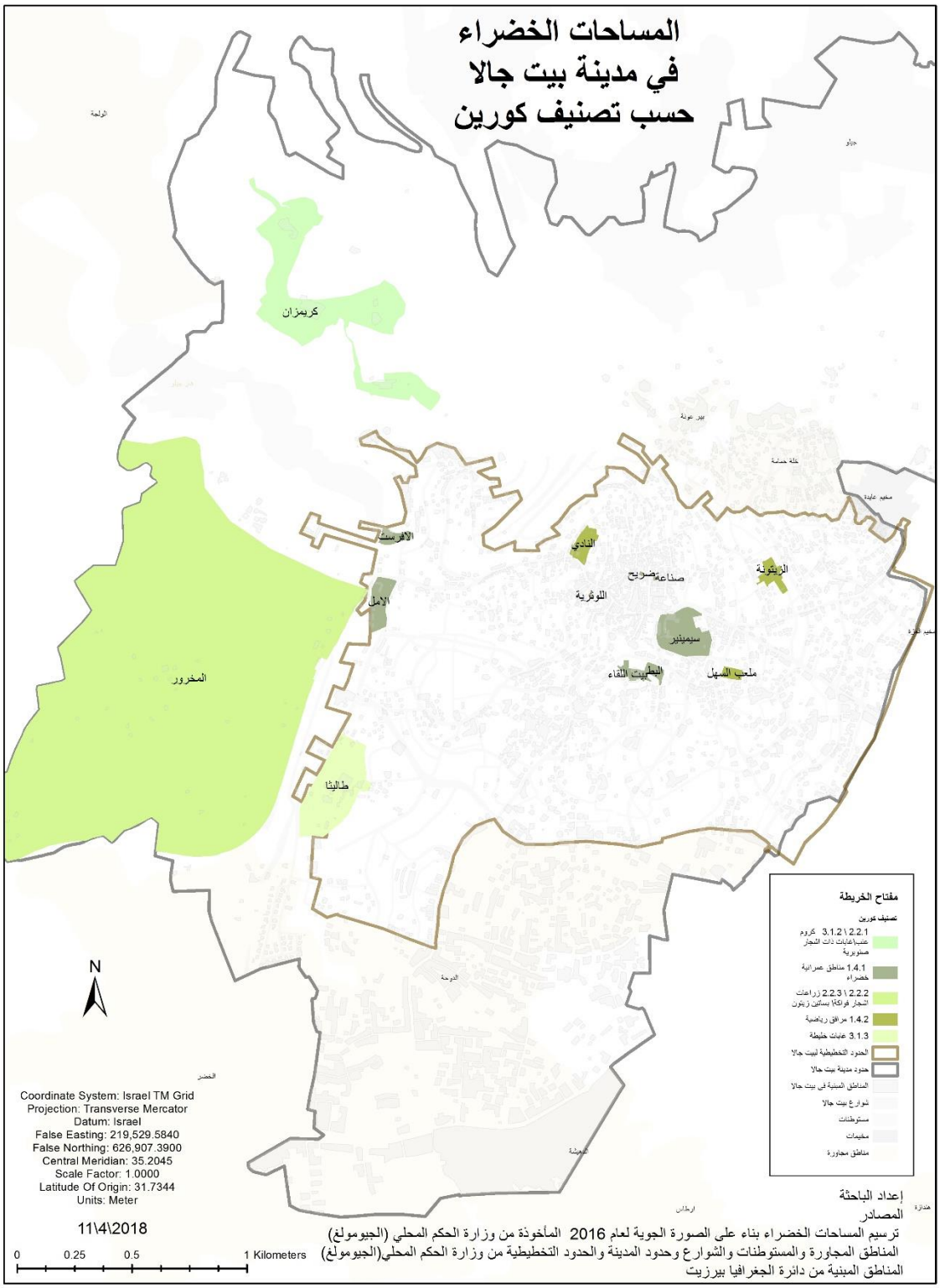

خريطة رقم (3) المساحات الخضراء في مدينة بيت جالا حسب تصنيف كورين

الجدول رقم (3) المساحات الخضراء من حيث القدرة للوصول اليها وتصنيفها حسب كورين لمدينة بيت جالا بحسب ما جاء بالخريطة رقم(2) والخريطة رقم (3)

اسم المنشأة	تصنيف كورين	الوصول	المساحة بالمتر مربع	نسبة كل مساحة خضراء من مجموع المساحة الكلية للمساحات الخضراء	نسبة المساحات من مساحة المدينة
ملعب السهل	2.4.1 مرافق رياضية	بدون شروط	4154	0.2	**0.03**
البط	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	بدون شروط	4209	0.21	**0.03**
بيت اللقاء	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	بشروط	5891	0.29	**0.042**
سيمينير	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	بشروط	37189	1.82	**0.266**
صناعة	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	بدون شروط	282	0.01	**0.002**
ضريح	1.1.4 مناطق عمرانية خضراء	بدون شروط	334	0.02	**0.002**
اللوثرية	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	بشروط	362	0.02	**0.003**
النادي الاورثودكسي	2.4.1 مرافق رياضية	بشروط	10838	0.53	**0.077**
الزيتونة	2.4.1 مرافق رياضية	بشروط	9443	0.46	**0.067**
الامل	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	بشروط	16956	0.83	**0.121**
طاليثا	3.1.3 غابات خليطة	بشروط	80035	3.92	**0.572**
المخرور	2.2.2 \ 3.2.2 بساتين زيتون\ زراعات اشجار فواكه	بدون شروط	1667883	81.72	**11.913**
الافرست	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	بشروط	6697	0.33	**0.048**
كريمزان	1.2.2 \ 2.1.3 غابات ذات اشجار صنوبرية \كروم عنب	بشروط	196780	9.64	**1.406**
المجموع			2041053	%100	**14.579**

*مساحة مدينة بيت جالا 14 كم² أي 14 مليون متر مربع

*مساحة المخطط الهيلي لمدينة بيت جالا هو 4كم أي 4 مليون متر مربع

مُلخص النتائج :

ظهرت نتائج مهمة من خلال العمل الميداني والصور الجوية والمخططات الهيكلية لمدينة بيت جالا التي تم تحديد وترسيم المساحات الخضراء الموجودة في المنطقة، وذلك للتعرف على المساحات الخضراء المخطط لها في المدينة وبين ما هو موجود منها فعلاً على أرض الواقع، مع مدى إمكانية الوصول إليها من قبل السكان وقد أوضحت نتائج العمل والبحث أن:

1- 82.16% من المساحات الخضراء في المدينة يُسمح للجميع استخدامها بدون شروط و17.84% من المساحات الخضراء يحق للناس الوصول اليها ولكن بشروط محددة .

2- تم ترسيم المساحات الخضراء للمخطط الهيكلي لمدينة بيت جالا يدون المخرور وكريمزان وطاليثا وغيرها، فمساحة المساحات الخضراء في المخطط الهيكلي عام 1987 لمدينة بيت جالا قدرت ب 72 دونم بما يعادل 72012 متراً مربعاً، ولكن عند ترسيم تلك المناطق بالاعتماد على الصورة الجوية لعام 2016 ظهر أن هنالك تجاوزات على هذه المساحات، فقد تقلصت المساحات الخضراء تقدر ب50 دونم تقريبا وهو ما يعادل تحديدا 49886 متراً مربعاً، ويعود ذلك لزيادة الكثاقة السكانية وعدم قدرة البلديات على التحكم بالأراضي والتي كان مخططاً لها أن تكون مساحات خضراء إلا أنها باتت الان مناطق ذات توسع عمراني، ولكن تجدر الاشارة أنه تم في المنطقة المتوسطة المخطط لها مساحات خضراء مفتوحة انشاء حديقتين واحدة ذات ملكية عامة تابعة للبلدية (حديقة السلام- حديقة البط)، وواحدة خاصة (بيت اللقاء-حنا الشيخ).

بناء على الترسيم للمساحات الخضراء بالاعتماد على الصورة الجوية لعام 2016، فإن نسبة المساحات الخضراء في حدود منطقة المخطط الهيكلي المعتمد التي تبلغ مساحته 4 كيلو تمثل 4.4%(مساحة المساحات الخضراء باستثناء مساحة المخرور وكريميزان 176390 متراً مربعاً/مساحة المخطط التي هي 4مليون متراً مربعاً *100%) ، أما بهما فتصل 14.579% من مجمل مساحة المدينة (مساحة المساحات الخضراء 2041053/ مساحة المدينة وهي 14 مليون متراً مربعاً*100). لكن المساحات الخضراء المخطط لها في مخطط المدينة المعتمد لا يتجاوز 3% وهو غير مطبق اذ هنالك تجاوز وتعدي على المناطق المخطط لها. حيث ملكيات المساحات الخضراء تتوزع أن 1.08% من تلك المساحات هي ملك خاص لأفراد (الأفرست–الزيتونة– بيت اللقاء)، وكذلك 0.43% ملك عام للبلدية (ملعب السهل–حدقة البط– الضريح)،81.72 % هي أراضي خاصة لكن يتم استخدامها من قبل الأفراد (المخرور)، و0.01% لصناعة المكان الذي هو عام ولكن تم تحويله في الوقت الحالي لموقف سيارات، و 16.76 % من المساحات هي ملك أوقاف كنسية(دير كريميزان– السيمينير–طالثاقومي– الأمل–اللوثرية– النادي الأورثودوكسي)

مساحات خضراء وفق المخطط الهيكلي 1987	مساحة تجاوز البناء على المساحات الخضراء 2016
72012 متراً مربعاً (72 دونماً)	49886 متراً مربعاً (50 دونما)

جدول رقم (4) التحولات في المساحات الخضراء لمدينة بيت جالا

3– المخطط الهيكلي المعتمد لمدينة بيت جالا قائم حتى يومنا هذا ولكن في عام 2016 تم وضع مخطط جديد لم يتم التصديق عليه من قبل وزارة الحكم المحلي. اذ كانت تمثل فيه المساحات الخضراء 72 دونم في 1987 أما في عام 2016 وبناءً على الترسيم فقد أصبحت 50 دونماً، أي

تراجعت بنسة 22 دونم، وهذا يدل على الاعتداء المستمر على المساحات الخضراء المخطط لها وعدم الاكتراث لأمرها، اذ إن هذا المخطط موضوع من 1987 بمساعدة حكومات الاحتلال وذلك لتجاور منطقة بيت جالا مع مناطق خاضعة للاحتلال (مناطق C)، اذ أظهر الاحتلال اهتماماً في تلك الفترة بالتخطيط وخاصة بالمساحات الخضراء. اذ اعتمدت مخططات الاحتلال وتبعاً لأقوال المهندس منتصر أبو خلف،2017 في دائرة الحكم المحلي في بيت لحم أن تكون 30% من المساحات للمنشآت البناء و70% للمساحات الخضراء. وتظهر الخريطة رقم (4) تراجع المساحات الخضراء مقارنة بما هو مخطط له في المخطط الهيكلي لمدينة بيت جالا عام 1987 مقارنة بالوضع الحالي لهذه المناطق من تعدّي البناء عليها، إضافة الى توزيع المساحات الحالية التي تم ترسيمها.

تمتاز مدينة بيت جالا بارتفاع المساحات الخضراء وذلك نتيجة أن مساحة المخرور 1667883 والتي تشكل 81.7 % من مجمل قيمة المساحات الخضراء و 11.9 % من مجمل مساحة المدينة، ومنطقة المخرور لا تسمح سلطات الاحتلال لملاك الأراضي البناء بها ولهذا تمتاز المنطقة بكثرة الزراعة بها وقدرة السكان للذهاب إليها والاستمتاع بالمناظر الطبيعية والحصول على الجانب الترفيهي والمشي بها، و كذلك هذا الحال في أراضي كريميزان.

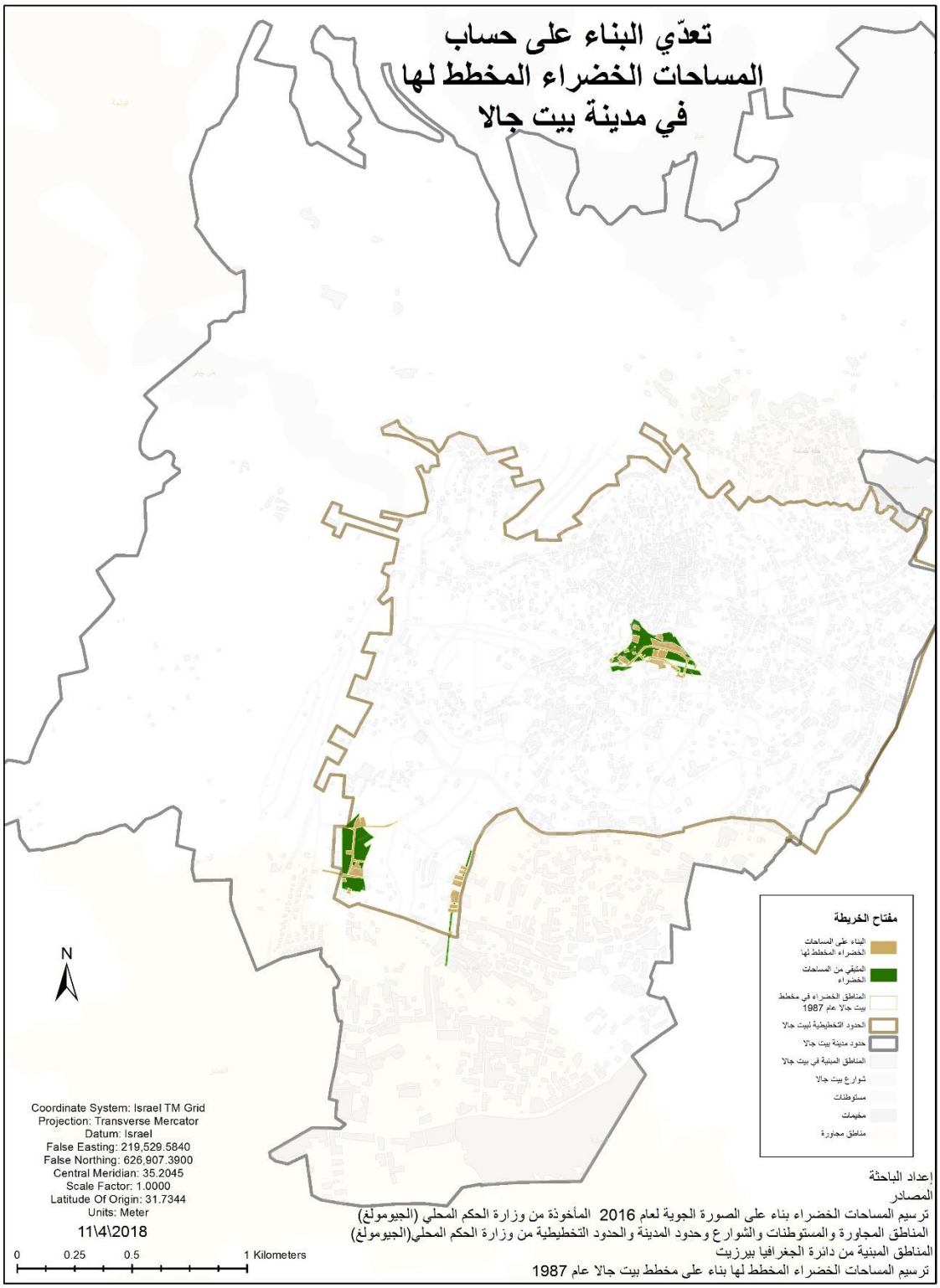

خريطة رقم (4) تعدّي البناء على المساحات الخضراء المخطط لها في مدينة بيت جالا

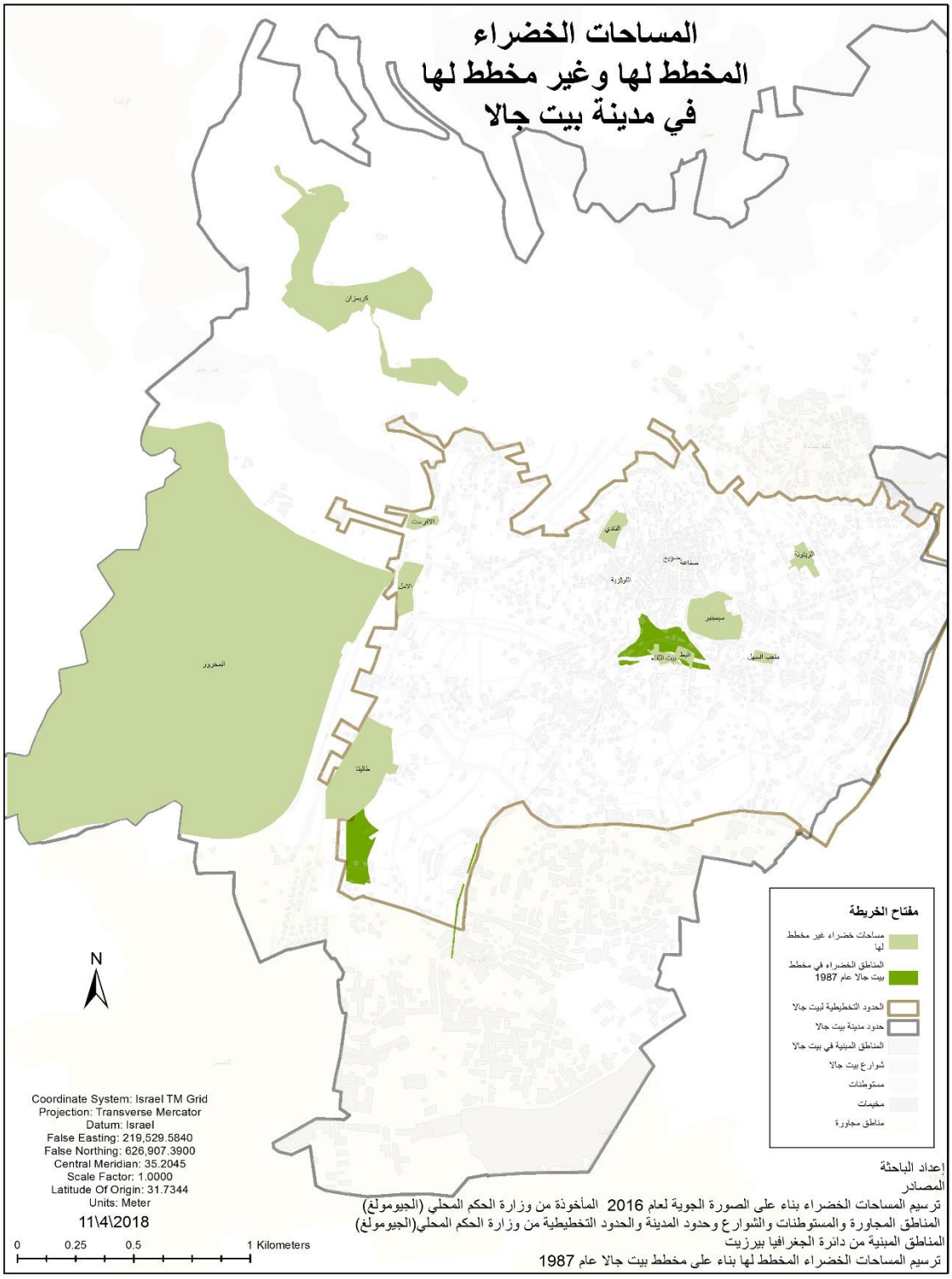

خريطة رقم (5) المساحات الخضراء المخطط لها وغير المخطط لها في مدينة بيت جالا

2.2.2.3 إمكانية وصول السكان الى المساحات الخضراء والأماكن الترفيهية في مدينة بيت لحم

تمتاز مدينة بيت لحم بأهميتها الأثرية لاحتوائها على اهم المعالم المسيحية وهي كنيسة المهد؛ بالإضافة إلى أنها تضم معظم الأماكن الترفيهية الرئيسية والتي تعود ملكيتها إما للأوقاف أو للبلدية.

❖ الأماكن الترفيهية والمساحات الخضراء في مدينة بيت لحم وإمكانية الوصول إليها

1-جامعة بيت لحم من الأماكن الهامة في المدينة والتي تضم مساحات خضراء ، وهي جامعة تابعة للرهبان الكاثوليك ولا يمكن دخولها إلا من خلال إذن دخول وتنسيق مُسبق ماعدا طلبة الجامعة وموظفيها، وفي حال أراد احدهم الدخول للاستمتاع بالمناظر الطبيعية التي تحتويها الجامعة من أشجار صنوبرية وأخذ الصور واستخدام مرافقها علماً بأنها تضّم أكبر ملعب تنس أرضي في المنطقة وكذلك ملعب لكرة السلة، لن يكون ذلك إلا بتنسيق مسبق مع ادارة الجامعة.

صورة رقم (10) جامعة بيت لحم 28\3\2018

2- دار الكلمة التي تضم مدرسة وكليه وهي مملوكة للكنيسة اللوثرية وبالتالي فهي أماكن خاصة، حيث يوجد فيها ملعب داخلي، ولكن لا يستطيع أحد استخدامه إلا بتنسيق مُسبق .

3- نادي العمل الكاثوليكي وهو نادي تابع لكنيسة الكاثوليك يحق استخدام مرافقه لكل من يمتلك عضوية ثابته في النادي، ويحتوي النادي على مسبح يتم استغلاله في فصل الصيف مقابل دفع مبلغ محدد، كما ويحتوي النادي على مكان للعب الاطفال إضافة الى ملعب داخلي يتم اللعب فيه على مستوى المحافظات لكرة السلة، ويحتوي أيضاً قاعة للتمارين الرياضية ويمكن استخدام المرافق بالعضوية كما أو بأخذ إذن مُسبق.

4- حديقة ماري الدوتي بالإضافة إلى حديقة عامة على الشارع الرئيسي في المدينة تعود مُلكيتهما للبلدية وبذلك فإنه يحق للجميع استخدامهما، ولكن يوجد مواعيد وأوقات محددة للدخول اليهما دون مقابل. وتعتبر حديقة ماري الدوتي متنفس للشعب وهي بعيدة عن ضجيج المدينة وهي مقامة على اراضي البطركية اللاتينية، مستأجرة منهم لاقامة الاعمال الخيرية وللترفيه بمساعدة الداعمة ميري الدوتي، والمسؤول عنها بلدية بيت لحم ومقامة على اراضي تقدر بحوالي 8 دونمات. ويتوافر فيها شروط الأمن والأمانة. وتراعي جميع فئات المجتمع من أطفال وكبار وذوي الاحتياجات الخاصة.

مشاهد من حديقة ماري الدوتي من الداخل

حديقة ماري دوتي من الخارج

صورة رقم (11) حديقة ماري الدوتي 15\4\2018

والجدير بالذكر أن جميع هذه المناطق لم يشملها المخطط على أنها مساحات خضراء أو أماكن ترفيهية تشكّل منافذ ترويحية للسكان، بل تم تصنيفها على أنها منشآت سكنية.

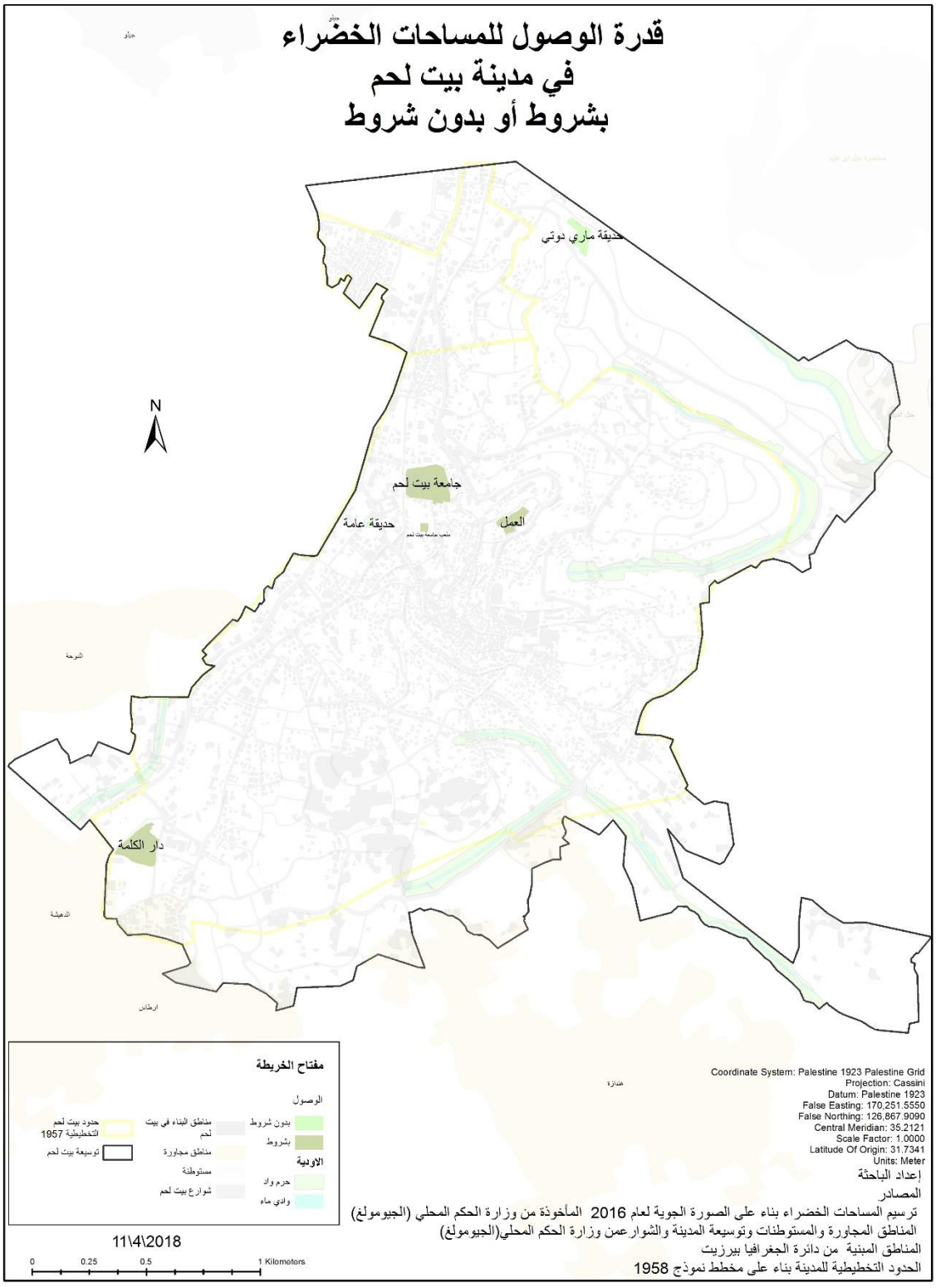

خريطة رقم (6) قدرة الوصول للمساحات الخضراء في مدينة بيت لحم

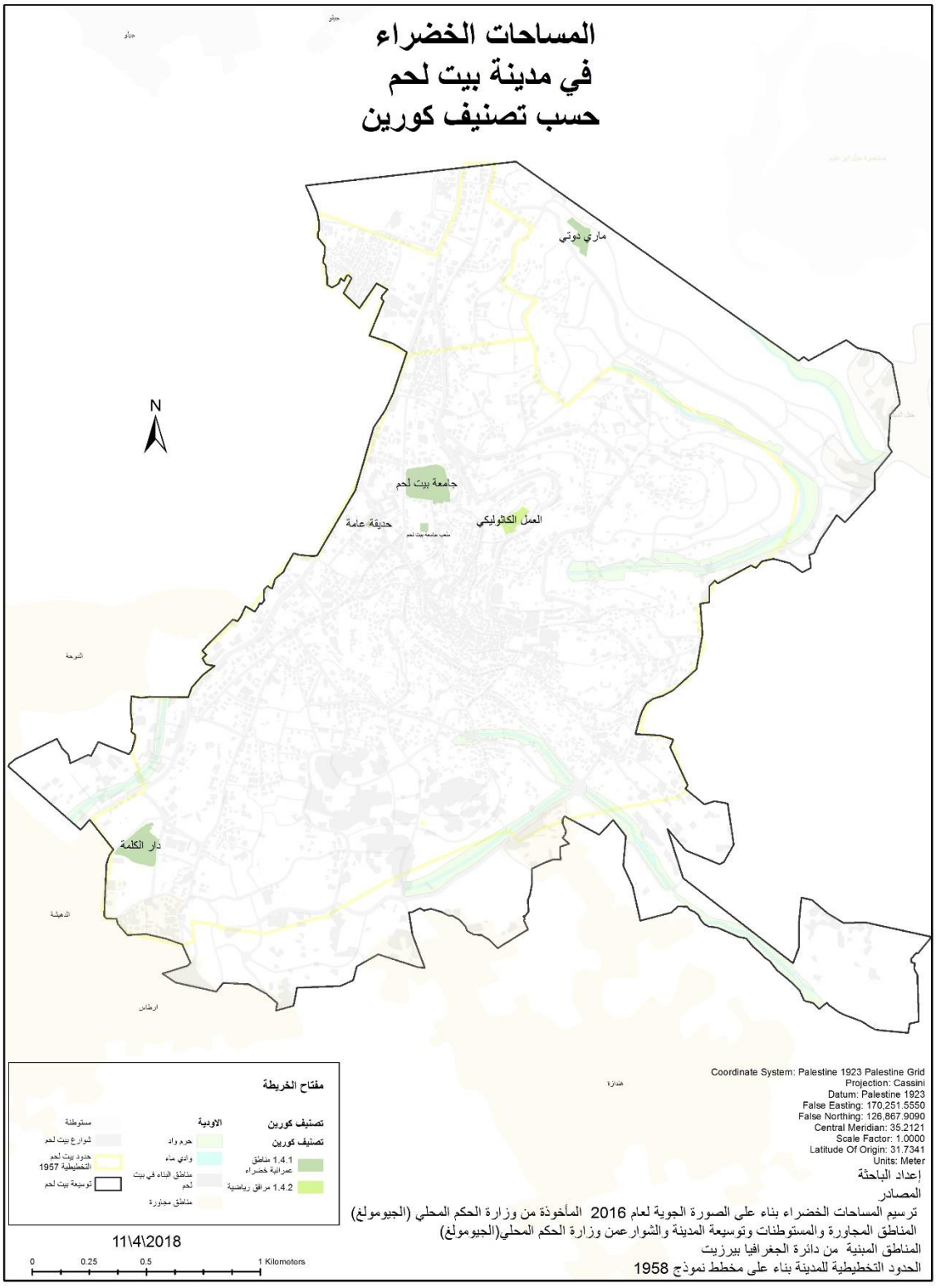

خريطة رقم (7) المساحات الخضراء في مدينة بيت لحم حسب تصنيف كورين

الجدول رقم (5) المساحات الخضراء من حيث القدرة للوصول إليها وتصنيفها حسب كورين لمدينة بيت لحم بحسب ما جاء بالخريطة رقم(6) والخريطة رقم (7)

اسم المنشأة	الوصول	تصنيف كورين	مساحة بالمتر مربع	نسبة كل مساحة خضراء من مجموع المساحة الكلية للمساحات الخضراء	نسبة المساحات من مساحة المدينة
ماري دوتي	بدون شروط	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	8197	12.5	**0.037**
جامعة بيت لحم	بشروط	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	28227	43	**0.128**
العمل الكاثوليكي	بشروط	2.4.1 مرافق رياضية	7684	11.7	**0.035**
حديقة عامة	بدون شروط	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	624	1	**0.003**
دار الكلمة	بشروط	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	20877	31.8	**0.095**
المجموع			65609	%100	**0.298**

*مساحة مدينة بيت لحم 22 كيلو متر مربع أي 22 مليون متر مربع

*مساحة المخطط الهيكلي (التوسيعة) 7 كيلو متر مربع أي 7 مليةن متر مربع

مُلخص النتائج :

تبين من خلال العمل الميداني والخرائط والجداول الخاصة بالمساحات الخضراء، والتي تهدف لإظهار الفروق بين المساحات الخضراء المخطط لها في المدينة وبين ما هو موجود منها فعلاً على أرض الواقع مع مدى إمكانية الوصول إليها واستغلالها من قبل السكان، ما يلي:

1- أن 13.5% من المساحات الخضراء يسمح للجميع باستخدامها بدون شروط و86.5% من المساحات الخضراء يحق للناس الوصول اليها لكن بشروط محددة .

2- في المخطط الهيكلي الموضوع منذ عام 1958، تبين بأنّ هناك بعض المساحات الخضراء الموجودة على أرض الواقع والتي لم يشملها المُخطط، إلا أن المُختص ين في بلدية بيت لحم أفادوا خلال المقابلات بأن المساحات الخضراء من حدائق وزراعة بشكل عام تمثل 0.24% فقط من مساحة المدينة، وأفادوا بأنّ الاهتمام الأكبر كما هو موضح في المخططات الهيكلية للمدينة فكان بالتركيز على تحديد وإظهار المناطق الأثرية والأوقاف؛ وذلك لما للمدينة من أهمية دينية وأثرية فهي تحتوي على أهم معلم ديني وهو كنيسة المهد؛ ومن خلال الترسيم بناء على صورة 2016 تبيّن بأن مساحة المساحات الأرضية الخضراء في بيت لحم تمثّل حوالي 66 دونم.

3- تقدر مساحة الأودية وحرم الأودية حوالي 314222 متراً مربعاً أي حوالي 314 دونم، وتتعرض مناطق حرم الأودية للتوسع العمراني ، وهذا ما أكده الأستاذ أنور علاوي مسؤول قسم نظم المعلومات الجغرافية حيث أفاد بأن مساحة البناء بالقرب من الأودية كانت على بعد 30 متر، وحالياً باتت المساحة على بعد 10 متر فقط وذلك نظراً للاعتداء والتوسع على حرم الأودية.

بناء على الترسيم للمساحات الخضراء بالاعتماد على الصورة الجوية لعام 2016، فإن نسبة المساحات الخضراء في حدود منطقة المخطط الهيكلي التي تبلغ مساحته 7 كيلو متراً مربعاً تمثل 0.93%(مساحة المساحات الخضراء 65609 متراً مربعاً/مساحة المخطط وهي 7مليون متراً مربعاً *100%)، أما فتصل 0.298% من مجمل مساحة المدينة (مساحة المساحات الخضراء 65609/ مساحة المدينة التي هي 22 مليون متراً مربعاً *100). حيث ملكيات المساحات الخضراء تتوزع أن

13.5% ملك عام للبلدية (حديقة ماري الدوتي–حديقة عامة)، و86.5% من المساحات هي ملك أوقاف كنسية(دار الكلمة–جامعة بيت لحم–العمل الكاثوليكي).

إن مساحة الحدود التخطيطية للمدينة كان عبارة عن 5 كم² عام 1958 ولم يكن هنالك تخطيط لأي مساحة خضراء.

3.2.2.3 إمكانية وصول السكان الى المساحات الخضراء والأماكن الترفيهية في مدينة بيت ساحور

إنّ المساحات الخضراء في مدينة بيت ساحور تابعة في معظمها لأملاك الأوقاف، إلا أن إمكانية استخدامها مُتاحة للجميع لكن بوجود بعض الشروط، حيث إن مدينة بيت ساحور كغيرها من مدن الدراسة لا يوجد فيها أملاك تابعة للبلدية فيها سوى حديقة عش غراب.

❖ الأماكن الترفيهية والمساحات الخضراء في مدينة بيت ساحور وإمكانية الوصول إليها

1- ملعب البلدية وهو ملعب تتبع مُلكيته للبلدية ويتم استخدامه للعب كرة القدم ويحق للجميع استخدامه في أي وقت برفقة مدربين كرة القدم.

2- عش غراب هو مكان للعب يحق للجميع استخدامه فهو تابع للبلدية وهو عبارة عن حديقة عامة. وتعتبر منطقة عش غراب هي أراضٍ مستملكة للبلدية منذ فترة الاردن وهي متنفس الوحيد للسكان. فمن خلال الترسيم والبحث الميداني تم التوصل أن فقط عش غراب يسمح للأشخاص استخدامه وكذلك ملعب البلذية فأملاك البلدية بشكل عام هي عامة لكافة أفراد المجتمع، لكن قد يرفض بعض الفئات الذهاب لها نتيجة قد يدخل لها العديد من الأشخاص

وهذا ما لا يتقبله البعض، وهذا ما يحدث في بعض المناطق فقد تصبح فئة تذهب لبعض المناطق وفئة لمناطق أخرى.

صورة رقم (12) ملعب بلدية بيت ساحور 15\4\2018

صورة رقم (13) عش غراب 15\4\2018

3-حقل الرعاة للروم الكاثوليك ، فمن المعروف بأن حقل الرعاة هو مكان ظهور نجمة ميلاد المسيح للرعاة إذ يحتوي على كنيسة الرعاة للروم الكاثوليك، وكذلك يحتوي على مساحات خضراء كبيرة ويمكن الدخول الى حقل الرعاة ولكن بأوقات محددة.

صورة رقم (14) حقل الرعاة للروم الكاثوليك 15\4\2018

4- حقل الرعاة للاتين وهو مكان ظهور نجمة ميلاد المسيح للرعاة إذ يحتوي على كنيسة الرعاة ولكن للكاثوليك اللاتين، ويحتوي الحقل على مسار جميل محاط بأشجار الصنوبر ويمكن الذهاب هنالك والاستجام بهذه المناظر ولكن له أوقات محددة للدخول.

صورة رقم (15) حقل الرعاة اللاتين 15\4\2018

5- دير اللاتين، وهو عبارة عن كنيسة للاتين، ويحتوي على ملعب خاصّ بأبناء الطائفة.

6-كنيسة اللوثرية ببيت ساحور وتشمل مدرسة وتحوي ملعباً ولا يمكن استخدامه من قبل أبناء الرعية فقط.

7- جمعية الشباب المسيحية (YMCA) وهو مركز يحتوي على العديد من الأنشطة المختلفة ويحق استخدام مرافقه لكل من يملك عضوية ثابته.

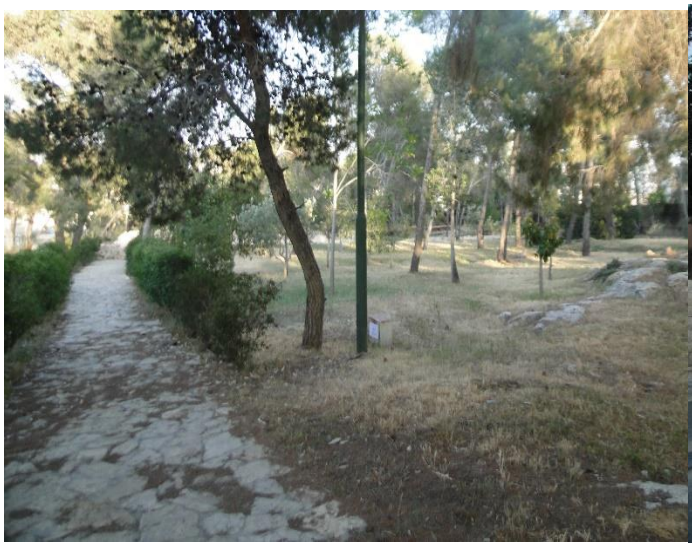

المساحات الخضراء من داخل الجمعية وهي موضوعة في جمعية الشبان المسحية من الخارج

المخطط الهيكلي للمدينة كمساحة خضراء

صورة رقم (16) جمعية الشبان المسيحية YMCA 15\4\2018

8- منطقة جبل الديك يعتبر من أهم المناطق الطبيعية والأحراش والتي شملها المخطط الموضوع وتمتد في وهي تابعة للمدينة اذ يقضي السكان فيها بعضاً من أوقات الفراغ.

يجدر بالذكر المناطق التي سبق ذكرها فهي غير مشمولة بالمخطط ، باستثناء جزء صغير من منطقة حقل الرعاة للاتين وتصنيفه على أنه منطقة خضراء مفتوحة.

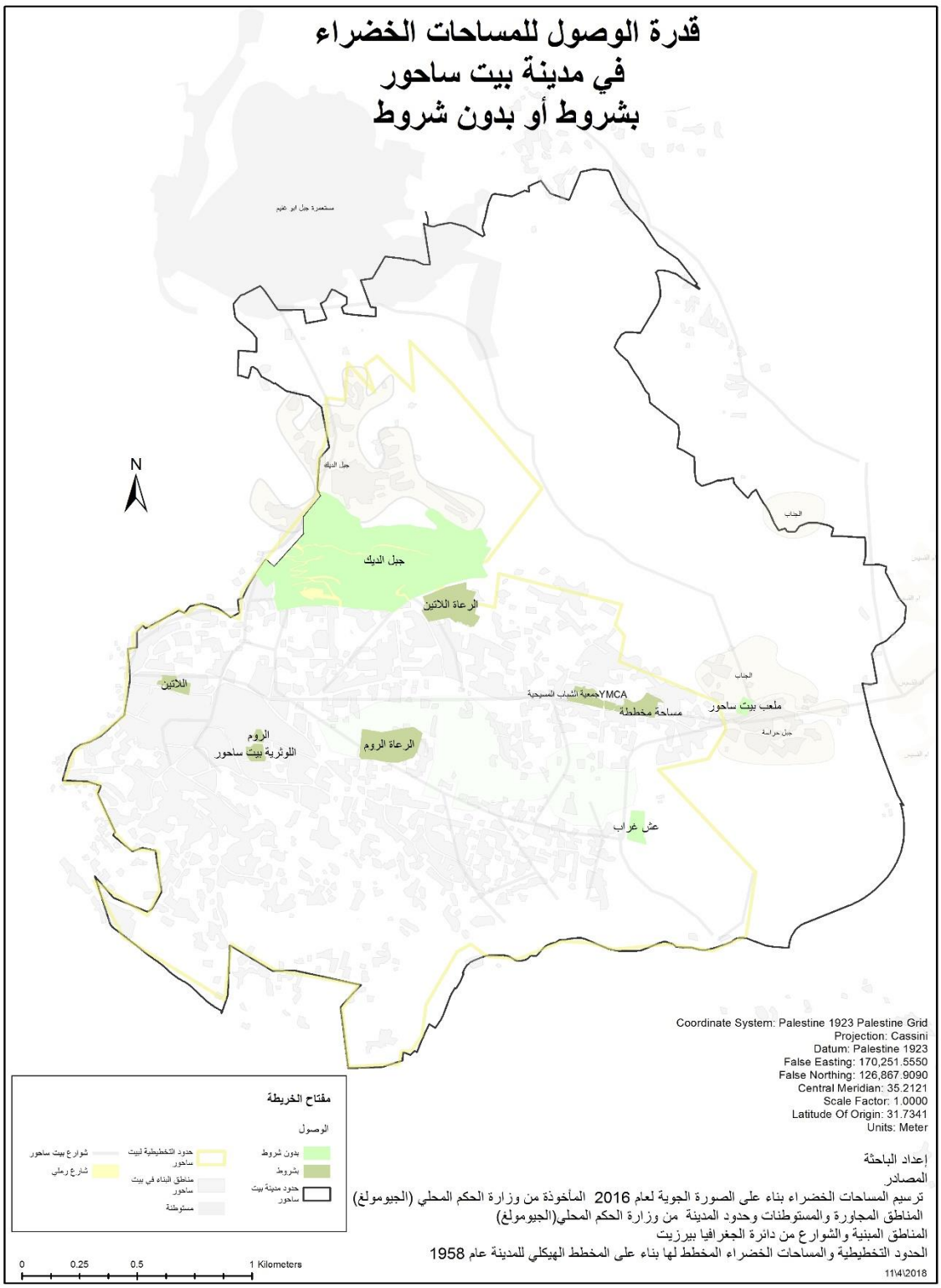

خريطة رقم (8) قدرة الوصول للمساحات الخضراء في مدينة بيت ساحور

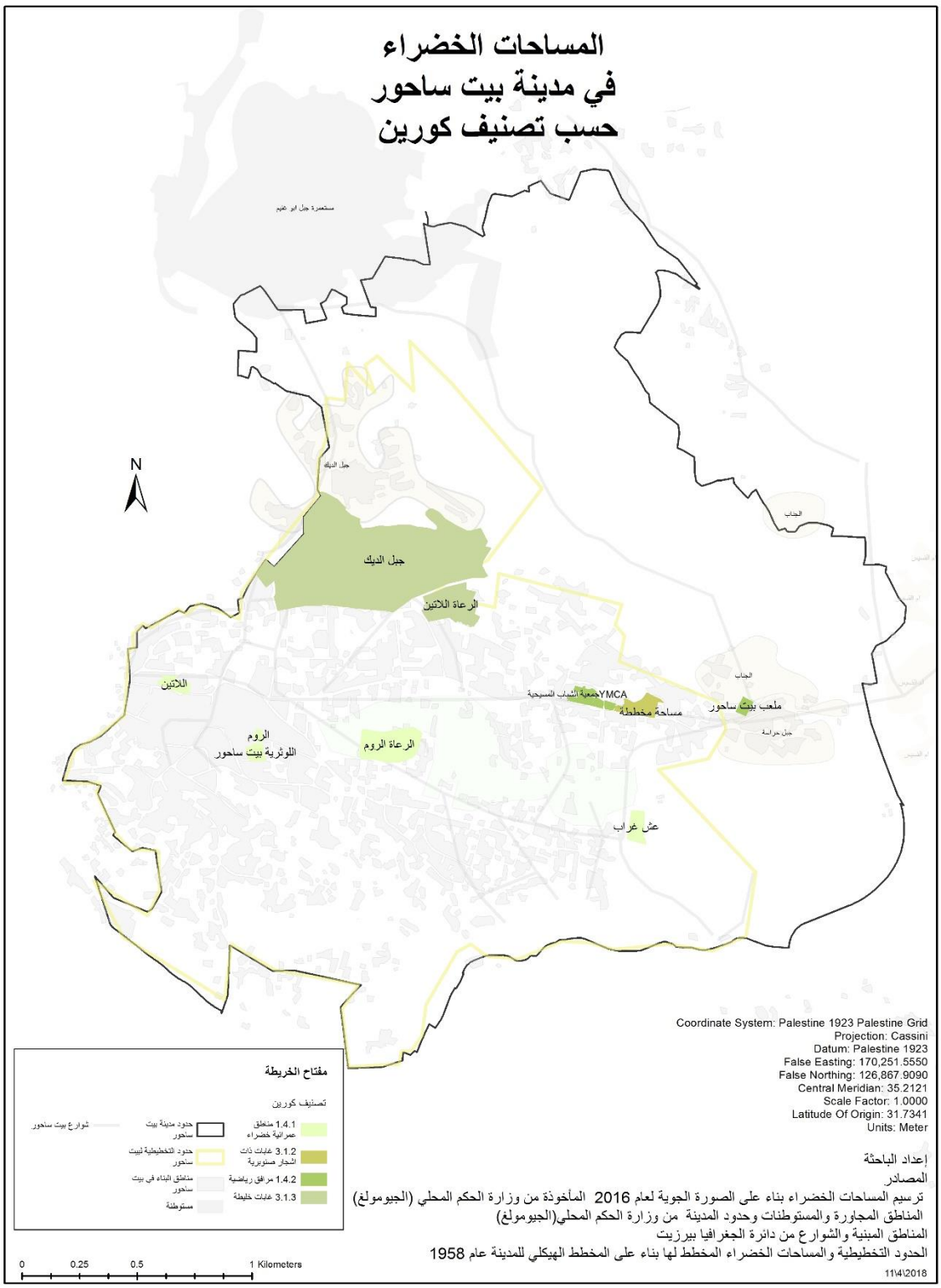

خريطة رقم (9) المساحات الخضراء في مدينة بيت ساحور حسب تصنيف كورين

الجدول رقم (6) المساحات الخضراء من حيث القدرة للوصول إليها وتصنيفها حسب كورين لمدينة بيت ساحور بحسب ما جاء بالخريطة رقم(8) والخريطة رقم (9)

اسم المنشأة	الوصول	تصنيف كورين	المساحة بالمتر المربع	نسبة كل مساحة خضراء من مجموع المساحة الكلية للمساحات الخضراء	نسبة المساحات من مساحة المدينة
حقل الرعاة الروم الكاثوليك	بشروط	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	33398	8.07	**0.485**
حقل الرعاة اللاتين	بشروط	3.1.3 غابات خليطة	32356	7.68	**0.462**
دير اللاتين	بشروط	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	7166	1.7	**0.102**
ملعب بيت ساحور	بدون شروط	2.4.1 مرافق رياضية	3682	0.87	**0.053**
اللوثرية بيت ساحور	بشروط	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	5436	1.29	**0.078**
كنيسة الروم	بشروط	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	2173	0.52	**0.031**
مساحة مخططة	بشروط	2.1.3 غابات ذات اشجار صنوبرية	11965	2.84	**0.171**
مناطق مجاورة لجبل الديك	بدون شروط	3.1.3 غابات خليطة	314170	74.57	**4.488**
عش غراب	بدون شروط	1.4.1 مناطق عمرانية خضراء	87	0.02	**0.001**
جمعية الشباب المسيحية (YMCA)	بشروط	2.4.1 مرافق رياضية	91029	2.44	**0.147**
			421317	%100	**6.019**

*مساحة المدينة 7كم مربع أي 7 مليون متر مربع

*مساحة المخطط الهيكلي للمدينة 5كم مربع أي 5 مليون متر مربع

مُلخص النتائج :

ظهرت نتائج مهمة من خلال العمل الميداني والخرائط والجداول الخاصة بالمساحات الخضراء التي تم ترسيمها وتحديدها، والتي تهدف لإظهار الفروق بين المساحات الخضراء المخطط لها في المدينة وبين ما هو موجود منها فعلاً على أرض الواقع مع مدى إمكانية الوصول إليها واستغلالها من قبل السكان، وقد أوضحت نتائج العمل والبحث أن:

1-75.46% من المساحات الخضراء يسمح للجميع استخدامها بدون شروط و24.54% من المساحات الخضراء يحق للناس الوصول اليها ولكن بشروط محددة.

2- بناء على ترسيم المساحات الخضراء في المخطط الهيكلي لمدينة بيت ساحور والذي تم وضعه في 1957 تم تقدير المساحات الخضراء حوالي 319688 متراً مربعاً أي ما يعادل 320 دونم، وأما بناء على الصورة الجوية لعام 2016 فقد قدرت هذه المساحة بحوالي 305783 متراً مربعاً أي ما يعادل يعادل 306 دونم وهذا يعني أن نسبة المساحات الخضراء قد قلّت بنسبة 14 دونم. ومع ذلك فإن مدينة بيت ساحور قد التزمت ولو بالقليل بالمحافظة على عدم البناء في المساحات الخضراء بصورة أفضل من مدينتي بيت جالا وبيت لحم، يُذكر أن مدينة بيت لحم لم يتم وضع أي تخطيط للمساحات الخضراء فيها.

بناء على الترسيم للمساحات الخضراء بالاعتماد على الصورة الجوية لعام 2016، فإن نسبة المساحات الخضراء في حدود منطقة المخطط الهيكلي المعتمد التي تبلغ مساحته 5 كيلو متراً مربعاً تمثل 8.35%(نسبة المساحات الخضراء باستثناء ملعب البلدية 417635 متراً مربعاً/مساحة المخطط التي هي مليون متراً مربعاً *100%) ، أما مع ملعب البلدية فتصل 6.019**% من مجمل مساحة**

المدينة (مساحة المساحات الخضراء 421317/ مساحة المدينة التي هي 7 مليون متراً مربعاً*100). المساحات الخضراء المخطط لها في مخطط المدينة المعتمد7%. حيث ملكيات المساحات الخضراء تتوزع أن 0.89% ملك عام للبلدية (ملعب البلدية-عش غراب)، 74.57% هي أراضي خاصة لكن يتم استخدامها من قبل الأفراد (جبل الديك)، و 24.54 % من المساحات هي ملك أوقاف كنسية (جمعية الشبان المسيحين YMCA والمساحة المخططة التي اصبحت من أراضي الجمعية-حقل الرعاة للاتين – حقل الرعاة للروم الكاثوليك- اللوثرية – دير اللاتين- اللوثرية)

المساحات الخضراء وفق مخطط 1958	مساحة تجاوز البناء على المساحات الخضراء 2016
319688 متراً مربعاً(320 دونماً)	305783 متراً مربعاً(306 دونماً)

جدول رقم (7) التحولات بالمساحات الخضراء في بيت ساحور

3- وتأكيداً على ذلك يقول المهندس نبيل بولص هنالك ما هو أهم من المساحات الخضراء بالرغم من اهميتها وأن هنالك تجاوز على المساحات الخضراء نتيجة لقلة الأراضي التي تستملكها البلدية وذلكلارتفاع قيمتها المالية. وحاليا هنالك بعض المحاولات لتشجير الشوارع ولكن يبقى ذلك بنسب قليلة.

4- ملعب البلدية هو خارج منطقة التخطيط لمدينة بيت ساحور إلا أنه تابع للمدينة فهو تابع لملكية البلدية لكنه خارج حدود المخطط الهيكلي.

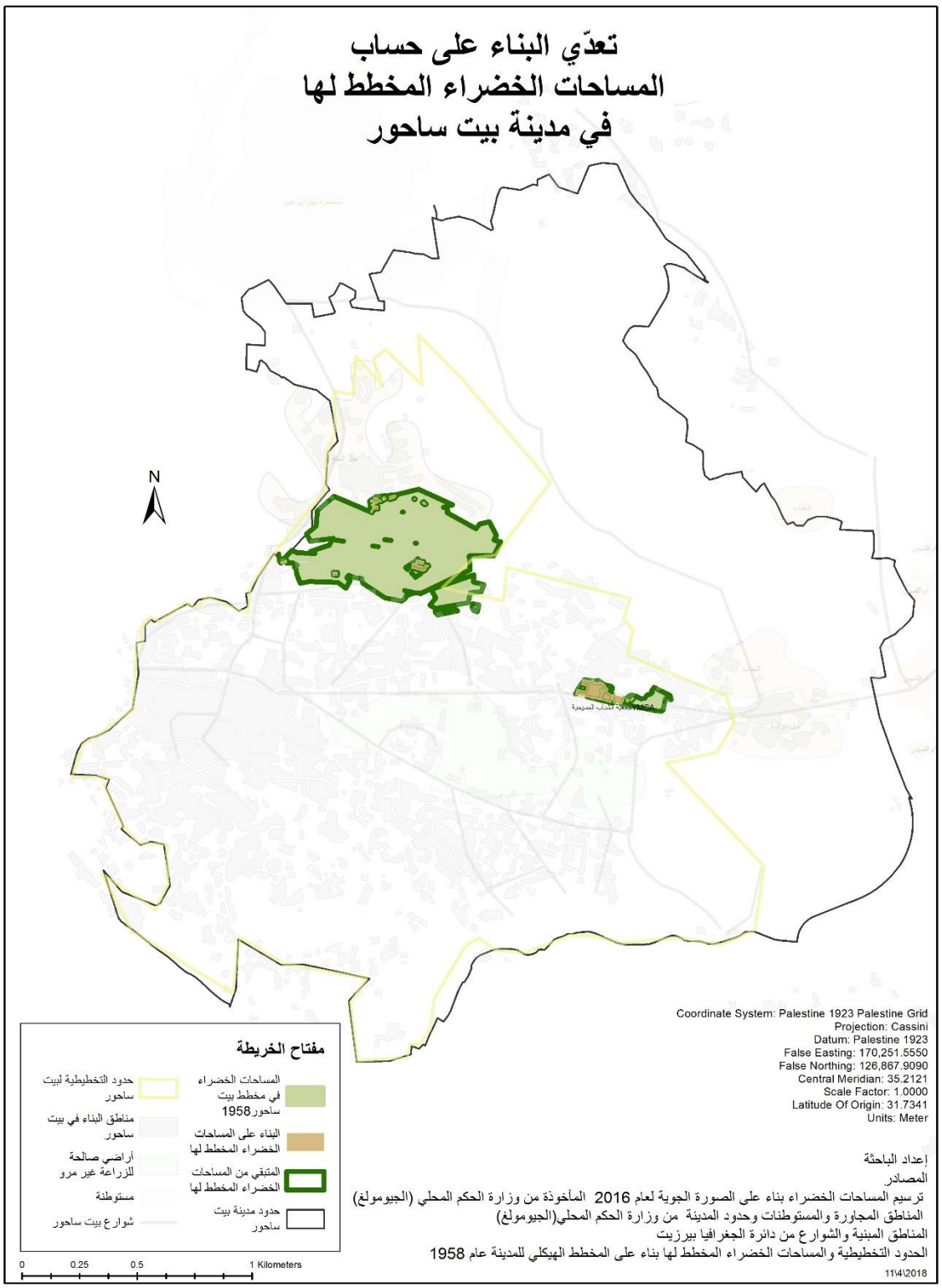

خريطة رقم (10) تعدّي البناء على المساحات الخضراء المخطط لها في مدينة بيت ساحور

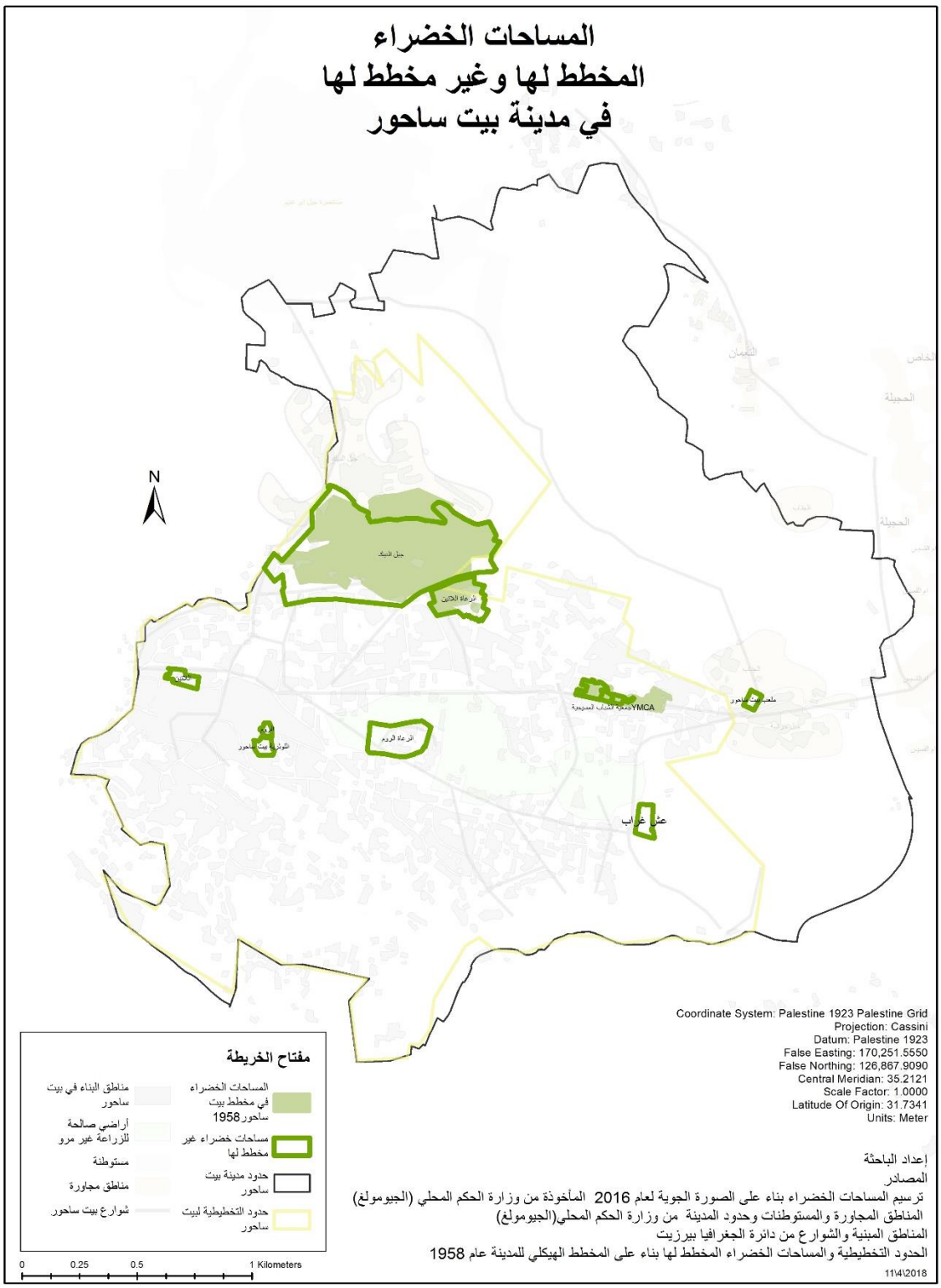

خريطة رقم (11) المساحات الخضراء المخطط لها وغير مخطط لها في مدينة بيت ساحور

3.2.2.4 ملخص ترسيم المساحات الخضراء في مدن الدراسة

في هذا الجزء تم تحديد مساحة المساحات الخضراء بعد ترسيمها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وتم التطرق إلى مسألة قدرة الوصول إلى هذه المساحات الخضراء كجزء من البيئة، والبيئة حق ممنوح للجميع يحق لهم الوصول اليها سواء كانت بشروط أو بدون شروط. وصناعة المكان أداة للحفاظ على الحيز العام وعدم قصرها على فئة محددة. والمقصود بشروط أي تواجد بعض المساحات ولكن لا يستطيع الأفراد الوصول إليها فقط لانتمائهم لفئة معينة، فبالتالي هذا مخالف لشروط المساحات الخضراء، وبعض المساحات الخضراء يستطيع الأشخاص الوصول إليها بكل سهولة دون قيود.

وهذا ما اظهرته نتائج ترسيم المساحة الخضراء اذ 82.14% من المساحات الخضراء في مدينة بيت جالا يُسمح للجميع استخدامها بدون شروط و17.86 % من المساحات الخضراء يحق للناس الوصول اليها ولكن بشروط محددة وبعضها يقتصر على أفراد معينين. وعلى غرارها مدينة بيت ساحور 24.54% بشروط و75.46% بدون شروط وبيت لحم 13.5% من المساحات الخضراء يسمح للجميع باستخدامها بدون شروط و86.5% من المساحات الخضراء يحق للناس الوصول اليها لكن بشروط محددة وقد لا يستطاع الوصول إليها لاقتصاراها على شروط محددة وفئات محددة.

وتم اظهار تصنيف المساحات الخضراء باستخدام نظام كورين واعتبارها هي جزء من الغطاء الأرضي، لما لهذا التصنيف أساس لخدمة البيئة.

80% من المخططات هي عبارة عن منشآت بناء وفي الجزء الذي يتبعه سيتم تحديد نسبة المنشأت والإستخدامات المختلفة للأرض في المخطط الهيكلي لكل من مدن الدراسة، ونسبة المساحات الخضراء في المخطط الهيكلي لمدينة بيت جالا هو 3% وبيت ساحور 7% وبيت لحم من خلال المقابلات وترسيمها تم إيضاح أنها لا تتجاوز 1%. ومن خلال المقابلات في الجزء القادم سيتم إيضاح ما هو موقف البلديات من المساحات الخضراء ومن ادراجها في المخططات الهيكلية التي من الواضح عدم الاكتراث لأمرها. وأن هنالك ادراج لها لكن من خلال ترسيمها ومقارنتها بالصورة الجوية هنالك اعتداء واضح عليها.

تبلغ مساحة عش الغراب والملعب البلدي في مدينة بيت ساحور 4 دونمات وهي تابعة للبلدية، أما مساحة أما مساحة حديقة ماري الدوتي في بيت لحم فتبلغ حوالي 8 دونمات وهي مقامة على أراضي البطركية اللاتنية تستأجرها وتديرها البلدية. هذا دليل على قلة الأراضي المستملكة والمدارة من قبل البلديات وحتى هذا لم يكن ممكن لولا تمويله من قبل مؤسسات عالمية وأفراد.

3.3 المخططات والمساحات الخضراء:

1.3.3 عملية إنشاء المخططات الهيكلية:

بناء على ما قاله الأستاذ زياد قراقع في قسم المساحة والتخطيط في بلدية بيت لحم فإن المخطط الموجود في بيت لحم هو منذ عام 1958 وهو خاضع التجديد، إذ قامت مؤسسة الإسكان التعاوني CHF بالتعاون مع المدينة في وضع مخطط هيكلي شامل للمدينة، ولكن هنالك أكثر من 28 خطأ

في المخطط وهذا ما دفع المخططين في البلدية إلى الاعتراض عليها، وقاموا بتعديل بعض الأمور التي لم تراعها هذه المؤسسة فهي لم تقم بالزيارة الميدانية للمدينة وبالتالي غفلت عن بعض الأمور المهمة، فقامت بوضع شوارع على حساب المناطق والمنشآت السكنية المتواجدة، وكذلك بعض الأماكن الأثرية يضاف الى ذلك قيامها بتحويل مستشفى الامراض العقلية الوحيد في المنطقة إلى منتزه، لذا تم الاعتراض على هذا المخطط من قبل البلدية وكذلك السكان بشكل خاص، لأنه لم يراعِ الملكية الفردية.

وهنالك لجنة للبلدية مكونة من متخصصين يقومون بوضع اقتراحات ومن ثم يتم الاتفاق عليها ثم تُدرج من قبل البلدية لكي يصدق عليه من الوزارة على مراحل:

أولا: يتم تحضير المخطط الشامل من قبل مختصين ولجنة في البلدية، وتجهيز المخطط حسب الألوان المتعارف عليها

ثانيا: مراعاة تواجد المناطق الأثرية

ثالثا: طرق المواصلات

أخيرا يقدم للحكم المحلي ومن ثم الى اللجنة العليا في مدينة رام الله والتي يصدر عنها القرار.

وأي مخطط يتم وضعه يتم نشره في جريدة الوقائع التابعة للوزارة، فعلى سبيل المثال نُشر المخطط الجديد لمدينة بيت لحم لكنه أحدث ضجة كبيرة بين السكان لأنه غير منطقي.

وعند وضع المخطط يتم مراعاة أنّ كل منطقة لها تصنيف معين حسب الأراضي المتواجدة فيها، وأنّ هذا المخطط يتم العمل عليه ضمن القانون العام، حيث تقوم لجنة فنية بدراسة التعديلات والمخطط.

وبعد مصادقة اللجنة على المخطط هنالك ثلاث لجان أخرى تطلع عليه: اللجنة المحلية واللجنة الإقليمية واللجنة اللوائية. وبعد مصادقتها عليه يحق لأي عضو في البلدية الاعتراض خلال 60 يوماً وتقوم اللجنة الفنية في الوزارة وكذلك اللجنة اللوائية بدراسة الاعتراضات.

وعند إنشاء شارع جديد يجب اتباع الخطوات التالية وهي تصميم، من ثم تصديق من الوزارات وخاصة وزارة الاثار لما لمدينة بيت لحم من خصوصية، ومن ثم الاطلاع على نظم المعلومات الجغرافية المرتبط بالوزارة من حيث الاجراءات القانونية والمعايير الموضوعة، وكذلك يتم استشارة الحكم المحلي ولجنة السير ووزارة النقل والمواصلات.

لخصوصية العلاقة بين المدن الثلاث لا توجد حدود فاصلة بينها لذا لا بد من توافق واتفاق بينها في سنّ القوانين وتعميمها حتى يكون التصنيف موحداً متفقاً عليه، وبالذات فيما يختص بالبناء ولاسيّما البنايات المرتفعة حيث هنالك اتفاق على تحديد الارتفاع بِ 5 طوابق فقط وذلك لمراعاة الناحية الجمالية.

لم يتم تغير المخططات الهيكلية لمدن الدراسة منذ سنوات طويلة، وذلك لعدم وجود أشخاص يهتمون في التغيير ومختصين لأنّ أي مخطط هيكلي يحتاج الى مقومات وإعداد دقيق لتلبية احتياجات السكان، فالتطوير ليس عبارة عن مشاريع موضوعة على ورق بل عملية معقّدة تحتاج إلى جهود متضافرة. معظم المخططات الهيكلية الحالية قامت بها شركات أجنبية لا يوجد لها أحيانا دراية في المنطقة لأنهم يغفلون عن الزيارات الميدانية، وكذلك لا يراعون أنه لا توجد اراضي خاضعة للحكومة، بل هي أراضي ملك خاص، إضافة إلى أن الاحتلال صادر معظم الأراضي، فبالتالي هنالك قيود على عملية التخطيط.

هنالك العديد من الأعمال التي قد تضر في المنطقة لذا يسمح فقط لأصحاب الأعمال التجارية في إقامة الصناعات الخفيفة داخل المدينة كالحدادين مثلا. وقد تم العمل على إقامة مناطق صناعية خارج المدن يتم نقل كل المنشآت الصناعية الكبيرة إليها كالكسارات والمحاجر، وذلك للابتعاد عن مناطق التركز السكاني، مراعاة للمساكن والسكان.

يتم العمل منذ مدة في بلدية بيت ساحور على تطوير المخطط القديم لعام 1958 بالتدريج بمساعدة إيطالية، وهذا ما يفسر عدم وجود نسخة من المخطط المطور لدى وزارة الحكم المحلي الفلسطينية.، يقول المهندس نبيل بولص "إن الاهتمام بالمساحات الخضراء مهم لكن هنالك ما هو أهم منه كالاهتمام بقطاع السياحة والتعليم".

وهذا أيضا ما تتبعه بلدية بيت جالا حيث يعود المخطط القديم منذ سنة 1987 الذي وضع بتدخل من سلطات الاحتلال نتيجة لقرب مدينة بيت جالا من مستوطنتي جيلو وهار جيلو. أما فيما يتعلق بنطوير مخطط 1987 فأشارت المهندسة سامية خليلية أنه يجري حاليا العمل على ذلك في مكتب التخطيط (مكتب التخطيط التكنولوي التقني) في رام الله. ويشير بعض من اطلع على المخططات الأولية أنها لا زالت تحوي أخطاء ناتجة عن عدم معرفة تامة من المخططين بطبيعة الأراضي في المنطقة.

يقول المهندس منتصر أبو خلف في دائرة الحكم المحلي/ بيت لحم: هناك قانون حماية الأراضي، والذي يحدد ما هي نوعية الأرض كأن تكون ذات قيمة زراعية عالية، هنالك اهتمام بالزراعة، ومراعاة وجود المساحات الخضراء، والمرافق العامة لكن ليس بصورة كافية، وقد تم وفق القوانين تحديد المساحات الخضراء والأراضي عالية الزراعة بحوالي 7% من مجمل المساحة العامة، أما في مدن

الدراسة فلم تتجاوز تلم المساحة 3% في بلدية بيت جالا و7% في بيت ساحور مع أنها بناء على الترسيم أقل من ذلك، وفي بلدية بيت لحم لم تتجاوز النسبة 1% من المساحة العامة. علما بأن المعايير وفقاً للأمم المتحدة والمخطط سيمونس فإن المساحات الخضراء يجب أن لا تقل عن 10%، أما في المخططات الاسرائيلية فتصل 70% للمساحات خضراء و30% للمساحات المبنية، وهذه سياسة متبعة، يطبقها الاحتلال في مناطق C وذلك لأهداف سياسة وبهدف تهويد الاراضي من خلال تشجيرها تمهيداً لمصادرتها.

2.3.3 المخططات الهيكلية في مدن الدراسة:

يوجد لكل مدينة مخططاً واحداً متّبعاً منذ بداية التخطيط، وهناك محاولات مبذولة لتغييرها لكنها قيد الانشاء، وهذه المدن وخاصة بيت جالا وبيت ساحور كانتا قريتين تم الاهتمام بهما بسبب طبيعة أهمية مدينة بيت لحم وقرب هذه المدن منها وهذا ما أدخله البريطانيون في عملية التخطيط.

1.2.3.3 مخطط مدينة بيت لحم لعام 1958

لم يكن في مخطط مدينة بيت لحم نموذج 1958 تخطيطاً للمساحات الخضراء ولا للأودية، وتم عند توسعة حدود المدينة مراعاة وجود الأودية، إلا أن العمران اقترب من حرم الأودية بما يقارب 10 متر كما أخذ في المخطط القديم حساب للبيلدر الضرورية في عملية الحصاد والحصول على الحبوب لكن تم ازالتها جميعا بالوقت الحالي بعد أن تراجعت زراعة الحبوب في مختلف أنواعها في المدينة.

يحتوي مخطط 2016 الموضوع على 28 خطأ، ولاقى العديد من الانتقادات وخاصة اقتطاع العديد من الأراضي الخاصة، وتحويلها إلى حدائق دون تعويض السكان. والمشكلة الأساسية هي عدم تقبل السكان للاقتطاع من أراضيهم وجعلها منطقة عامة، وذلك لارتفاع قيمتها ورغبتهم في البناء بهذه المناطق الخاصة بهم.

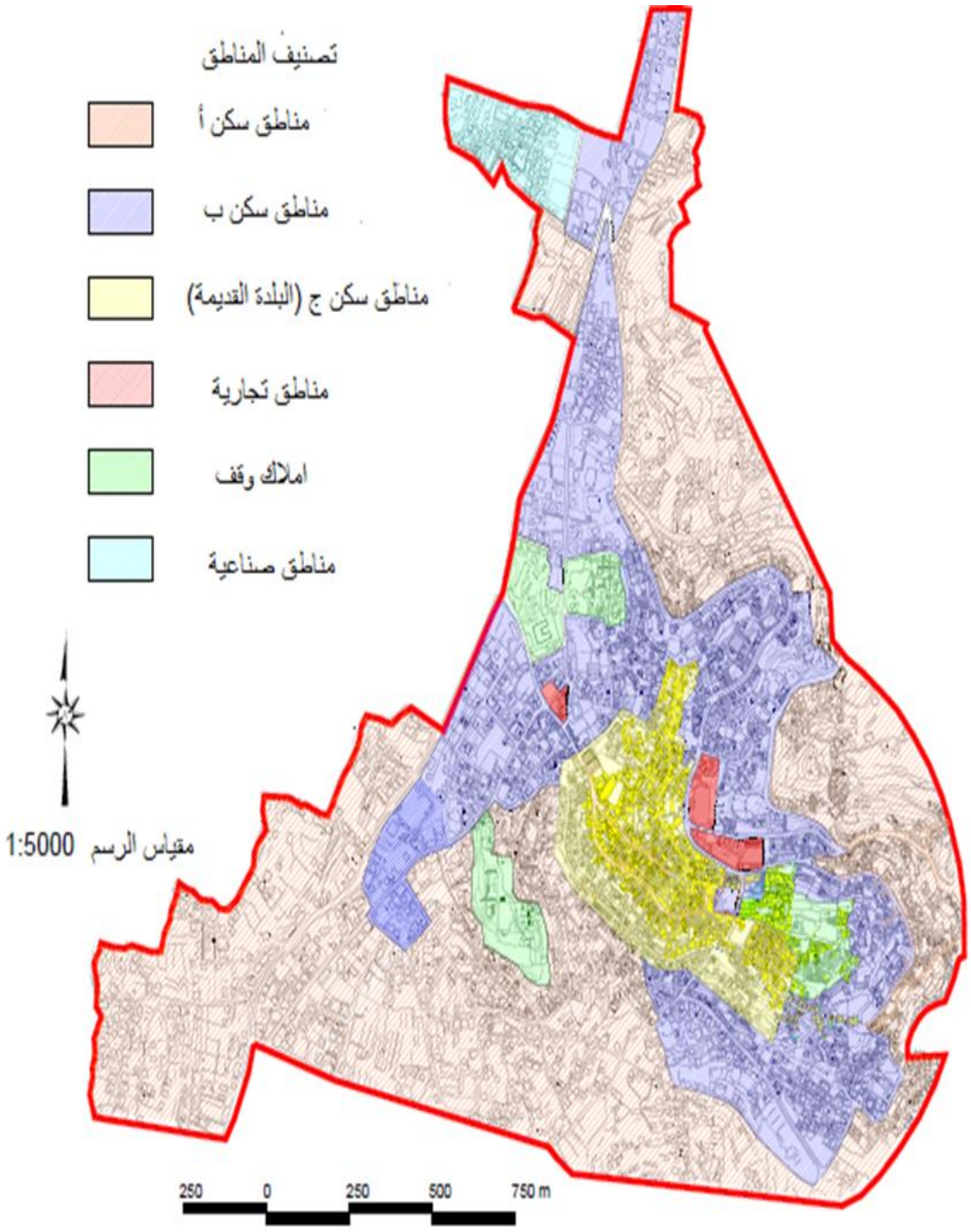

نموذج مخطط مدينة بيت لحم عام 1958

2.2.3.3 مخطط بيت جالا 1987

بناء على المخطط لمدينة بيت جالا فإنّ المناطق المبنية السكن (أ-1 ،أ-2،أ-3،ب،ج، والبلدة القديمة) شكلت 76.56% من مساحة المخطط بما يعادل 2655 دونماً. ومباني لخدمات العامة شكلت 248 دونماً ومثلت 7.15% من مساحة المخطط العام، والمقابر مثلت 0.56% أي حوالي 19 دونماً، وقد خصص في المخطط للحرف والصناعة من مساحته 63 دونماً تمثل 1.8 % من مجمل المساحة العامة. وخصص للمراكز الرياضية من مساحته 50 دونماً وتمثّل 1.44%، والمنتزهات 83 دونماً وتعادل 2.4% والطرق 350 دونماً ما يعادل 10.09% من مجمل المساحة. بلغ مجموع مساحة المنطقة المنظمة 3468 دونماً ومساحة المساحات المزروعة 878 دونماً ومساحة المنطقة المستقبلية 208 دونماً وبالتالي وصلت مساحة المخطط الكلية إلى 4554 دونماً. لا زال هذا المخطط ساري المفعول منذ عام 1987 ولكن مع إضافة بعض التعديلات عليه بفعل امتداد العمران ولكن لم ي1تم التصديق على هذه التعديلا حتى الآن.

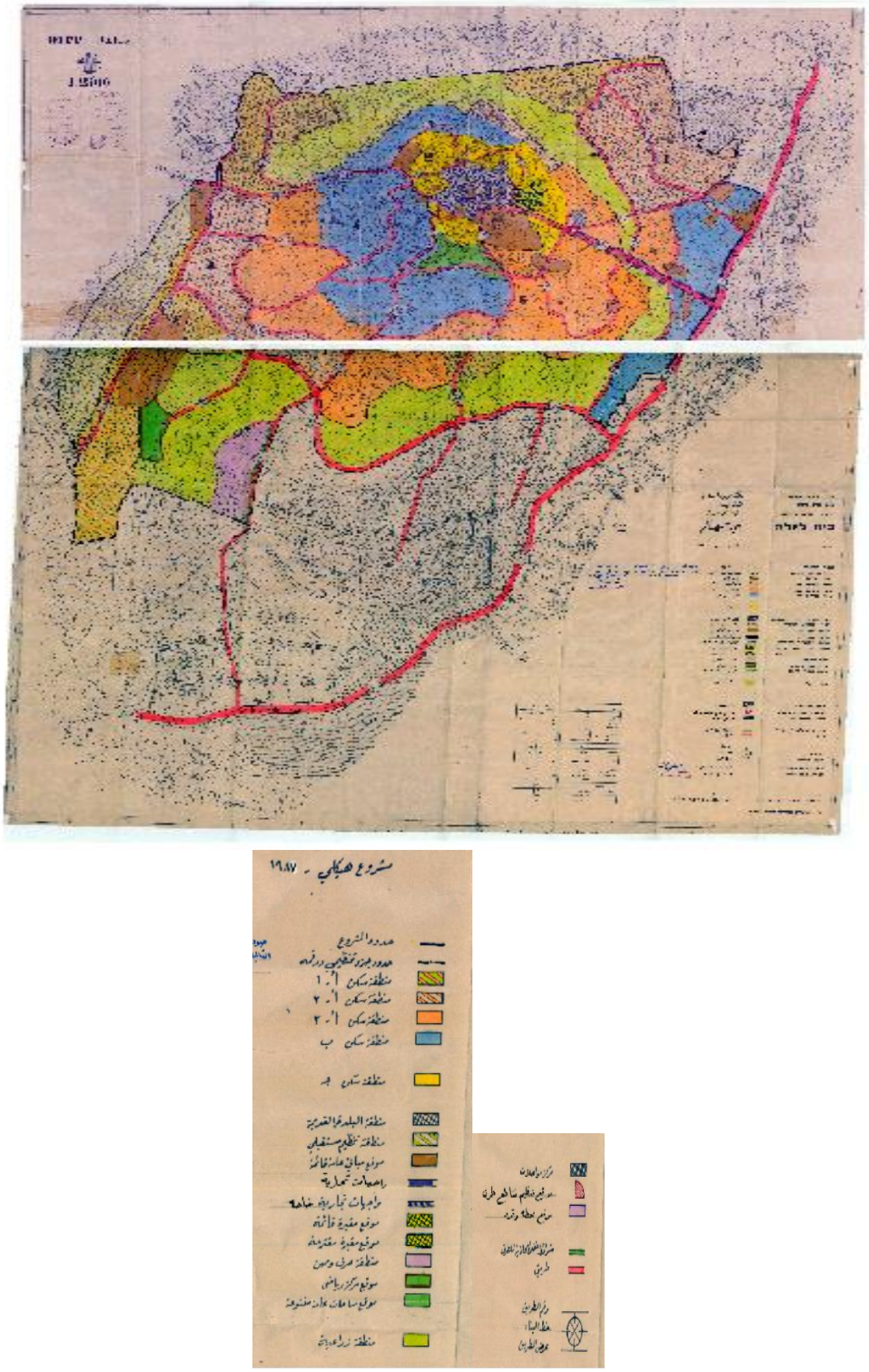

نموذج مخطط مدينة بيت جالا عام 1987

3.2.3.3 مخطط مدينة بيت ساحور:

79% من مساحة المخطط الهيكلي هي عبارة عن مناطق سكنية سكن أ،ب،ج،د ومناطق سكن مرتفع اي بحوالي 3874 دونم، وأما المنطقة الخضراء فتمثل 7% من مساحة المخطط، وتقدر حوالي 385 دونماً، البلدة القديمة حوالي 44 دونماً وتمثل 1%، تجاري طولي اي بحوالي 192 دونم بنسبة 4%، والمرافق العامة تشكّل حوالي 65 دونم بنسبة 1%، وأراضي أوقاف تشكّل 91 دونم بنسبة 1.99%، مناطق إسكانات 148 دونماً بنسبة 3%، والشوارع 149 دونماً بنسبة 3%، والمناطق السياحية تشكل نسبة 0.01% حوالي 6 دونمات.

مخطط بيت ساحور والتعديلات عليهغير متوافرة في وزارة الحكم المحلي، اذ يقول المهندس منتصر أبو خلف في دائرة الحكم المحلي وكذلك المهندس نبيل بولص إن هنالك دعماً إيطالياً قد جاء للبلدية منذ سنة 2000 وهي تعمل على إنجاز التخطيط والتنظيم للمدينة.

نموذج مخطط مدينة بيت ساحور المتبع منذ عام 1958

4:3 دور التشريعات والقوانين والجهات المعنية في توفير المساحات الخضراء ومعيقات توافر هذه المساحات

تم طرح العديد من الأسئلة على الجهات المختصة، وخاصة مسؤولي الأقسام في البلديات ودائرة الحكم المحلي ودائرة الاراضي والتسوية، وتهدف هذه الأسئلة إلى التعرف على معيقات واسباب تراجع المساحات الخضراء.

1.4.3 قوانين وتشريعات في مساحات خضراء:

يعتبر قانون تنظيم المدن 26 لسنة 1936هو قانون التنظيم الوحيد المعتمد منذ الاستعمار البريطاني حتى الآن، والأنظمة التي تناولت موضوع الاستقطاعات بالاجمال الصادر عن المادة (27) من هذا القانون، حيث إن القانون سمح بتوفير الأراضي للخدمات العامة، وأظهرت نتائج المقابلات الخاصة بالدراسة أن كل المختصين يرون أنه لا يوجد حاليا تشريعات وقوانين لحماية البيئة في مدن الدراسة.

ولكن مدير التسوية إياد أبو سنينة والمهندس منتصر أبو خلف في الحكم المحلي قالا إنّ هنالك تشريعات وقوانين ولكن لا تطبق في مدن الدراسة، حيث قال مدير التسوية، أن هنالك مساحات تُسمى بالمناطق الخزنة أي المناطق التي لا يُسمح لأحد البناء عليها فمثلا محافظة الخليل الخليل في منطقتي الظاهرية وبيت أمر هنالك تحديد لمساحات الخزنة بحوالي 90–100 ألف دونم ممنوع المساس بها، لأنها ارتبط بإعلان التسوية للأراضي في عام 1952. أما في مدن الدراسة بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور فيعود سبب عدم تواجد مساحات خضراء إلى قلة الإمكانيات المادية للبلديات غير القادرة على استملاك الأرض نظرا لارتفاع الأسعار، فضلاً عن قلة المساحات وكثرة البناء العشوائي الذي أعاق الازدهار في اواخر السبعينات.

بناء على ما قاله أنور علاوي مسؤول قسم نظم المعلومات الجغرافية في بلدية بيت لحم فإنّ الحدائق والمناطق الزراعية والحدائق لا تتجاوز 0.24 % اي 17 دونم من مساحة المدينة، وفي اواخر السبعينات كانت الطفرة العمرانية في المدينة، لذا انحصرت المساحات بفعل الاحتلال الذي يعتبر الأكبر فضلاً عن المستوطنات التي أثرت على التخطيط والامتداد بالتخطيط للمناطق المختلفة في المدينة

وقال إن البناء المسموح به في الأودية الموجودة في المدينة لابجوز أن يقلّ بُعداً عن 30 متراً من طرف الوديان ولكن الآن اصبح البناء مسموحاً به على بعد 10 متر، وهذا يدل على عدم احترام المعالم البيئية والطبيعية والاعتداء عليها.

2.4.3 الجهات المعنية في توفير المساحات الخضراء:

تلعب الحكومة دوراً هاماً في توفير المساحة الخضراءعلى مستوى المدن من خلال سلطة الأراضي وجهات تنظيمية عليا كاللجنة المركزية، وهذا ما أكده مدير التسوية إياد أبو سنينة والمهندس منتصر في الحكم المحلي فقالا إنّ هنالك قانوناً لحماية البيئة وتحديد للمساحات الخضراء وهذا ما اسماه مدير التسوية بالخزينة، ويقول المهندس نبيل بولص في بلدية بيت ساحور إنّ توافر المساحات الخضراء ضرورة ملحة ولكن هنالك ما هو أهم منها مثل مرافق السياحة، والاهتمام بالشوارع وهذا أيضا ما تهتم به بلدية بيت لحم حاليا.

المسؤولون يرون أن البلدية تقوم بتوفير المساحات المطلوبة على مستوى المناطق إذا اقتضت الضرورة، وذلك من خلال شراء الأرض " نزع الملكية " في حال توفر قيمة الأرض أو مشاريع التقسيم التي يقوم بها المواطنون.

كذلك فإن البلديات الثلاث لا تساهم في توفير المساحة الخضراء، بسبب من قلة الأملاك وضعف الموارد المالية التي اشير إليها سابقا، وهذا كله يحول دون توفير أراضٍ من أجل المرافق العامة بشكل عام، لذا فإنّ البلديات تفضل إنشاء مرافق أخرى غير المساحات الخضراء التي لا تشغل موقفا متقدما في سلم الأولويات، وهذا ما اكده المهندس نبيل بولص رئيس قسم الهندسة اذ قال ان المساحات الخضراء مهمة ولكن هنالك ما هو أهم .

تعتبر الاوقاف أنّ أملاكها لا تباع ولا تشترى، ومعظم الأراضي التي تحتوي مساحات خضراء تكون تابعة للأوقاف، ولكن يتم استخدامها بشروط وقيود محددة. اذ فأراضي الأوقاف تحتوي على مساحات حضراء ويسمح باستخدامها اكن بشروط محددة مثلا بتواجد أوقات محددة للدخول إليها، أيضا بعض منها لفئات محددة، وهذه المناطق لا يمكن المساس بها على أساس اعتبارها ملك أوقاف وبالتالي فهي تسهم ببقاء المساحات الخضراء كما هي، لكن لا تسهم بتعميم المساحات الخضراء ولا يحق للجهات المختصة التدخل بها. فبتالي يحق لهم الامتداد عليها بالناء أو اعطاء جزء من أراضيها لإنشاء حدائق مثلا كحديقة ماري الدوتي مقامة على أراضي البطركية اللاتينية التي مستأجرة منهم بمساعدة مادية من جهات خارجية ولكن هي تحت إشراف البلدية، فبالتالي دور الأوقاف مهم في توفير المساحات الخضراء وزيادتها.

إن ثقافة أصحاب الأراضي وصغر مساحاتها وارتفاع أسعار الأراضي، وعدم القدرة على التعويض من قبل البلديات، وكذلك عدم مساهمة الجهات الحكومية المختصة في المحافظة على المناطق المخصصة والمعتمدة سابقا، وعدم تخصيص مناطق جديدة للمساحات الخضراء، كل ذلك يحول دون أن تلعب الملكية الخاصة دورها في توفير المساحات الخضراء في منطقة الدراسة.

وهذا ما أظهرته المقابلات أن الملكية الخاصة لا تساهم في توفير مساحات خضراء في المدن، وأن الملكية الخاصة يُمكن أن تساهم في مشاريع وجوانب أخرى. اذ كل شخص يمتلك أرض يفضل أن يقيم عليها مشروع بناء له لأسباب مادية أو لأهداف شخصية، فالسكّان لا يتقبلون اعطاء جزء من ارضهم للمصلحة العامة من دون مقابل مادي.

3.4.3 معوقات توافر المساحات الخضراء:

1.3.4.3 عدم الاهتمام بتوافر المساحات الخضراء:

تهتم بلديات المدن المدروسة بالأساس في فتح شوارع التفافية حتى لا يتم الدخول الى مركز المدينة نفسها وخلق مشاكل واختناقات مرورية واختصار الوقت اللازم للوصول إلى المكان المنشود، وبالتالي فإنّ التخطيط في البلديات يركز على تخطيط الشوارع والبنية التحتية لا المساحات الخضراء. وهذا ما اكدته المهندسة سامية خليلية في بلدية بيت جالا اذ قالت بأنه لا يوجد اهتمام بالمساحات الخضراء بل لا يوجد هنالك اراضٍ نفرزها لتلك المهمة، نحن لا نكترث لأي مساحة خضراء، نحن لا نضع المخططات الهيكلية بل نوكل مؤسسات منها مركز التخطيط في رام الله للقيام بذلك وقد وضع

مخططاً معدلاً عام 2016 إلا أنه لم يتم تصديقه حتى الآن، ولم يتم إجراء إلا القليل من التعديلات عليه، إضافة إلى أنه لا توجد مساحات خضراء، وحتى إن وجدت فهي ملكية خاصة للسكان ولا يحق لنا المساس بها لا يوجد ملك خاص للبلدية الا حديقة البط والتي تعد منفذاً ترفيهياً للسكان. وهذا القول أكده المهندس نبيل بولص.

ومن المؤسف أيضا أنه عند منح تراخيص البناء من قبل البلدية لا تراعي طبيعة الأرض أو صلاحيتها للبناء، لذا يتم منح التراخيص للبناء لانها ملك خاص ولا يحق للبلدية التدخل فيها.

فمثلا سهل الرعاة في بيت ساحور كان عبارة عن سهل خصب لا يوجد فيه بناء، ولكنه مزدحم في الوقت الحالي بالبناء. ولا يوجد قانون فعلي لحماية المساحات الخضراء ومنع البناء فيها وهذا كان واضحاً من خلال الترسيم، فهنالك امتداد للعمران على حساب المساحات الخضراء المخطط لها.

وبحسب المهندس نبيل بولص فإنه لا يوجد تصنيف وتخصيص فعلي في الوقت الحالي للمناطق الخضراء؛ وذلك لارتفاع قيمة الأراضي.

2.3.4.3 الاحتلال

المشكلة الأساسية الأخرى التي تعيق التخطيط هو عدم القدرة على الحد من المشاكل أو على الأقل التقليل منها التي يخلقها الاحتلال، بحكم أن هنالك عمليات توسيع تم البدء بها في المدينة لكن الاحتلال قام بمصادرة هذه الأراضي وأوقف العمل بها.

حيث قام الاحتلال بمصادرة مساحات واسعة من أراضي مدن بيت لحم وبيت جالا وأقام عليها العديد من المستوطنات ومن أكبرها مستوطنة ابو غنيم التي بُنيت على اراضي بيت لحم وبيت ساحور، فضلاً عن مستوطنتي جيلو وهار جيلو التي بنيت على اراضي بيت جالا.

إن حد الاحتلال بممارساته يحول دون توسيع حدود مدن الدراسة، يضاف إلى هذا عدم وجود تعاون بين المخططين في المنطقة للعمل على توفير مساحات خضراء وبفعل قلة الأراضي كما هو معروف أصبح البناء يتجه بشكل عمودي وهذا ما أكده مسؤولي الأقسام في البلديات المعنية.

3.3.4.3 الأملاك الخاصة

ومن أكبر المشاكل التي تواجه التخطيط هو المواطن الذي لا يتقبل فكرة الاقتطاع من أرضه لإقامة المنشآت العامة، مع أن هناك قانوناً يسمح للبلدية باقتطاع حتى 30% من مساحة الأراضي لإقامة المنشآت العامة، ولكن اذ تم اقتطاع نسبة أكبر من 30% فيجب عرض هذه الأرض على مختصين في الأراضي ثم يتم عرضها على لجنة تخمين لتقدير قيمة ما يجب تعويض صاحب الأرض على أرضه.

وبناء على ما قاله المهندس زياد قراقع فالمشكلة في المدينة وأيضا في معظم مناطق الضفة أنه لا توجد أراضي دولة تابعة للسلطة ذلك أن سلطات الاحتلال وضعت يدها عليها بالقوة ، ومعظم الأراضي الفلسطينية المتبقية هي ملك خاص لا عام، ومن هنا لا يمكن إتمام أي مخطط إلا بعد اللجوء إلى السكان الذين هم أصحاب الشأن بل وأصحاب القرار، ومن هنا يظهر أن الجانب المعيق

والأكبر لتخطيط هو قلة وعي وإدراك السكان للمصلحة العامة وهذا ما اظهرته المقابلات اذ لا يتقبل السكان اعطاء أرضهم دون تعويض مادي كبير وهذا ما تفتقر إليه ميزانيات البلديات.

تقول المهندسة رنا نجاجرة هنالك داعمون وأموال للتخطيط والتوسع ولكن لا يوجد تمليك للأراضي للمنشآت العامة، فاستملاك الأراضي صعب وأسعارها مرتفعة جدا. إضافة إلى أنه لا يوجد أنظمة وقوانين مطبقة في فلسطين تسمح بتخصيص مناطق معينة للمساحات الخضراء، يرافق ذلك ارتفاع كبير في عدد السكان وانخفاض كبير في الأراضي المتوفرة نتيجة الامتداد والتوسع العمراني الهائل الحاصل في المنطقة.

قامت بلدية بيت لحم بدعم من الخارج بتطبيق برنامج بعنوان green for life وفيه تمت تخضير أسطح البلدية. إلا أن المعوق الأساسي من تواجد المساحات الخضراء يعود كا أشرنا سابقا إلى قلة الاراضي وعدم استملاك البلدية اراضي والموارد المالية تعيق تحقيق وتوفير مساحات الخضراء. اذ أن 80% من الأراضي هي أراضٍ سكنية والباقي أراضي اوقاف ومتروكة. والتركيز الأكبر في المخططات هو فقط على الشوارع. ولا تمتلك البلدية إلا مجمع الباصات والسوق المركزي وحديقة ماري الدوتي.

وبناء على ما قاله رئيس قسم الهندسة نبيل بولص في بلدية بيت ساحور فإنّ معظم الأراضي المتروكة والتي تحتوي على مساحات خضراء تابعة للأوقاف وممنوع المساس بها، ولا تمتلك البلدية إلا 5 دونم فقط هي عوائد البلدية من مشاريع خاصة بها، أما باقي الأراضي المتوفرة هي ملك خاص للسكان، لذا فإنّ بلدية بيت ساحور تعاني كغيرها من البلديات من عدم القدرة على استملاك أراضي.

4.3.4.3 القرارات الخاطئة من قبل أصحاب القرارات

يقول المهندس زياد قراقع هنالك بعض القرارات التي يتخذها الاداريون دون مشاورة المختصين في الموضوع ودون اشراك السكان، ولا توجد مشاريع مستديمة حتى الآن بشكل فعلي لأنه لا يوجد تعاون ما بين الجهات الأساسية، وهذا موجود في معظم فلسطين، بل والوطن العربي دائما، فاصحاب المناصب يعملون ما يشاؤون دون استشارة أحد.

وتبرز مشكلة أخرى فهنا لو وُجد اصحاب القرار ذوي الخبرة ومختصين وجاء دعم من الخارج للتحسين من وضع البلد، فالمسؤولون يقدمون المصلحة الخاصة وما يؤدي إلى إفشال الكثير من الأمور والمشاريع، فضلاً عن عدم النزول إلى الميدان وأخذ القياسات اللازمة وإدراك ما هي تصنيفات الاراضي، وما هي أهميتها كل هذا يعمل على إقشال أي مخطط متكامل، إضافة إلى ذلك عدم إشراك السكان في التخطيط، وإدراك احتياجاتهم وهذا عنصر مهم يفشل المخطط، بل إن السكان لا يقدّرون أهميتهم في المشاريع لذا نحن بحاجة إلى نشر الوعي بينهم لأنّ لهم مساهمة كبيرة في إنجاح أو إفشال أي مشروع.

5:3 موقف البلديات من المساحات الخضراء:

هنالك إهمال من قبل البلديات بشكل واضح وعدم اكتراث لموضوع البيئة وهذا ظاهر، وتم استنتاج ذلك من خلال إلغاء بعض المناطق التي كان مخططاً لها أن تكون مساحات خضراء في مدينتي بيت جالا وبيت ساحور، إلى جانب قلة النسبة المخطط لها للمساحات الخضراء، إضافة الى ذلك

الاعتداء على المساحات الخضراء بالبناء عليها بالرغم من عدم جوازه، فمن المفروض عند تخصيص مساحة خضراء لرفاهية الأفراد الالتزام بذلك، يقول المهندس إلياس أبو مهر في مركز أريج وهو من المخططين الاستراتجين لمدينة بيت جالا: تم إلغاء التخطيط لأي منطقة خضراء، ولا يوجد نصيب للأفراد للحصول على مساحات الخضراء على مستوى الأحياء السكنية، بالرغم من قانون البناء المتبع من قبل البلديات، والذي يمنع مالكي الأرض من البناء على مساحة تتجاوز 70% من مساحة قطة أرضه، وذلك بلحفاظ على البيئة وإبقاء بعض الأشجار.

لم تراعِ أي بلدية من البلديات توافر المساحات الخضراء بالرغم من أنها موضوعة في المخططات، ولم تسعَ إلى تطبيق ما هو موجود في المخطط، وهنالك إجماع من المختصيين على أنه لا يوجد أراضٍ مستملكة للبلديات، هنالك إلغاء للقوانين التي تخص المساحات الخضراء وبهذا لا توجد مراعاة للاستدامة البيئة، وذلك بحجة زيادة أعداد السكان، وبالتالي ارتفاع عدد رخص البناء الممنوحة للسكان، يضاف إلى هذا أن البلديات لا تستطيع بالرغم من دعم المؤسسات العالمية استملاك الأراضي لأنها مكلفة. أما محاولات البلديات لتشجير الشوارع وتخضير المدن فلا زالت متواضعة.

وبالرغم من أنه هنالك مساحة محددة للمدن والتي تبلغ 43 كيلو متر مربع إلا أن المساحة المخطط لها لا تتجاوز ال16 كم^2، وذلك نتيجة ازدهار المدن المجاورة، وامتداد المستوطنات على أراضي مدن الدراسة. فمثلا مدينة بيت جالا مساحة أراضيها 14 كم^2 لكن المخطط لها فقط 4كم$_2$، وبيت لحم مساحة أراضيها 22 كم^2 لكن المخطط له فقط 7 كم^2 وبيت ساحور مساحة أراضيها 7 كم^2 والمناطق المخطط لها 5 كم^2.

4. الفصل الرابع

الاستنتاجات

التوصيات

1.4 الاستنتاجات:

من خلال دراسة المساحات الخضراء في منطقة الدراسة، وترسيم المساحات الخضراء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتصنيفها حسب نظام كورين، وبناء على العمل الميداني من حيث إدراك ما هي المناطق التي يستطيع السكان الوصول إليها بشروط أو من دون شروط، والدراسات السابقة والأدب السابق إضافة إلى المقابلات التي تظهر من هي الجهات الداعمة لتوافر المساحات الخضراء وما هو موقف البلديات من المساحات الخضراء وأي من البلديات كانت أكثر اهتماما بالمساحات الخضراء والعمل على ادراجها في المخطط الهيكلي، توصّلت الباحثة إلى الاستنتاجات التالية:

- لا توجد فروق بين مناطق الدراسة من حيث مراعاة تواجد المساحات الخضراء بالرغم من ادراجها بالمخططات الهيكلية، وفي الوقت الحالي هنالك إلغاء لإدراج المساحات الخضراء في المخططات الهيكلية وعدم الاكتراث لأمرها، واعتبار المساحات الخضراء أقل أهمية وهنالك ما هو أهم منها كالتخطيط للشوارع وتطوير السياحة على حساب توفير مساحات خضراء.
- هنالك تراجع بالمساحات الخضراء المخطط لها حيث تراجعت من 72 دونما إلى 50 دونما أي التراجع 22 دونماً في مدينة بيت جالا ومن 320 دونماً إلى 306 أي التراجع 14 دونماً في مدينة بيت ساحور، وأما مدينة بيت لحم فلم تدرج المساحات الخضراء في مخططها أصلاً.

- في عام 2016 تم وضع المخططات الجديدة وتم ادراج بعض المساحات الخضراء في مخطط بيت لحم لكنّ هذه الأراضي هي بالأصل ملك خاص للسكان، لأن المخططات تُوضع من الداعمين ومخططين خارج البلاد لذا كثرت الأخطاء في التخطيط وكثر اعتراض السكان فيها.

- معوقات توافر مساحات خضراء تعود إلى عدم استملاك البلديات أراضي خاصة، وذلك لارتفاع قيمة الارض، إضافة إلى الاحتلال وتضييقه على التخطيط ومصادرة مساحات واسعة من أراضي مدن الدراسة لإقامة أكبر المستعمرات مثل مستعمرة جبل أبو غنيم التي أقيمت على أراضي بيت لحم وبيت ساحور، ومستوطنة هار جيلو وجيلو المقامتين على أراضي بيت جالا. ومن المعيقات لتوفر مساحات خضراء الخيارات الخاطئة لأصحاب القرار وعدم اهتمامهم بالارض كقيمة بيئية، بل اعتبارها عنصراً مادياً، فبعض الأراضي تُعدّ ذات قيمة مهمة ويمكن الاستدامة البيئية فيها، ولكن بما أن ملكيتها خاصة فلا يحق للبلديات التدخل بها.

- تم إنشاء مكان في بيت جالا للأطفال وذلك لقربه من وسط المدينة وتم تخصيصه لهم، لكن تم ارجاعه لموقف سيارات وهذا يُعد اعتداء على ابسط الحقوق للأطفال.

- الحدائق المتواجدة في مناطق الدراسة تتبع التصميم المزدوج الذي يخلط ما بين تواجد الأشكال الهندسية من دوار وأحواض مزروعة والأشجار الطبيعية.

- بلغت مساحة المخططات الهيكلية لمدن الدراسة 5 كم^2 من اراضي بيت جالا و7 كم^2 من أراضي بيت لحم و5 كم^2 من أراضي بيت ساحور.

- بعض المساحات الخضراء لا يستطيع كل الأشخاص الوصول إليها إلا بشروط وقيود معينة وليست مفتوحة لكافة أفراد المجتمع فمثلاً في مدينة بيت جالا 82.14% من المساحات الخضراء يُسمح للجميع استخدامها دون شروط و 17.86 % من المساحات الخضراء يحق للناس الوصول إليها ولكن بشروط محددة، وأما مدينة بيت لحم فإنّ 13.5% من المساحات الخضراء يسمح للجميع استخدامها دون شروط و86.5% من المساحات الخضراء يحق للناس الوصول إليها ولكن بشروط محددة، وأما في مدينة بيت ساحور فإنّ 75.46% من المساحات الخضراء يسمح للجميع استخدامها دون شروط و24.54% من المساحات الخضراء يحق للناس الوصول اليها ولكن بشروط محددة. وهذا يدل على أنه ليس جميع المساحات الخضراء يحق للجميع الوصول إليها، فالمساحات الخضراء هي جزء من البيئة وهي حق مستحق للجميع.

- لا يوجد دور للمخططات الهيكلية في مدن الدراسة لتوفير مساحات خضراء، بالرغم من أن هنالك جهود من قبل المحافل الدولية مثل وكالة التنمية الأمريكية التي مولت مشروع بناء ملعب البلدية في بيت ساحور وحديقة البط، إضافة إلى حديقة ماري الدوتي التي اقيمت بمساعدة الداعمة ماري الدوتي والبعثة البابوية، اذ يسعى صناع القرار إلى تطوير الطرق بعيدا عن المساحات بإعتبار هنالك ما هو أهم. إضافة إلى عدم وجود خطة استراتجية لخدمة المساحات الخضراء.

- المخرور وكريمزان في بيت جالا وجبل الديك في بيت ساحور زادت من مجمل المساحات الخضراء في المدينة وذلك لأن تلك المناطق لا يمكن الامتداد والتوسع بها.

2.4 التوصيات

1- توصي الدراسة باستخدام نظام كورين للغطاء الارضي بشكل موسع ومفصل لمنطقة محددة، لأن نظام كورين يخدم الغطاء الارضي والبيئة.

2- الالتزام بالتشريعات والقوانين التي تخدم توفير مساحات خضراء، فالمساحات الخضراء من الواجب تواجدها في كل منطقة فلها اهمية بيئية واقتصادية واجتماعية وبيئية.

3- تخصيص أموال لخلق مساحات خضراء وعدم تحويل هذه الاموال لامور غير لازمة، فقد تكون المساحات الخضراء عنصر جذب سياحي.

4- اتباع التخطيط للمساحات الخضراء من حيث تحديد نصيب الفرد من المساحات الخضراء في الأحياء السكنية، اذ حصول الفرد على الجانب الترفيهي حق من حقوقه.

5- استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة التحولات للمساحات الخضراء بشكل مستمر، فنظم المعلومات الجغرافية والصور الجوية تظهر التحولات المستمرة التي تحدث في المدن.

6- إدخال التخطيط للمساحات الخضراء في المخططات الهيكلية بشكل فعال، اذ كما يتم التخطيط للشوارع والمنشآت الأخرى يجب الاهتمام بالمساحات الخضراء لأنها ضرورية للاستدامة وتفيد الأجيال القادمة.

7- وضع خطط مستقبلية للمساحات الخضراء، ونشر الوعي لأهمية تواجد هذه المساحات لخدمة الشعب والبيئة.

8- إعطاء حرية للأطفال بتوفير أماكن مخصصة لهم للعب فيها، لذا يجب أن تكون معظم المساحات مفتوحة للجميع، ويحق لهم بالوصول إليها دون أي شروط وقيود.

الخاتمة:

المساحات الخضراء جزء لا يتجزأ من البيئة، لا يمكن إغفال أهميتها في المدينة، فبعد مسح المساحات الخضراء في مناطق الدراسة والتعرف على توزيعها بناءً على تعريفنا لها بأنها المساحات التي من خلالها يحصل الأفراد على الجانب الترفيهي (للعب او للاستجمام بانواعه) سواء باحتوائها على أشجار أم غيره، إضافة إلى أنها المناطق التي يحق للجميع استخدامها سواء بشروط أو بدون شروط.

وتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة أكثر البلديات اهتماما بالمساحات الخضراء، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المخططات الهيكلية ووصف ما هو موجود بها إضافة الى وصف منطقة الدراسة، كما تم استخدام المنهج التاريخي وذلك لترسيم المساحات الخضراء من المخططات الهيكلية، ومعرفة التحولات التي حدثت عليها بناء على الصورة الجوية لمنطقة الدراسة لعام 2016. وأيضا تم استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية لإظهار مساحة المساحات الخضراء وترسيمها وتوزيعها المكاني. وتم استخدام النظام الكوريني لتصنيف المساحات الخضراء بإضافة بعض التعديلات على هذا النظام لخدمة الدراسة.

وفيما يأتي أهم الأمور التي تم التوصل اليها واستنتاجها

الاستنتاجات التالية:

- لا توجد فروق بين مناطق الدراسة من حيث عدم مراعاة المساحات الخضراء بالرغم من ادراجها بالمخططات الهيكلية.

- هنالك تراجع بالمساحات الخضراء المخطط لها حيث تراجعت من 72 دونما إلى 50 دونما أي التراجع 22 دونماً في مدينة بيت جالا ومن 320 دونماً إلى 306 أي التراجع 14 دونماً في مدينة بيت ساحور، وأما مدينة بيت لحم فلم تدرج المساحات الخضراء في مخططها أصلاً.

- هنالك العديد من المعيقات التي تعيق توافر المساحات الخضراء سواء على صعيد أصحاب القرار أو على صعيد الاحتلال وملاك الاراضي.

- بعض المساحات الخضراء لا يستطيع كل الاشخاص الوصول إليها إلا بشروط وقيود معينة اذ لا تعد مفتوحة لكافة المجتمع.

واوصت الدراسة بضرورة إكمال العمل على دراسة المساحات الخضراء والمساحات المفتوحة في منطقة الدراسة بشكل خاص ومحافظة بيت لحم بشكل عام. كما أوصت الدراسة باتباع تصنيف كورين للغطاء الأرضي لما له من أهمية أساسية لخدمة البيئة.

واخيرا أقترح على البلديات تخصيص أموال لشراء الأراضي من أصحاب الأملاك وذلك للاستثمار بها وبناء الحدائق التي تخدم المواطن والبلد.

مصادر ومراجع:

المراجع العربية:

1. اشتية، محمد وحباس، اسامة (2004): **البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين.** منشورات المجلس الاقتصادي للتنمية والاعمار (بكدار)، رام الله.
2. أمانة بغداد (1973): **التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد حتى سنة 2000** . بغداد.
3. بوعناقة، سفيان (2009): **الحدائق العامة في البيئة الحضرية بقسنطينية.** قسنطينية: جامعة منتوري.
4. الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، وزارة الثقافة(2010): **أسس ومعايير التنسيق الحضاري للمناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء** . مصر.
5. الحزماوي، محمد(1998). **ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948.** مؤسسة الاسوار، عكا.
6. حسن،محمد (2014): **الجغرافيا والتخطيط** . المكتبة المصرية، الجيزة.
7. الحسيني، هبة (2008): **الإطار القانوني لتسجيل الأموال غير المنقولة(الأراضي).** المجلس التنسيقي للقطاع العام.
8. حلبي، أسامة (1997): **تشريعات التنظيم والبناء في فلسطين.** مركز الحقوق، جامعة بيرزيت، بيرزيت.
9. حيدر، فاروق (1994): **تخطيط المدن والقرى.** منشأة المعارف، الاسكندرية.

10. الحيط، يارا (2016): **المرض كمجاز في ادبيات تخطيط المدن**.مجلة الحق في المدينة. المتحف الفلسطيني، رام الله.

11. خمايسي، راسم (1997): **مآس جهاز التخطيط في فلسطين ، في اعادة اعمار فلسطين، مؤتمر الإعمار الريفي والحضري لدولة فلسطين، تحرير أنطوان زحلان** . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

12. خمايسي، راسم (1998): **التخطيط الحضري خلال ظرفية انتقالية مشروطة في فلسطين. ورقة عمل مقدمة في ندوة التخطيط في فلسطين : معطيات ومعوقات وآفاق مستقبلية،نظمها مركز التخطيط الحضري والاقليمي**. جامعة النجاح، نابلس.

13. خميس،يوسف (1999): **مدخل الى التخطيط**. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

14. الدحدوح،سالم (1998): **الطبيعة القانونية للتسجيل** .غزة

15. الديراوي، هاشم العبد(2013): **معوقات توفير المناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء في المخططات الهيكلية بقطاع غزة وسبل تطويرها** " مدينة دير البلح كحاله دراسية".

16. ذوبة، سالم و ربايعة، عامر(2007): **نحو توسع عمراني مستدام باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS**. مجلة دور التقنية في دعم التنمية الشاملة في المدينة العربية، فلسطين.

17. الركابي، ندى (2013): **دراسة تحليلية للمناطق الخضراء وأثرها على البيئة المحلية السكنية**. جامعة بغداد مركز التخطيط الحضري والاقليمي، بغداد.

18. الزعفراني، عباس محمد(2003): **المناطق الخضراء في القاهرة الكبرى، مشكلة وإمكانيات الحل**. القاهرة

19. الزوكة، خميس (1997). التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية. دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع

20. سفاريني، علي (1991): مسألة الأرض في المفاوضات حقوق الأراضي الأميرية في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد 17: ص131–ص145.

21. صالح، حسن (2001): **التوجيه الجغرافي للتمنية الوطنية والإقليمية**. قسم الجغرافيا الجامعة الاردنية، عمان.

22. طاشمة، موبدين (2015): **التنمية المستدامة وإدراة البيئة بين الواقع ومقتضيات المستقبل**. مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية.

23. عجوة، سائدة (2011): **آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين "دراسة مقارنة". جامعة النجاح**، نابلس: فلسطين.

24. عدوان، يوسف (2009): **الأراضي الزراعية في فلسطين: أسباب التقلص وسياسات الحماية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني**. القدس: فلسطين.

25. عبد الحسن، هاشم جعفر (2013): **التجاوز على المساحات الخضراء في مدينة النجف الأشرف (1958–2009)**. جامعة بيرزيت دار المنظومة، مجلة كلية التربية الأساسية، 19 (80) ، ص 489–508.

26. عبد الحميد، شعبان (2005): **ادارة التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل**. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

27. عبد الرزاق ،عادل (2005): **ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة**. الهيئة العامة لحماية البيئة، الشارقة.

28. عبدالقادر،محمد (1986): **المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي**. كلية الاداب جامعة البصرة، البصرة.

29. عقروق،سامر(2009): **التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة في فلسطين. البيئة كمفهوم وحق من حقوق الإنسان وانتهاكات الاحتلال للبيئة**. جامعة النجاح، نابلس.

30. علام، أحمد (1991): **تخطيط المدن**. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

31. غنيم، عثمان (2008): **تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري**. دار صفاء للنشر والتوزيع، البلقاء.

32. فخر الدين،منير (2016): **الفلسطينيون في مصائد التخطيط العمراني الاسرائيلي**. جامعة بيرزيت، ندوة في قبرص.

33. كون، أنتوني (1995): **التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية: قانون البلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله.

34. لاو،مارسيا (1994): **تخطيط المدن الأبعاد البيئية والإنسانية**. الدار الدولية للنشر، القاهرة.

35. المخططات الهيكلية من بلديات الدراسة.

36. المر،دعيبس (1928): **الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطة العثمانية**.

37. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. **فلسطين تاريخها وقضيتها**. المكتبة الجامعية، نابلس.

38. معهد الابحاث اللتطبيقية(2010a): **دليل مدينة بيت جالا**. القدس.

39. معهد الابحاث اللتطبيقية(2010b): **دليل مدينة بيت لحم**. القدس

40. معهد الابحاث اللتطبيقية(2010c): **دليل مدينة بيت ساحور**. القدس

41. الموسوي، محمد عرب(2009). **أهمية المساحات الخضراء ونظم تصميمها في المدن مدينتي دبي وصبراتة (أنموذجاً)**. الجغرافيون العرب، مصر.

42. ندين وعبير (2016): **استديو أشغال عامة" صناعة المكان"**. بيروت.

43. وزارة الحكم المحلي (2003): **الحكم المحلي الفلسطيني في ثماني سنوات (1994-2003)**. منشورات وزارة الحكم المحلي، رام الله.

44. وزارة الحكم المحلي (2010): **دليل التخطيط الفزيائي**. الادارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني، رام الله.

45. وزارة التخطيط والتعاون (1998): **المخطط الإقليمي لمحافظات الضفة الغربية**. منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي،رام الله.

يوسف، صلاح الدين (2010): **التخطيط المستدام مدخل لمواجهة المتغيرات المتسارعة في مدينة القرن 21 (دراسة حالة مدينة الرياض)**. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

Reference

1. Benevensisti meron and khayat shlomo (1988): **the west bank and Gaza atlas.jerusalem**. WBDP the Jerusalem post.

2. Coon, A. (1992).**Town planning Under Military Occupation**, Dartmouth Publications, England.

3. Feranec.j, Otahel.j. **The nomenclature elaborated in the framework of EEA Phare Topic Link on Land cover**.Institute of Geography, Slovak Academyof Sience, Bratislava, Slovak Republic.

www2.dmu.dk /jferanec.pdf

4. Harvey, David (1973): **social justice and the city**. The university of Georgia press, published 2009, Athenes, Georgia.

5. Harvey, David (2008): **the right to the city**. The university of Georgia press, Athens, Georgia.

6. Khamaisi, R. (1989): **Israeli Planning and House Demolishing Policy in the West Bank**. PASSIA Publications, Jerusalem.

7. Luca, Knorr (2011): **The birth of the theory of urban green system**. Manchester School, Budapest.

8. Mahrouk, A.R. (1995): "**Physical Planning System and the Physical Spatial Structure of Human Settlements: The Case of Palestine from the late 19th Century to 1994", Unpublished Ph.D. Thesis**. Mackintosh School of Architecture, Glasgow, England.

9. Smith,Niel (1989): **uneven development**. The university of Georgia press, Georgia.
10. Saynajoki,Eva (2014): **the power of urban planning on environmental sustainability: a focus study in Finland**. Mdpi, Switzerland.
11. Simons, R.F.(1991): **Stress recovery during exposure to natural and urban environments**. Journal of Environmental Psychology 11: 201-230

مواقع الكترونية:

1. جمعية الخط الأخضر. المساحات الخضراء حق للجميع. لبنان. www.boell-meo.org تاريخ الزيارة 9\3\2018.
2. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2018). التجمعات السكانية في محافظة بيت لحم حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان،2007-2016. رام الله. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/betleha.htm
3. قانون نزع الملكية رقم28: (1926) .المنشور في مجموعة درايتون، انظر :قانون نزع الملكية http://palestine.assafir.com/article.asp?aid=91 ، تم الزيارة بتاريخ 5\2\2018

4. موقع الموسوعة الفلسطينية مدينة بيت لحم (2013): **www.palestinapedia.net** تم التصفح بتاريخ 8\1\2018

5. موقع الموسوعة الفلسطينية مدينة بيت ساحور (2013): **www.palestinapedia.net** تم التصفح بتاريخ 8\1\2018

6. موقع بلدية بيت جالا (2013): **www.beitjala-city.org**. تم التصفح بتاريخ 8\1\2018.

7. موقع بلدية بيت ساحور (2013): **www.beitsahourmunicipality.com**. تم التصفح بتاريخ 8\1\2018.

8. موقع بلدية بيت لحم (2018): **www.bethlehemcity.org** . تم التصفح بتاريخ 8\1\2018.

9. موقع poica إعداد معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج) (2004). **الجدار الفاصل في بيت لحم.**

www.poica.org monitoring Israeli colonization activities in the Palestinian Territories.

Websites

1. European Environmet Agency (1995). https://www.eea.europa.eu/publications/COR0-landcover ,visited on 28\1\2017

2. United nation. (2008): **Global trends urban planning process. Planning participation and politics.** http://www.boell-

meo.org/sites/default/files/downloads/green_spaces.pdf , Visited on 30\1\2018

3. United States environmental protection agency (EPA) https://www3.epa.gov/region1/eco/uep/openspace.html, visited on 5\12\2017

World Health Organization (WHO). **Urban Green Spaces**. http://www.who.int/sustainable-development/cities/health-risks/urban-green-space/en/ , visited on 5\12\2017

المقابلات:

- الأستاذ إياد أبو سنينة، مدير دائرة التسوية في بيت لحم ، تمت مقابلته بتاريخ 2017\9\23
- المهندس نبيل بولص، مسؤول قسم الهندسة في مدينة بيت ساحور ، تمت مقابلته في 2017\9\15
- المهندس منتصر أبو خلف، مهندس في دائرة الحكم المحلي في بيت لحم، تمت مقابلته بتاريخ 2017\9\11
- المهندسة رنا نجاجرة، مهندسة في قسم المساحة في بلدية بيت لحم، تمت مقابلتها في 2017\9\30
- الأستاذ أنور علاوي، مسؤول قسم نظم المعلومات الجغرافية في بلدية بيت لحم، تمت مقابلته في 2017\9\30

- المهندس زياد قراقع، مسؤول قسم المساحة، تمت مقابلته في 2016\5\11
- المهندس إلياس أبو مهر، مهندس في قسم الهندسة في معهد أريج، تم التحدث معه في 2018\2\14
- المهندسة سامية خليلية، مسؤولة قسم الهندسة في بيت جالا، تم التحدث معها في 2017\10\10
- الدكتور منير فخر الدين دكتور في جامعة بيرزيت، تم التحدث معه في 2017\4\22

الملاحق

ملاحق:

الأشكال الإحصائية للمساحات الخضراء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

شكل الإحصاء لمدينة بيت جالا:

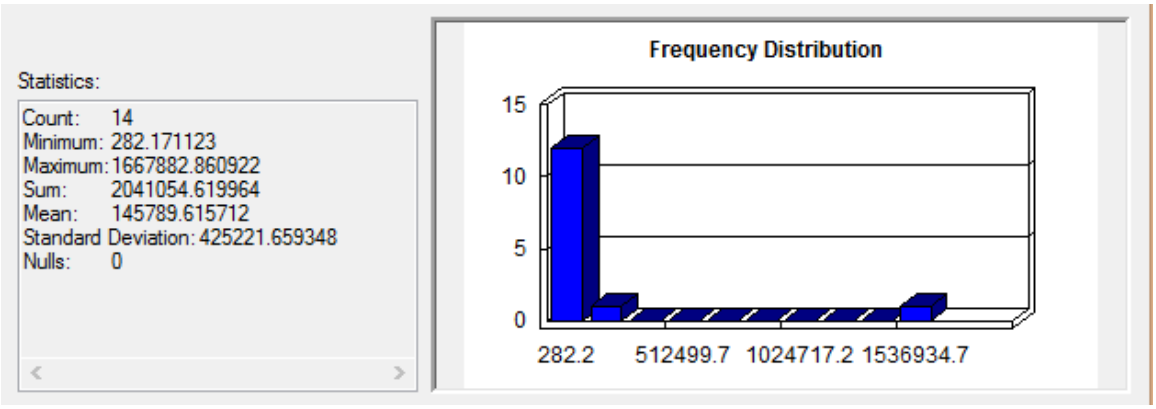

شكل الإحصاء لمدينة بيت لحم:

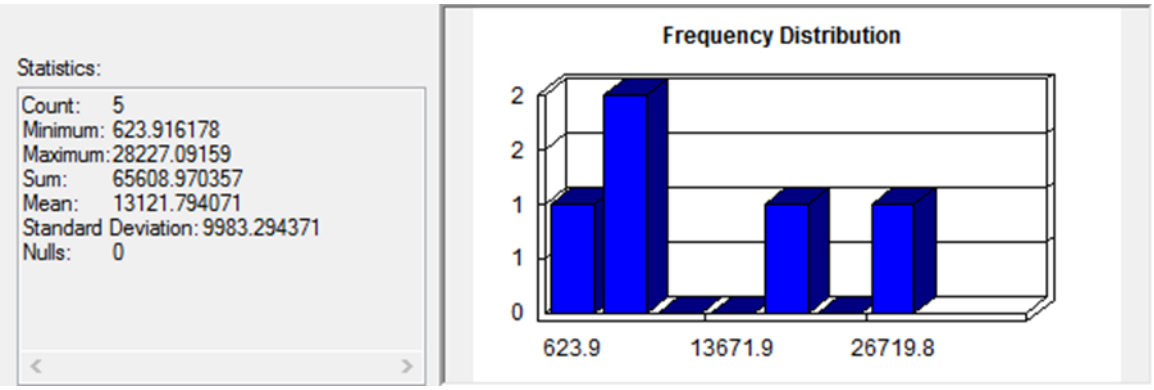

شكل الإحصاء لمدينة بيت ساحور:

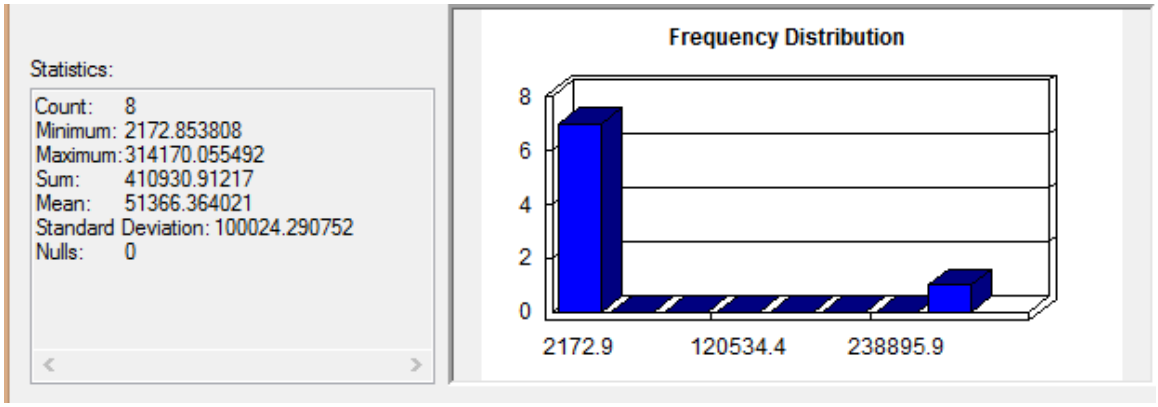

شكل الإحصائي لعش غراب

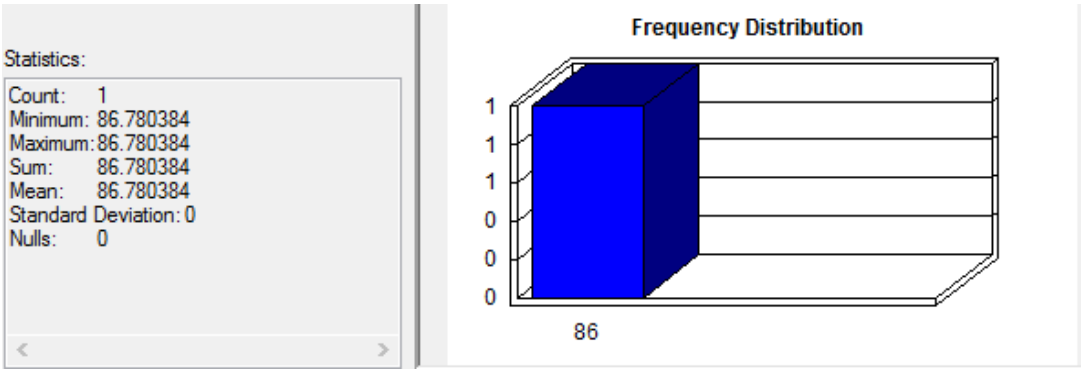

شكل إحصائي ل(YMCA)

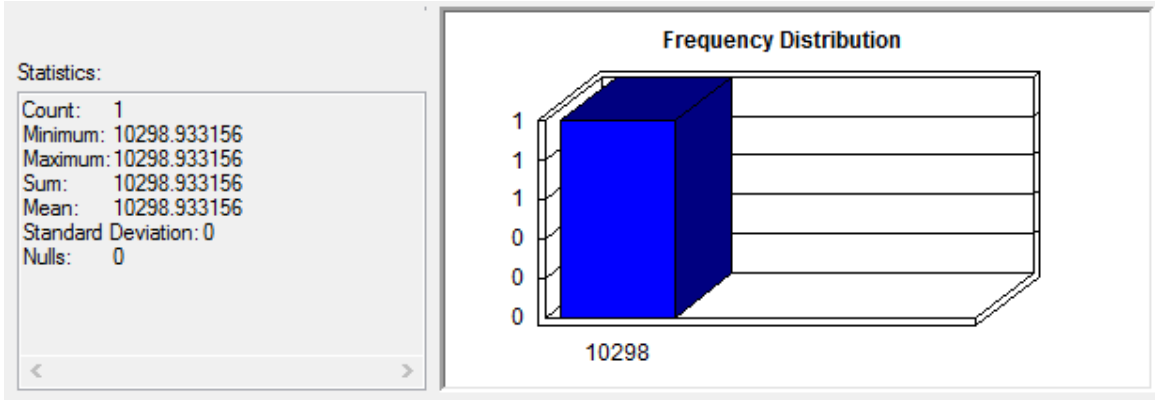

وتم جمع القيم واستنتج الرقم 421317 متراً مربعاً لمساحة المساحات الخضراء

مساحة المساحات الخضراء في مخطط بيت جالا لعام 1987

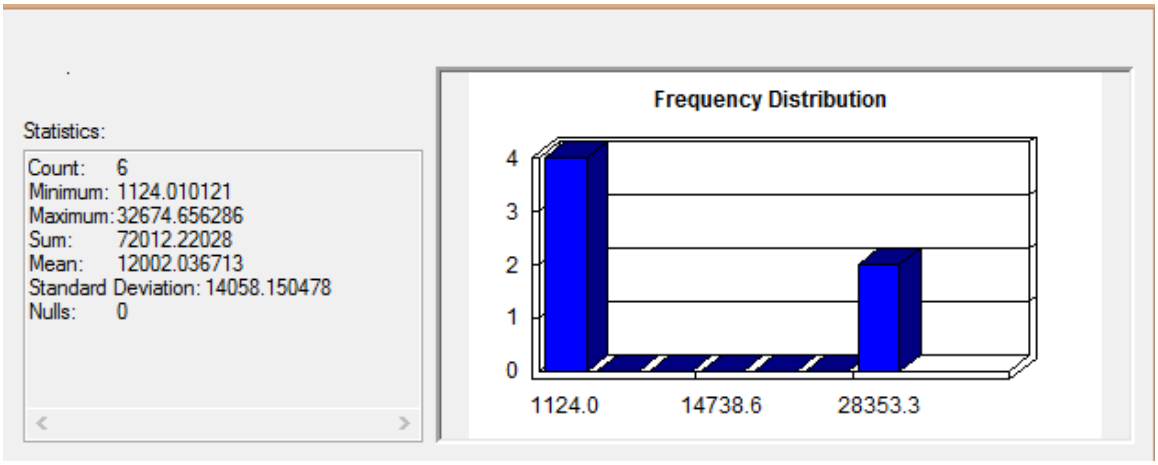

التعدي على المساحات الخضراء سنة 2016

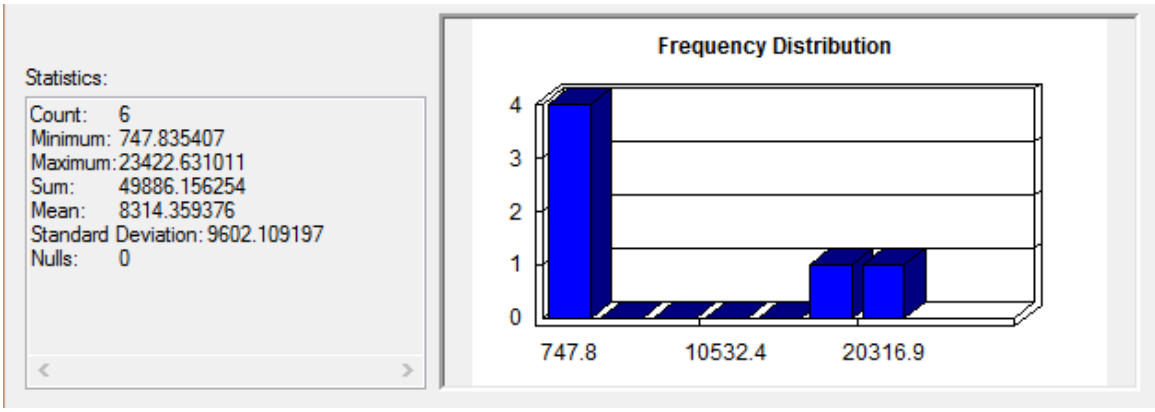

المساحات الخضراء المخططة في بيت ساحور:

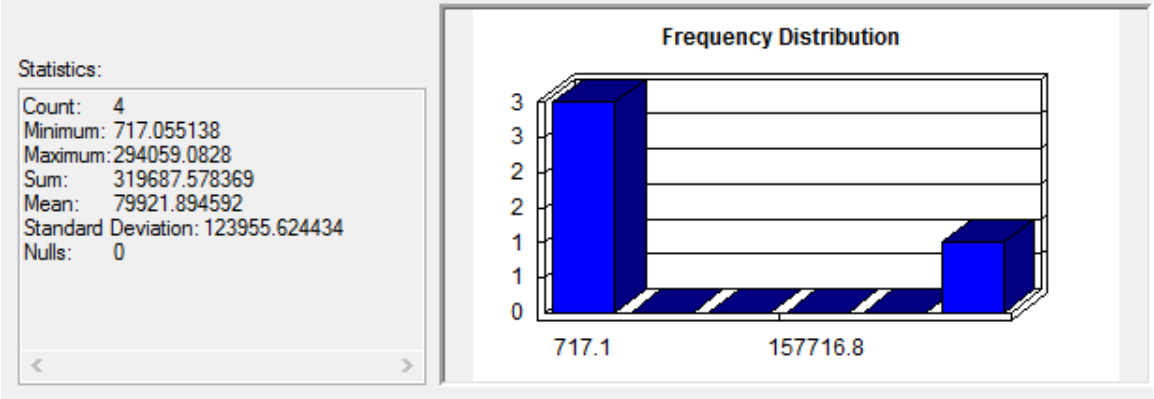

التعدي على المساحات الخضراء المخطط لها في بيت ساحور 2016

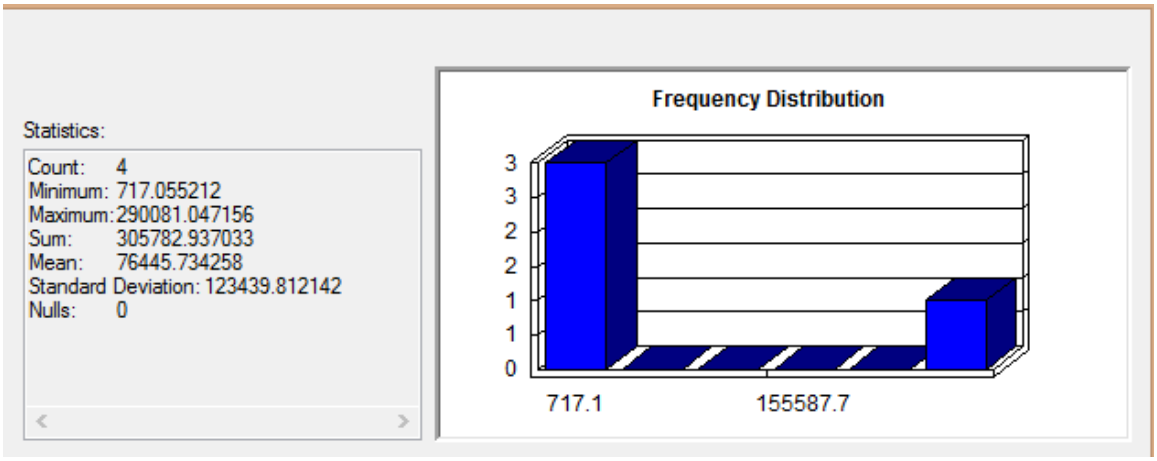

أسئلة مقابلة مع الجهات المختصة:

1. هل تعتقد أن توفير أراضي للمساحات الخضراء على درجة من الأهمية والاهتمام كما هو الحال مع المرافق الأخرى الصحية والتعليمية والطرق وغيرها ؟

2. هل التشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها تساهم في توفير المساحات اللازمة للمناطق الترفيهية من مساحات خضراء ؟

3. ما الآليات المتبعة لتنفيذ المخططات الهيكلية وتحقيقها، والتي تعمل على توفير الاراضي المطلوبة للمساحات الخضراء؟

4. ما المشكلات التي يتسببها مالكو الأراضي في توفير المساحات الخضراء ؟

5. ما الصلاحيات الممنوحة لصناع القرار في مجال التخطيط لتوفير المساحات الخضراء؟

6. ما المعوقات التي تحول دون توفير المساحات المطلوبة للمساحات الخضراء؟

7. ما المقترحات الإجرائية لتطوير توفير أراضي للمساحات الخضراء؟

8. ما الخطوات التي يتبعها العاملون في دوائر وأقسام التخطيط الحضري في التعامل مع المخططات الهيكلية لتوفير مساحات خضراء؟

9. ما أثر ضعف الموارد المالية للبلديات على توفير مساحات خضراء؟

10. هل هنالك أسس علمية متبعة للاهتمام بالمساحات الخضراء؟

11. هل هنالك دراسات ميدانية هدفها الاهتمام بالبيئة وبالأخص بالمساحات الخضراء؟